

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم اللغة العربية



جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

التعريف في الحديث الشريف دراسة نحويّة دلاليّة في صحيح مسلم

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية تخصص نحو وصرف

إشراف الأستاذ الدكتور:

رابح دوح

إعداد الطالب:

رابح قندولي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ذهبية بورويس	أستاذة	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	رئيسا
أ.د/رابح دوح	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	مشرفا ومقررا
د/أحمد كامش	أستاذ محاضر	جامعة - قسنطينة 1	عضوا
د/نوارة بحري	أستاذة محاضرة	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية (1435-1436هـ/2014-2015م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾

[الأحزاب: 56]

الإهداء

إلى روح أُمِّي

إلى روح أبي...

ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى أولادي: حسام الدين وصفّي الدين وسماح وصلاح الدين ومحمّد عماد الدين...

ربّ اجعلهم من الولد الصالح الذي يدعو لي.

إلى إخوتي وأحبابي...

ربّ اجعلنا ممّن تظّلهم بظلك يوم لا ظلّ إلاّ ظلك.

إلى زوجتي الكريمة التي ضحّت من أجل أن أكتب اسمي على هذه الوريقات...

إلى كل من كان أعانني على إنجاز هذه المذكرة .

حفظ القرآن

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلّى اللهم وسلّم على النبيّ العربيّ المبعوث رحمة للعالمين، أفصح من نطق باللسان العربيّ المبين، وعلى آله الطاهرين وصحابته الخيّرين الذين نقلوا عنه حركاته وسكناته وإشاراته ولفظاته، فكان الواحد منهم يقول-وهو يروي حديثه ﷺ-: وشبّك بين أصابعه، أو يقول: وهو يشير إلى صدره، أو يقول: وكان متّكئاً فجلس... فلم ينقلوا حديثه ﷺ فحسب بل نقلوا المشهد الذي صاحب ذلك الحديث حتى أنك تسمع حديث النبيّ ﷺ وكأنك تراه.

يمثّل علم المعاني الوجه الثاني لعلم النحو، ذلك أن المعنى هو غاية الدراسات اللغوية بمختلف فروعها. ولقد اعتمد مفسرو القرآن الكريم على قواعد النحو في تفسير كثير من آي الذكر الحكيم، وتوجيه معانيها، فظهرت كتب معاني القرآن التي جعلت المعنى النحويّ مرتكزا رئيسا من المرتكزات التي يقوم عليها علم تفسير القرآن الكريم، في حين عني أصحاب شروح الحديث الشريف بالشريعة والفقه ولم يلتفتوا إلى النحو إلا قليلا.

ولم يكن ذلك بدعا من شراح السنة بل لقد سبقهم نحاة المرحلة الأولى، فامتنعوا عن الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف، ولم يصرّحوا بدواعي ذلك، وهو لعمرى ثغرة كبرى من ثغرات الاستقراء لو أن النحاة تفادوها لأغنوا مصادر الاحتجاج ولكانوا قد جعلوا لقواعد العربية من المرونة ما يجنبها المبالغة في التأويل وظهور كثير من التراكيب العربية الأصيلة بمظاهر الشذوذ والقلّة والرداءة. وما يجعل الحديث النبويّ أصلح للاحتجاج من الشعر الذي اعتمد عليه النحاة اعتمادا يكاد يلغي مصادر الاحتجاج الأخرى كون الحديث النبويّ من النثر الذي لا ضرورة تفرض على الناطق به حذفاً أو زيادة، أو تحريك ساكن أو تسكين متحرّك، أو مد مقصور أو قصر ممدود، وما إلى ذلك من ضرورات الشعر التي يعرفها علماء العروض.

هذا، وقد احتجّ النحاة من بعد بالحديث الشريف ونذكر من بينهم ابن مالك (ت 672هـ)، وابن خروف (ت 609هـ)، والسهيليّ (ت 581هـ). وابن هشام (ت 761هـ).

واعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع منها ما هو متعلّق بمادة النحو، ومنها ما هو

- متعلق بعلوم الحديث وشروحه.
- شواهد التوضيح لابن مالك (ت672هـ).
 - أمالي السهيلي (ت581هـ).
 - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ت911هـ).
 - إعراب الحديث النبوي للعكبري (ت616هـ).
 - إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ، للعكبري (ت616هـ).
 - إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (ت544هـ).
 - الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للهرري.
 - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي.
 - القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين الجزائري.
 - الكافي في علوم الحديث علي بن عبد الله بن الحسن.
 - مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب الدكتور شرف الدين علي الراجحي.
 - الوضع في الحديث الشريف لعمر حسن فلاتة.
 - ومن الدراسات السابقة التي اطلعت عليها:
 - السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: د. محمود فجال.
 - الحديث النبوي في النحو العربي: د. محمود فجال.
 - التوجيه النحوي في حاشية الإمام أحمد بن حنبل للسندي (ت1138هـ) دراسة تحليلية وصفية للدكتور محمد بن صالح بن علي الشيزاوي.

- التوجيه النحويّ و أثره في دلالة الحديث الشريف. د نشأت علي محمود عبد الرحمن.
ولقد راودني بحث أثر التوجيه النحويّ في فهم كلام سيّد المرسلين ﷺ، وقد وقع الاختلاف كثيرا بين الفقهاء في معاني كثير من الأحاديث. وطبيعة اللغة من أهمّ أسباب الخلاف في ذلك، فيتعدّد المعنى بتعدّد الأوجه النحوية التي يحتملها الكلام، والحديث من الكلام العربيّ وفهمه بذلك متوقّف على فهم العربية ونحوها، وليس أدلّ على ذلك من قول الجرميّ رحمه الله: «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه».

ولذلك كان من أهمّ ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع:

-تنبيه الباحثين على دراسة الحديث الشريف إثراء للبحث اللغويّ العربيّ.

-دعم صحة الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل النحو.

-الوقوف على بعض مظاهر بلاغة النبيّ ﷺ.

- محاولة الإجابة عن الأسئلة التي تراود البلاغيين، ومنها: متى نعرّف بالألف واللام؟ ومتى نعرّف بالإضافة؟ ومتى نعرّف بالعلميّة؟ ومتى نعرّف بالضمير؟ ومتى نعرّف بالموصلية؟ ومتى نعرّف بالإشارة؟.

-توسيع دائرة الاحتجاج بما يكفل المزيد من المرونة لقواعد العربية، والنأي بها عن كثرة التأويلات التي تؤخذ على النحو العربيّ والمشتغلين به.

وإني لأرجو أن ينالني شيء من الدعاء الوارد في قوله ﷺ: نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّأهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مَبْلُغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِهِ وَمَا هُوَ بِفِقِيهِ.

ولقد اخترت كتاب (صحيح مسلم) نظرا لأنه من أصحّ كتب الحديث، ولأن صاحبه مسلم بن الحجاج لم يدخل في صحيحه ما هو مروى بالمعنى أصلا كما وصفه ابن الطيّب الفاسي (ت1170هـ).

واخترت باب التعريف لما فيه من تنوع من حيث أدواته وتراكيبه، وما فيه من اختلاف الدلالات وتنوعها حسب تنوع أقسام التعريف وأدواته.

ولقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي. فعرضت الحديث محاولا الوقوف على دلالاته المختلف حسب دلالات الأدوات والتراكيب الواردة فيه كما وردت في كلام العرب وأساليبهم الموثقة في كتب النحو، مراعي المعاني الشرعية أو الفقهية الواردة في كتب شروح الحديث. وقسمت بحثي إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التوجيه النحوي والمعنى، وبه مبحثان .

تناولت في الأول التوجيه لغة واصطلاحا، وفي الثاني تناولت أثر التوجيه النحوي في المعنى.

الفصل الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف، وبه مبحثان:

تناولت في الأول مصادر الاحتجاج، وفي الثاني ناقشت قضية الاحتجاج بالحديث الشريف حيث عرضت آراء المخالفين وناقشتها في مطلب، وجعلت المطلب الثاني للنحاة المحتجين بالحديث الشريف فعرضت نماذج من ذلك.

الفصل الثالث: التعريف في الحديث الشريف، وبه ستة مباحث هي:

المبحث الأول: التعريف ب(أل).

المبحث الثاني: التعريف بالإضافة.

المبحث الثالث: التعريف بالعلمية.

المبحث الرابع: التعريف بالضمير.

المبحث الخامس: التعريف بالموصولية.

المبحث السادس: التعريف بالإشارة.

وفي نهاية الفصل الثالث استخرجت ما جاء من أقسام التعريف وأدواته في الأحاديث الواردة في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان من صحيح مسلم.

ولا أخفي ما وجدت من صعوبات في طريق إنجاز هذا البحث، منها قلة الدراسات النحوية للحديث الشريف، وترك بعض جهابذة النحو الاحتجاج بالحديث أصلاً وطعنهم في صحة روايته ونسبته إلى الرسول ﷺ.

كما عانيت من ضبط بعض المصطلحات المتعلقة بعلوم الحديث.

وأختتم بشكري الخاص للرجل الذي أشرف عليّ ورافقني في إنجاز هذا العمل، إنه الأستاذ الدكتور رابع دوب الشهم الفخم، الذي صبر عليّ كثيراً، وغمرني بكريم حلمه ومدني بغزير علمه. أرجو الله تعالى أن يجازيه عني خير الجزاء وأن يمدّ في عمره وينفعنا بعلمه.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى أعضاء لجنة المناقشة، لما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي هذه وإبداء ملاحظاتهم بما يصحح عيوبها ويعالج هناها.

والله أسأل أن يبارك لي في هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

محتوى

أولاً: ترجمة الإمام مسلم

ثانياً: التعريف بصحيح مسلم

ثالثاً: التعريف بالحديث

أولاً: ترجمة الإمام مسلم

1- نسبه:

هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ⁽¹⁾ نسب إلى قبيلة قشير العربية، وإلى نيسابور وطنا، وهو صاحب الصحيح الموسوم "صحيح مسلم"، وأحد أئمة الحديث، وهو من أهل الحفظ والإتقان، رجل في طلب العلم إلى الحجاز والعراق ومصر والشام، روى عنه الترمذي.

2- مولده

ولد الإمام مسلم على أغلب الأحوال وأقربها إلى الصحة سنة 206هـ، ذلك أنه توفي وعمره 55 عاما سنة 261هـ، وأن مولده كان سنة 206هـ⁽²⁾.

3- نشأته:

بدأ الإمام مسلم في طلب العلم في سن مبكرة، إذ لم يتجاوز عمره اثني عشرة سنة⁽³⁾، وفي الرابعة عشر من عمره حج الإمام مسلم إلى بيت الله الحرام، حيث أدرك الإمام عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت 221هـ)، وسمع منه، وهو أكبر شيوخه.

وسمع الإمام مسلم بالكوفة من الحافظ أحمد بن عبد الله ابن يونس (ت 227هـ) وسرعان ما عاد إلى وطنه، حيث واصل السماع من علماء بلده والكتابة عنهم، والجمع، كما أخذ عن العلماء الوافدين إلى الكوفة من المحدثين والحفاظ.

(1) _ سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (دط)، (دت)، ج 12، ص 588.

(2) _ ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، 1397هـ-1977م، ج 5، ص 194.

(3) _ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 12، ص 517.

ولقد ظل الإمام مسلم يتنقل ما بين الأمصار، يأخذ من علمائها وحفاظها، ويكتب ما يجمع.

- فسمع بخراسان من إسحاق بن إبراهيم بن راهوية (ت238هـ)، وبشر بن الحكم وغيرهما.
وسمع بالري من محمد بن مهران الرازي (ت239هـ) وإبراهيم بن موسى الفراء (ت بعد 220هـ) وغيرهم.

وسمع بالحجاز من الحافظ الفقيه أبي مصعب أحمد بن أبي بكر.

وسمع بالشام من محمد بن خالد السلكي.

وسمع بمصر من كثير من المحدثين والفقهاء منهم: هارون بن سعيد الأيلي (ت253هـ) ومحمد بن ربح التجيبي (ت242هـ) وسمع بالعراق من خلف بن هشام والبخاري البغدادي.
ولقد كان لهذه الرحلات بالغ الأثر في حياة مسلم العلمية، حيث أتاحت له الإمام بكثير من علوم الحديث، ومعرفة رجاله، وصحيح الحديث من سقمه، ولقد لزم حلقة المحدث الحاذق محمد بن يحيى الذهلي (ت258هـ)، وكان مسلم حينها شيخاً من شيوخ من شيوخ علم الحديث، فما انقطع عن العلم، ولا عن الاستزادة منه حتى تتلمذ على الإمام البخاري⁽¹⁾.

4- شيوخه

كان الإمام مسلم رحمه الله كثير الرحلة والأسفار في طلب العلم، ولذلك تعدد شيوخه، ويأتي على رأسهم الإمام البخاري - رحمه الله - صاحب (الصحيح).
ولقد ذكر الذهبي أن عدد شيوخ مسلم الذين روى عنهم في صحيحه مائتان وعشرون رجلاً⁽²⁾.

ومن شيوخ الإمام مسلم الذين ذكرهم الدكتور محمد عبد الرحمن طوالة:

(1) _ المصدر السابق، ص553.

(2) _ المصدر نفسه: ج12، ص561.

1- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

2- يحيى بن يحيى النيسابوري.

3- الإمام أحمد بن حنبل.

4- إسحاق بن راهويه.

5- سعيد بن منصور.

6- عبد الله بن مسلمة القعنبي

7- علي بن الجعد.

8- أبو زراعة الرازي.

9- محمد بن عبد الوهاب الفراء⁽¹⁾.

5- تلامذته:

أقبل طلاب علم الحديث على الإمام مسلم يأخذون عنه في بلده نيسابور، وخارجها، وذكر عبد الرحمن طوالة ثمانية وثلاثين منهم، وهم من رواة الحديث، وفيهم من هو من أصحاب الصحاح.

1. أبو عيسى الترمذي، صاحب السنن.

2. أبو بكر بن خزيمة، صاحب الصحيح.

3. ابن أبي حاتم الرازي، صاحب الجرح والتعديل.

4. أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن يزيد السافراييني، صاحب المستخرج علي صحيح

(1) _ انظر: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: محمد عبد الرحمن طوالة، ص 43 إلى 76، دار عمار، عمان الأردن، ط1، 1418هـ-1998م).

مسلم.

5. محمد بن إدريس بن المنذر الرازي.

6. محمد بن إسحاق بن خديمة⁽¹⁾.

6- مصنفاته:

ألف الإمام مسلم كتابا كثيرة ومصنفات غزيرة، ذكر معظمها الذين ترجموا له، وقد ضاع كثير منها، ومن أهم تلك المصنفات:

1. الأسماء والكفَى.

2. المسند الكبير على الرجال.

3. المحضرمين.

4. أفراد الساميين.

5. الأقران.

6. التمييز.

7. الجامع الصحيح.

8. أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين.

9. أوهام المحدثين.

10. الجامع الكبير على أبواب.

11. طبقات التابعين.

12. سؤالات أحمد بن حنبل.

⁽¹⁾ _ ينظر المرجع السابق: ص 77-82.

13. رجال عروة بن الزبير.

14. المنفردات والوحدات.

15. مسند حديث مالك.

16. أسماء الرجال.

17. مشايخ الثوري⁽¹⁾.

ونظرة إلى مصنفات الإمام مسلم تدل على أنه قد أَلَّف في علوم الحديث المختلفة كالعلل والأوهام والمحدثين، وأسمائهم وكناهم وألقابهم، والمنفردات، والوحدات، والأخوة والأخوات، والمخضرمين وغير ذلك.

7- ثناء أهل العلم عليه:

لقد حفلت كتب علوم الحديث ومصنفاتها بذكر الإمام المسلم والإشادة بمجهوداته، التي بذلها في خدمة الحديث الشريف وعلومه، ولقد أثنى عليه معاصروه من علماء الحديث وغيرهم، كما أثنى عليه الذين جاءوا من بعده، واعترفوا له بالفضل، وعلو المرتبة، وقوة الحفظ، ونال كتابه "الصحيح" مكانة مرموقة، فقد عُدَّ مع صحيح البخاري أصح كتب السنة وأجلها، قال فيه ابن صلاح: «رفعه الله تبارك وتعالى به [يعني كتابه صحيح مسلم] إلى مناط النجوم، وصار إماما حجة، يبدأ ذكره ويعاد في علم الحديث، وغيره من العلوم»⁽²⁾.

وقال فيه الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ): «وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في

(1) _ ينظر: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط: أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق: موقف عبد الله عبد القادر، دار العرب الإسلامي، ط2، 1408هـ-1978م.

(2) _ المصدر نفسه، ص60.

كل زمان... ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»⁽¹⁾، وقال فيه الذهبي: «الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق»⁽²⁾.

ولقد شهد له شيخه محمد بن بشار بأنه أحد الحفاظ البارزين، وأنه رابع أربعة فيهم البخاري بقوله: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالريّ، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري»⁽³⁾.

8-وفاته:

توفي الإمام مسلم -رحمه الله- في شهر رجب سنة إحدى وستين ومئتين، قال ابن صلاح: «توفي مسلم بن الحجاج -رحمه الله- عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين وهو ابن خمس وخمسين سنة»⁽⁴⁾.

9-عصره:

شهد القرن الثالث الهجري الذي عاشه الإمام مسلم (206-261هـ) حركة علمية واسعة ونشطة، نضجت فيها ملكات علماء المسلمين في البحث والتأليف، واتسعت آفاق الفكر الإسلامي بارتحال العلماء مشرقاً ومغرباً.

ولقد ازدهرت علوم الحديث في هذه المرحلة، بطائفة من المحدثين الحذاق الذين أسسوا لعلم الحديث فكان عصرهم مهذا لمرجعية متينة للسنة النبوية، تدوينا، ونقداً، وتأليفاً.

ومن هؤلاء الذين أسسوا لعلوم الحديث يحيى بن معين (ت233هـ) وعلى بن المديني

(1) _ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، ج1، ص11.

(2) _ سير أعلام النبلاء: الذهبي، ج12، ص557.

(3) _ المصدر نفسه، ص423.

(4) _ صيانة صحيح مسلم: ابن صلاح، ص62.

(ت234هـ) وإسحاق بن راهويه (ت238هـ)، وأحمد بن حنبل (ت241هـ) والبخاري (ت256هـ) وأبو زرعة الرازي (ت264هـ) وابن ماجة (ت275هـ) وأبو داود (ت275هـ) وأبو حاتم الرازي (ت277هـ) وغيرهم.

ولقد تنوّعت جهود المحدثين في هذا القرن فنشأت علوم أخرى عني أصحابها بما يتعلّق بالحديث من تدوين، وتمييز للصحيح من السقيم، ومن تحديد اصطلاحات علم الحديث، وتناول ناقله جرحاً وتعديلاً، وظهرت في ذلك المصنفات الكثيرة، وبدأت علوم الحديث تتّجه إلى تخصصات دقيقة، فأفرد العلماء لكل فرع كتباً خاصة به، فبعد ما كانت كتب الرجال تضم الثقات، والضعفاء والمتروكين، والصحابة والتابعين، والأسماء والكنى والألقاب، أفردها العلماء بالتصنيف، ومن أمثلة ذلك ما صنعه كل من البخاري (ت256هـ) والجوزجاني (ت259هـ) والبرزعي (ت292هـ) في الضعفاء، وما صنّفه كل من ابن معين (ت233هـ) ومسلم (ت261هـ) والقباني (ت239هـ) في "الكنى" وما صنّفه كل من مسلم (ت261هـ) وأبو حاتم الرازي (ت277هـ) في "طبقات التابعين"، وما ألفه ابن سعد (ت230هـ) في "طبقات الصحابة"، وما ألفه البخاري (ت256هـ) في "أولاد الصحابة"⁽¹⁾.

(1) _ انظر: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: محمد عبد الرحمن طوالة، ص22 وما بعدها.

ثانيا: التعريف بصحيح مسلم

1- اسم المصنّف وشهرته

لم ينص الإمام مسلم في كتابه الصحيح على تسميته، ولم يذكرها شراح مصنفه، غير أنّ الإمام مسلم قد ذكر مصنفه ذلك في غيره فقال: «ما وضعت في هذا المسند شيئا إلا بحجة»⁽¹⁾.

وقال الإمام مسلم أيضا: «صنفت هذا المسند الصحيح»⁽²⁾.

فالإمام مسلم إذاً قد وسم مؤلفه "المسند" و"المسند الصحيح"، كما سماه أيضا "الجامع" و"الصحيح"⁽³⁾.

والاسم العلمي لمسند الإمام مسلم أو صحيحه أو جامعه، أو مسنده الصحيح هو: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»⁽⁴⁾.

2- عدد أحاديثه:

قال ابن صلاح إنها أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات⁽⁵⁾.

ونقل الذهبي في "السير" أن عدد أحاديث صحيح مسلم اثنا عشر ألف حديث أصولا ومكررات⁽⁶⁾.

(1) _ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12، ص580. وصيانة صحيح مسلم، لابن صلاح، ص68.

(2) _ المصدر نفسه: ج12، ص565.

(3) _ الإمام مسلم، ومنهجه في صحيحه: محمد عبد الرحمن طوالبه، ص101.

(4) _ فهرست ابن خبير الإشبيلي: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ص585.

(5) _ صيانة صحيح مسلم: ابن صلاح، ص99.

(6) _ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، ج11، ص566.

وحسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (3033) من دون المكرر⁽¹⁾.

هذا، وقد ذكر محمد عبد الرحمن طوالبه أن عدد أحاديث صحيح مسلم بالتكرار (5777) حديث، منها سبعة أحاديث في مقدمة الكتاب.

ويعود الاختلاف في عدد أحاديث صحيح مسلم إلى اختلاف العلماء في عدد الأحاديث الأصول دون المكررات.

3-الباعث على تألف الكتاب:

قال الإمام مسلم في الباعث على تأليف الكتاب: «فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاختصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم، أن كثيرا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين، ممن ذم الرواية عنهم أهل الحديث مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدوي وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت»⁽²⁾.

ولقد بذل الإمام مسلم مجهودا كبيرا في التصدي لهؤلاء الذين نصبوا أنفسهم محدثين يستغفلون العوام، فألف صحيحه في خمس عشرة سنة وذلك في بلده نيسابور في حياة كثير من مشايخه⁽³⁾.

(1) _ انظر: صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الآفاق العربية، 1426هـ-2005م، وبالصفحة العدد النهائي من غير المكرر. 2323/4،

(2) _ صحيح مسلم: المقدمة، ص7.

(3) _ انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12، ص566.

4- منهج الإمام مسلم في صحيحه:

من أهم سمات صحيح مسلم أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة، متجنباً التكرار. وتحدث الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه عن منهج الإمام مسلم فليخصه كما يلي:

1. أن صحيح مسلم ثاني كتاب في صحيح الحديث ووسم به، ووضع له خاصة.
2. ليس فيه بعد المقدمة غير الحديث المجرد.
3. ليس فيه من التعليقات إلا اثنا عشر حديثاً.
4. مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، مع خلوة من الاستنباطات والآراء الفقهية.
5. جمع طرق الحديث وأسانيده في مكان واحد وهذا أدى إلى:
 - أ- حصول الثقة بجميع ما أورده مسلم من الطرق.
 - ب- تسمية من أجهم في الإسناد.
 - ت- نسبة من لم ينسب.
 - ث- التصريح بسماع المدلسين.
 - ج- وضع الاختلاف بين ألفاظ الرواة "حدثنا، وأخبرنا، أن عن" وغيرها من ألفاظ تحمل الحديث.
 - ح- معرفة تفرّد الراوي بالحديث وغير ذلك.
 - خ- معرفة الوصل والإرسال والانقطاع والإعصال، والمزيد في متصل الأسانيد، والوقف، والرفع، وغير ذلك.
 - د- معرفة العلة الموجودة في السند.
- 6- جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في مواطن واحد، ومن فوائد هذا:

- أ- معرفة اتفاق المتون.
- ب- معرفة اختلاف المتون.
- ت- معرفة الزيادة أو النقص الحاصلة في المتون فيعرف الشاذ من غيره.
- ث- سهولة الكشف عن الأحاديث المتعلقة بالمسألة الواحدة.
- ج- تفسير اللفظ الغريب في بعض الروايات أو توضيح ما أشكل منها.
- ح- الترجيح عند التعارض.
- 7- حسن ترتيبه وترصيفه للأحاديث، على وضع يشير إلى مقاصد مسلم الإسنادية من المتابعة والإشهاد، ومقاصده المتنية من النسخ والترجيح وغير ذلك.
- 8- تقديم أحاديث الثقة المتقين ثم مَنْ دَوَّهَم.
- 9- كثرة المتابعات والشواهد.
- 10- المحافظة على ألفاظ الأداء كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى وضبط ألفاظ الرواة في الحديث عند اختلافهم فيها.
- 11- التمييز بين صيغ التحمّل (التحديث، الإخبار، العنونة).
- 12- العناية بالروايات المصرحة بسماع المدلسين.
- 13- اشتماله على المقدمة التي أوضح فيها عمله في الكتاب.
- 14- خلو أبوابه من التراجم⁽¹⁾.
- 5- ثناء العلماء عليه**

لقد كثر الثناء على صحيح مسلم، ومنها ما ذكره الذهبي في السير أن الحافظ بن مندة سمع

(1) _ انظر: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، محمد عبد الرحمن طولبة، ص 117 وما بعدها.

أبا علي النيسابوري الحافظ يقول: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم»⁽¹⁾.
وقال ابن صلاح: «جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب، فهو مقطوع بصحته»⁽²⁾.

وقد قال عنه ابن تيمية: «وأما كتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلم، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»⁽³⁾.

6- عناية علماء المسلمين به:

لقد عني علماء المسلمين بصحيح مسلم، فألّفوا على أساسه وانطلاقاً منه مؤلفات في مختلف فروع علم الحديث منها:

أ- المستخرجات:

-المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم: محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري (ت286هـ).

-المستخرج على صحيح مسلم: أحمد بن حمدان الحيدري (ت311هـ).

-المستخرج على صحيح مسلم: يعقوب بن إسحاق (ت316هـ).

-المستخرج على صحيح مسلم: حسان بن محمد القرشي الفقيه (ت344هـ).

ب- كتب جمعت بين الصحيحين:

-الجمع بين الصحيحين: محمد بن عبد الله الجوزقي (ت388هـ).

(1) _ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12، ص566.

(2) _ صيانة صحيح مسلم، ابن صلاح، ص85.

(3) _ مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية الحرّاني، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء،

1426هـ-2005م، ج18، ص74.

-الجمع بين الصحيحين: عمر بن علي الليثي (ت466هـ)

-جامع الصحيحين: محمد فؤاد عبد الباقي (ت1388هـ).

ت-المختصرات:

-مختصر صحيح مسلم: محمد بن عبد الله بن تومرت (ت524هـ)

-مختصر صحيح مسلم: أحمد بن عمر القرطبي (ت656هـ).

-مختصر صحيح مسلم: محمد بن شرف المرسي (ت555هـ).

ث-المستدركات:

-المستدرك على مستدرك الحاكم: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)

-المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ).

ج-رجال مسلم:

-رجال صحيح مسلم: أحمد بن علي بن محمد بن منجويه الأصبهاني (ت428هـ).

-رجال مسلم بن الحجاج: أحمد بن طاهر بن عبادة (ت532هـ).

-أسماء رجال مسلم: عبد اللطيف الطيّب بن عبد الله باخرمة (ت947هـ).

ح-أطراف الحديث:

-أطراف الصحيحين: إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت400هـ).

-أطراف الصحيحين: محمد فؤاد عبد الباقي (ت1388هـ).

خ-كتب انتقاد الصحيحين:

-مبهمات مسلم: أحمد بن إبراهيم سبط ابن العجمي (ت884هـ).

-تقييد المهمل وتمييز المشكل: الحسين بن الجياني الغساني (ت498هـ).

د-شرح صحيح مسلم:

-المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: يحيى بن شرف النووي (ت276هـ).

-الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ).

-فضل المنعم بشرح صحيح مسلم: محمد بن عطا الله الرازي (ت829هـ).

-فتح المنعم شرح صحيح مسلم: موسى شاهين لاشين (ت2009م)⁽¹⁾.

7-طباعته:

طبع صحيح مسلم مرات عديدة منها:

أ-طبعة مطبعة تلكتة بالهند 1265هـ.

ب-طبعة بولاق عام 1290هـ ثم 1329هـ ثم 1344هـ.

ت-طبع في دلهي 1319هـ.

ث-طبع في القاهرة 1329هـ، ثم طبع بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عام 1374هـ.

ج-طبعة دار المعرفة تحقيق خليل مأمون شيخنا.

ح-الطبعة التركية بالمطبعة العامرة في أربعة مجلدات 1334هـ.

(1) _ انظر: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، محمد عبد الرحمن طولبة، ص145 إلى 153.

ثالثاً: تعريف الحديث

لغة: الحديث من حدث الشيء يحدث حدوثاً وحادثة، وأحدثه فهو محدث، والحديث نقيض القديم⁽¹⁾.

والحديث هو الجديد من الأشياء، والحديث هو الخبر ويجمع على أحاديث⁽²⁾.

وجاء في كتاب الله العزيز: ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: 140]: أي يتكلمون في موضوع آخر من موضوعات الكلام⁽³⁾، وقال تعالى:

﴿فَإِيَّايَ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيُنِيهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجن: 6]، قال ابن عباس: «أي فبأي كلام بعد الله...»⁽⁴⁾. وقال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ عَلَيَّ ءَأَثَرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: 6]، قال ابن عباس: «أي إن لم يؤمنوا بهذا القرآن»⁽⁵⁾.

وقال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ [طه: 9]؛ أي هل أتاك خبره⁽⁶⁾.

وجاء في المفردات في غريب القرآن «وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في

يقظته أو منامه، يقال له حديث، قال عز وجل: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾

(1) _ لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج2، ص131.

(2) _ المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده أبو الفضل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ج3، ص253.

(3) _ أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير: جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط5، 1324هـ-2003م، ج3، ص340.

(4) _ تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ينسب لعبد الله بن عباس، جمع مجد الدين محمد بن يعقوب أبو طاهر الفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، لبنان، ص420.

(5) _ المرجع نفسه، ص244.

(6) _ أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر جابر الجزائري، ج3، ص340.

[التحريم: 3]، وقال عز وجل: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الغاشية]، وقال عز وجل: ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: 101]، أي ما يحدث به الإنسان في نومه، وسمى تعالى كتابه حديثاً فقال: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: 34]⁽¹⁾.

ويتضح مما سبق أن كلمة (حديث) تحمل معاني عنه، منها: الجديد، والخبر، وموضوع الكلام، والكلام نفسه، والقرآن، وكل ما يبلغ الإنسان سمعاً أو وحياً في يقظة أو منام.

اصطلاحاً:

اختلف أهل الاصطلاح في حد الحديث وتعيينه، ومنتهى ما تدور عليه ألفاظهم في هذا الباب أربعة أسماء: الحديث والخبر والأثر والسنة ومرادهم منها تختلف، إلا أن جمهور المحدثين يرون أن هذه الثلاثة مترادفة، ويعنون بها، ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وما أضيف إلى الصحابي أو التابعي⁽²⁾.

وجاء في الكافي في علوم الحديث: «الحديث هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرته قبل البعثة، أو بعدها.

وعند الإطلاق يراد به ما يرفع إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل»⁽³⁾.

أما الحديث الصحيح فهو المتصل سنده بنقل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معلاً بعلّة قاذحة،

(1) _ المفردات في غريب القرآن: تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني والتحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ت.ط، ج1، ص144.

(2) _ انظر: علم زوائد الحديث دراسة ومنهج ومصنفات: عبد السلام محمد علوش، دار ابن حزم، ط1، 1415هـ-1995م، ص29-30

(3) _ الكافي في علوم الحديث: علي بن عبد الله بن الحسن، أبو الحسن الأردبيلي، نشر: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان-الأردن، ط1، 1429هـ-2008م، ص115.

وقد يكون مشهوراً أو غريباً»⁽¹⁾.

وأصحّ كتب الحديث: البخاري ومسلم، وسنن النسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وسنن الترمذي.

الإمام عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) _ الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص20.

الفصل الأول: التوجيه النحوي والمعنى.

المبحث الأول: التوجيه لغة واصطلاحاً
المبحث الثاني: التوجيه النحوي والمعنى

المبحث الأول: التوجيه لغة واصطلاحاً.

جاء في مقياس اللغة: «وجه الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مقابلة لشيء، والوجه مستقبل كل شيء يقال وجه الرجل وغيره، وربما عبر عن الذات بالوجه، ووجهت الشيء جعلته على جهة، وأصل جهته وجهته، قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ سورة البقرة 148⁽¹⁾».

وجاء في الصحاح: «الوجه المعروف، والجمع وجوه، والوجه والجهة بمعنى ويقال هذا وجه الرأي أي هو الرأي نفسه، ووجهته في حاجة، ووجهت وجهي لله سبحانه، وتوجهت نحوك وإليك. والشيء موجه، إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف»⁽²⁾.

وجاء في لسان العرب: «... ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به، ويقال: خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهها إذا وطئوه وسلكوه حتى استبيان أثر الطريق لمن يسلكه»⁽³⁾.

وجاء في القاموس المحيط: «وجه توجيهها (الرجل) أرسله وشرفه، كأوجه.

و(وجهت) المطرة الأرض: صيرتها وجهاً واحداً.

و(وجه) النخلة: غرسها فأمالها قبل الشمال فأقامتها الشمال

وفي المثل "وجه الحجر وجهه ما له". بالنصب والرفع، أي دبر الأمر على وجهه. وأصله في البناء: إذا لم يقع الحجر موقعه، أي أدزّه حتى يقع على وجهه ودعه»⁽⁴⁾.

(1) _ مقياس اللغة: لابي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي المتوفى سنة 395هـ، وصح حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، در الكتب العلمية، ط1، 1420-1999، ج2، ص622.

(2) _ معجم الصحاح: الإمام اسماعيل بن حماد الجوهري، اعتنى به خليل مأمون شيخنا، دار المعرفة بيروت لبنان، ط4، 1433هـ-2012م، ص1126.

(3) _ لسان العرب: ابن المنصور، ضبط نصه وعلق على حواشيه د. خالد رشيد القاضي، دار صبح إديسوفت، ط1، 1427هـ-2006م، ج3، ص49.

(4) _ معجم القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادر، رتبته ووثقه خليل مأمون شيخنا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط5، 1432هـ-2011م، ص265 مادة (ح ج ج). والمثل "وجه الحجر وجهه ما له" ورد في مجمع الأمثال لأبي

ويظهر مما سبق ذكره أن معاني الوجه:

- 1-وجه الإنسان.
- 2-الجهة والطريق.
- 3-الرأي والكلام الصحيح.
- 4-السبيل المقصود من الكلام.
- 5-الشيء ذاته.

والتوجيه جعل الشيء على جهة، وإليها، وتوجيه الطريق جعله بينا لمن أراد أن يسلكه.

وتوجيه الحجر في البناء تدويره، وتقليبه على جهاته حتى يقع على الوجه الذي يستقيم به البناء، وذلك المعنى يقترب كثيرا من المعنى الاصطلاحي للتوجيه، حيث يقلب النحوي الكلام على ما يحتمله حتى يصل إلى الاحتمال المقصود أو الأقرب إلى المعنى المقصود من الكلام.

يقول الدكتور نشأت علي محمود عبد الرحمان: «ويلاحظ أن هناك فرقا بين التوجيه والوجه، فالتوجيه فعل الموجه، والوجه أثر الفعل»⁽¹⁾.

الوجه أثر الفعل، بمعنى وجه الشيء توجيهها، أي جعل له وجهها أو جهة، وتوجيه الكلام هو جعله على جهة يكون قصد إليها المتكلم، وذلك ما يعيننا في هذا المبحث.

يقول الدكتور نشأت علي محمود عبد الرحمان: «فأما التوجه عند النحاة، فلم أر له حدًا أو تعريفاً، وغاية ما ذكره أن يكون للكلام وجهان فصاعداً، كما تقدّم، إلا أن استعمال الوجه

الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت517هـ)، قدم له وعلق عليه نجم حسين زرزور، منشورات محمد علي بيوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان، مج 2، ص426.

(1) _التوجيه النحوي وأثره في الدلالة الحديث النبوي الشريف: الدكتور نشأت علي محمود عبد الرحمان، المطبعة العصرية صيدا، بيروت، ط1، 1432هـ-2011م، ص26.

والأوجه عند النحاة كثير»⁽¹⁾.

وإذا كان في المعاجم التي ذكرناها ما يشير إلى أن وجه الكلام صحته، أو الجهة التي جعل عليها، أو المقصود من الكلام نفسه، فإنه لم يرد ذكر لوجه الكلام بالمعنى النحوي الذي ذكره النحاة في كتبهم.

ونعرض طائفة من أقوال النحاة، وما ورد في كتب التفسير من استعمال للوجه والأوجه بالمعنى الاصطلاحي.

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ البقرة 74: «قال أبو جعفر: وأما الرفع في قوله (أو أشد قسوة) فمن وجهين: أحدهما أن يكون عطفا على معنى "الكاف" في قوله (كالحجارة)، لأن معناها الرفع، وذلك أن معناها معنى "مثل"، فهي مثل الحجارة أو أشد قسوة من الحجارة.

والوجه الآخر أن يكون مرفوعا على معنى تكرير "هي" عليه، فيكون تأويل ذلك: فهي كالحجارة، أو هي أشد قسوة من الحجارة»⁽²⁾.

يتضح أن الوجه عند الطبري في تفسير الآية الكريمة هو الوجه الإعرابي، وأن الوجه الأعرابي، قد يتعدد بحيث تكون الأوجه المحتملة كلها صحيحة، واستدل الطبري على صحة الرفع في قوله تعالى: «أو أشد قسوة» بوجهين إعرابين: أما الوجه الأول فهو جعله معنى الكاف في قوله تعالى «كالحجارة» يتضمن الرفع إذ يمكن تعويضه بـ«مثل»، وتكون شبه الجملة «كالحجارة» متعلقة بخبر محذوف، ومن ثم كان محلها الرفع، وعلى هذا يكون «أشد» مرفوعا على أنه معطوف على ما سبقه، وأما الوجه الثاني فيقدر له الطبري مبتدأ محذوفا دل عليه السياق بقوله تعالى «كالحجارة»، فتكون "هي" المحذوفة مبتدأ خبره المرفوع «أشد»، وبذلك يسوغ رفع «أشد». إن

(1) _المرجع السابق، ص26.

(2) _جامع البيان في تأويل آي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310هـ، دار الفكر، 1405هـ-1984م، بيروت لبنان، ج1، ص363.

الوجه المقصود في الكلام الطبري هو الوجه الإعرابي حيث يورد وجهين كلاهما صحيح يسوغ رفع كلمة «أشد».

ويذكر أبو حيان الأندلسي ت754م الوجه، ويعني به الوجه الأعرابي أيضا.

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنَئَ إِنَّا اللَّهُ أَصْطَفَىٰ لَكُمْ آلَ دِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ البقرة 132: «قرأ الجمهور ويعقوب بالرفع، وقرأ إسماعيل بن عبد الله المكي، والضرير، وعمرو بن فائد الأسواري بالنصب.

فأما قراءة الرفع تحتل وجهين: أحدهما أن يكون معطوفا على إبراهيم، ويكون داخلا في حكم توصيته بنيه، أي ووصى يعقوب بنيه، ويحتمل أن يكون مرفوعا على الابتداء وخبره محذوف تقديره: قال يا بني إن الله اصطفى والأول أظهر.

وأما قراءة النصب فيكون المعطوف على بنيه، أي وصى بها نافلته يعقوب، وهو ابن إسحاق»⁽¹⁾.

والوجه عند أبي حيان الأندلسي أيضا في هذا الموضع بمعنى الوجه الإعرابي، وهو وجهان للرفع، ووجه للنصب، غير أنه لا يمكننا أن نقول إن أبا حيان قد جعل للآية ثلاثة أوجه، بل وجهين لقراءة الرفع ووجهها لقراءة النصب، ذلك أن الرفع ثابت في قراءة الجمهور والنصب ثابت في قراءة إسماعيل بن عبد الله المكي، والضرير، وعمرة بن فائد الأسواري ولذلك لا يجعل قراءة النصب احتمالا ثالثا، بل يوردها مستقلة، ويجعل لها وجهها إعرابيا يكون فيه يعقوب منصوبا على أنه مفعول به للفعل "وصى". هذا وإن أبا حيان يقوي أحد الوجهين على الآخر في قراءة الرفع، وذلك بقوله "والأول أظهر"، أي أنه أقرب من حيث التقدير.

ونجد العكبري يورد الأوجه المتعددة بمعنى الأوجه الإعرابية أيضا، فيضعف بعضها، ويقوي

(1) _البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، 654-754 إشراف مكتب البحوث والدارسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1426-2005م، بيروت لبنان، 18ص، 636.

الأخرى، ومن ذلك ما جاء به في تفسير قوله تعالى: ﴿ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾ الأنعام 143: حيث يقول في نصب ثمانية: «في نصبه خمسة أوجه، أحدها هو معطوف على جنات أي وأنشأ ثمانية أزواج: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ الأنعام 141.

وحذف الفعل وحرف العطف وهو الضعيف، والثاني أن تقديره: كلوا ثمانية أزواج، والثالث هو منصوب ب "كلوا" تقديره كلوا مما رزقناكم ثمانية أزواج، ولا تسرفوا معترض بينهما، والرابع هو بدل من حمولة وفرشا، والخامس أنه حال تقديره مختلفة أو متعددة من الضأن»⁽¹⁾.

والوجه عند العكبري في هذا الوضع، الوجه الأعرابي كما يظهر، وقد وصل إلى خمسة أوجه، وقد يزيد، والأوجه الأعرابية ليست عنده سواء فهو يضعف إحداها كما جاء في قوله «...وهو ضعيف». ونجد عند العكبري الوجه، ويريد به الوجه الصرفي، حيث يقول: أوجه قراءة: ﴿فَنُجِّي﴾ يوسف 110: «يقرأ بنونين وتخفيف الجيم، ويقرأ بنون واحدة وتشديد الجيم على أنه ماض لم يسم فاعله، ويقرأ كذلك، إلا أنه بسكون الياء فيه وجهان، أحدهما أن يكون أبدل النون الثانية جيما وأدغمها وهو مستقبل على هذا، والثاني أن يكون ماضيا وسكن الياء لثقلها وبجركتها وانكسار ما قبلها»⁽²⁾.

ويذكر الوجه ويقصد به المعنى.

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿الْمَ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ البقرة 01: «فأما الذين قالوا: "الم" اسم من أسماء القرآن، فلقولهم وجهان: أحدهما أن يكونوا قد أرادوا أن "الم" اسم القرآن كما الفرقان اسم له، وإذا كان معنى قائل ذلك كذلك، كان تأويل قوله: "الم ذلك الكتاب" على معنى

(1) _ التبيان في إعراب القرآن: تأليف أبي البقاء وعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين، ط1،

1422هـ-2001م، ج1، ص361.

(2) _ جامع البيان: الطبري، ج1، ص90.

القسم كأنه قال: والقرآن، هذا الكتاب لا ريب فيه.

والآخر منهما أنهم أرادوا اسما من أسماء السورة التي تعرف به، كما تعرف سائر الأشياء بأسمائها التي هي لها أمارات تعرف بها، فيفهم السامع من القائل يقول: قرأت اليوم "المص" و"ن" أي السور التي قرأها من سور القرآن، كما يفهم عنه إذا قال: لقيت اليوم عمرا وزيدا، وهما يزيد وعمرو عارفان من الذين لقي من الناس».

يتضح مما قاله الطبري أن الوجه في هذا الموضع هو المعنى، فالوجهان هما المعنيان، أحدهما أن "الم" اسم من أسماء القرآن، والآخر أن "الم" اسم لسورة البقرة، ولم يشر الطبري في هذا الموضع إلى الإعراب غير أنه يحمل الوجه الأول حيث يكون "الم" اسما للقرآن، على معنى القسم، وهو من الإعراب التقديري ذلك أنه لا ظهور لحرف من حروف القسم في جملة ﴿الْمَذَلِكَ أَلَكْتُبُ لَا رَبِّ فِيهِ﴾:

ويورد الفخر الرازي ت604هـ الوجه ويقصد به المعنى، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ النبأ24: « في قوله بردا وجهان الأول أنه البرد المعروف، والمراد أنهم لا يذوقون مع شدة الحر ما يكون فيه راحة من ريح باردة، أو ظل يمنع من نار، ولا يجدون شرابا يسكن عطشهم، ويزيل الحرقه عن بواطنهم، والحاصل أنهم لا يجدون هواء باردا، ولا ماء باردا والثاني البرد هاهنا النوم، وهو قول الأخفش والكسائي والفراء وإنما يسمى النوم بردا لأنه يبرد صاحبه، فإن العطشان ينام فيبرد بالنوم»⁽¹⁾.

ويقول الطبري في موضع آخر: «قال أبو جعفر فإن قال قائل فما وجه قوله: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَجْرَثُهُمْ﴾ البقرة16. وهل التجارة مما ترجع أو تنقص، فيقال ريحت أو وضعت؟ قيل إن وجه

(1) _التفسير الكبير (مفتاح الغيب): الإمام محمد الرازي فخر الدين، ابن العلامة ضياء الدين عمر، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 1405هـ-1985م، ج31، ص15.

ذلك على غير ما ظننت، وإنما معنى ذلك: فما ربحوا في تجارتهم- لا فيما اشتروا ولا فيما شروا»⁽¹⁾. ويتضح في هذا الموضوع أن معنى الوجه هو القصد، فالمقصود بالربح والخسارة ليست التجارة، بل أصحابها، وإنما نسب الربح إلى التجارة على سبيل المجاز اللغوي، وهذا النوع من المجاز كثير في كلام العرب شعرا ونثرا، كما أنه وافر الحظ في القرآن الكريم.

ويتحدث أبو الحيان الأندلسي على الوجه ويقصد به الوجه الإعرابي لكن دون أن يرد في كلامه ذكر صريح للوجه أو الأوجه، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ البقرة 133: «فإبراهيم وما بعده بدل من آبائك، أو عطف بيان وإذا كان بدلا، فهو من البدل التفصيلي، ولو قرئ فيه بالقطع، فكان ذلك جائزا، وأجاز المهديوي أن يكون إبراهيم وما بعده منصوبا على إضمار أعني، وفيه دلالة على أن العمّ يطلق عليه أب»⁽²⁾.

ولقد كان للقراءات القرآنية بالغ الأثر في التوجيه النحوي، فاختلاف القراءات دفع بالنحاة إلى دراسة تلك الأوجه المختلفة وردّها إلى كلام العرب للوقوف على أصالتها وفصاحتها، فكان ذلك مجلبة لفتح آفاق واسعة في مجال المعاني النحوية، وميدانا لتأصيل قواعد النحو العربي الذي غاص به النحاة في عمق النص القرآني بقراءاته المختلفة المتنوعة التي أثرت معاني القرآن ومعاني النحو، وشكّلت بحق مرجعيته أصلية، وقاعدة صلبة لا تزال ميدانا خصبا للدراسات النحوية إلى يومنا هذا.

ويورد حسين بن أبي العز الهمداني الوجه، ويعني به الصحة، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَىٰ لِمَا بَلَّغُوا أَمَدًا﴾ الكهف 12: «وفي (أحصى) وجهان: أحدهما، وهو الوجه وعليه الجمهور، أنه فعل ماض كقوله ﴿أَخْصَنَهُ اللَّهُ﴾ المجادلة 6. و﴿وَأَخْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾

(1) _المصدر نفسه، ص139.

(2) _البحر المحيظ في التفسير: أبو حيان الأندلسي، ج2، ص641.

عَدَدًا ﴿﴾ الجن 28. و أن (أمدًا) نصب به و الأمد الغاية، و(ما) مصدرية، واللام من (لما) من صلة (أحصى)، وفي الكلام حذف مضاف، أو لنعلم أيهم ضَبَطَ أمدًا لأوقات لبثهم، كقولك آتيك مقدم الحاج، وخفوق النجم، أي وقتهما، وقيل اللام مزيدة، و(ما) موصولة، و (أمدًا) نصب قوله (لبثوا)، وليس بشيء لأنه لا معنى عليه، والوجه أن يكون منصوبا على التمييز، أي لنعلم أيهم ضبط ما لبثوه، أو فيه أمدًا⁽¹⁾.

يقول له وجه، أي له صحة، ثم يقول والوجه أن يكون منصوبا على التمييز، أي الصحة أن يكون منصوبا على التمييز.

هذا وقد كان للقراءات القرآنية بالغ الأثر في ظاهرة التوجيه النحوي حيث اجتهد النحاة في إثبات عربية القراءات القرآنية، بما أيّدوها بما يوافقها من كلام العرب الفصيح.

ونعرض مجموعة من النماذج التي تبين المجموعات التي نزلها النحاة في توجيه القراءات القرآنية المختلفة.

يقول المبرّد (ت: 285هـ) في توجيه قوله تعالى ﴿﴿ تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلَمُونَ ﴾﴾ الفتح 16: «جملتها أنك تقول: زيد يقعدُ أو يقومُ يا فتى، وإنما أكلّمُ لك زيدا أو أكلّمُ عمرا، تريد، أفعَلُ أحد هاذين. كما قلت في الاسم: لقيت زيدا أو عمرا، وأنا ألقى زيدا أو عمرا، أي أحد هاذين، وعلى القول الثاني: أنا أمضي إلى زيد أو أقعدُ إلى عمرو، أو أتحدثُ، أي أفعَلُ هذا الضرب من الأفعال. وعلى هذا القول الذي بدأت به قول الله تعالى عزّ وجل (تقاتلوهم أو يسلمون)، أي يقع أحد هاذين»⁽²⁾.

يجعل المبرّد هنا (أو) الواقعة بين (تقاتلوهم) و(يسلمون) حرف عطف كالتي تعطف اسما

(1) _الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني (ت643هـ)، تحقيق فؤاد علي خمير، دار الثقافة الدوحة، المجلد3، ص315-316.

(2) _المقتضب: لابي العباس محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة285هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، عالم الكتب، بيروت، دت، ج3، ص305 و306.

على اسم، أو فعلا على فعل، فيكون حكم المعطوف من حكم المعطوف عليه، وبذلك يوجه المبرّد قراءة الرفع في (يسلمون).

ويقول المبرّد في قراءة النصب: «فأما الخاصة في الفعل «يعني أو»، فإن تقع على المعنى: إلا أن، وحتى، وذلك قولك: الزمه أو يقضيك حقك، واضربه أو يستقيم، وفي قراءة أبيّ (تقاتلوهم أو يسلموا)، أي إلا أن يسلموا، وحتى يسلموا»⁽¹⁾.

ويعرض الفراء قراءتين مختلفتين قرئت بهما سورة المسد: قرئت ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ المسد4 برفع حمالة، وقرئت بنصبها.

ويقول الفراء: «من رفعها فعلى جهتين: ويقول سيصلى نار ذات لهب وامراته حمالة الحطب تجعلها نعتا، ورفع الآخر وامراته حمالة الحطب، تريد: وامراته حمالة الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأن لو قلت: ما أغنى عنه ماله وامراته هكذا. وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعا، لأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول: امراته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف و اللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة.

والوجه الآخر أن تشتمها بجمالة الحطب، فيكون نصبها على الذم، كما قال ﷺ سيد المرسلين سمعها الكسائي من العرب، وقد ذكرنا (مثله) في غير موضع»⁽²⁾.

وقال القرطبي «وقراءة العامة (حمالة) بالرفع، على أن يكون خبرا و (امراة) مبتدأ، ويكون (في) جيدها حبل من مسد) جملة في موضع الحال من المضمّر في (حمالة)، أو خبرا ثانيا، أو يكون (حمالة الحطب) نعتا لأمراته، الخبر (في جيدها حبل من مسد)، فيوقف على هذا على (ذات لهب)، ويجوز أن يكون (وامراته) معطوفة على المضمّر في (سيصلى) فلا يوقف على (ذات لهب)

(1) _المصدر نفسه، ج3، ص306.

(2) _معاني القرآن: تأليف أبي زكرياء يحيى بن زيد الفراء المتوفى سنة 207هـ، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ- 1983م، ج3، ص298.

ويوقف على (وامراته) وتكون (حمالة الحطب) خبر ابتداء محذوف.

وقراءة عاصم (حمالة الحطب) بالنصب على الدم، كأنها اشتهرت بذلك فجاءت الصفة للدم لا للتخصيص، كقوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا﴾ الأحزاب 61. وقرأ أبو قلابة (حمالة الحطب)»⁽¹⁾.

ويقول الفراء في موضع آخر في قوله عز وجل: ﴿أَنَا صَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ عبس 25: «قرأ الأعمش وعاصم (أنا) يجعلانها في موضع خفض، أي فلينظر إلى صبنا الماء أن صبينا، وفعلنا وفعلنا، وقرأ أهل الحجاز والحسن البصري: (إننا) يخبر عن صفة الطعام بالاستئناف، وكل حسن، وكذلك قوله عز وجل: «فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أن دمرناهم (...)» و(إننا دمرناهم). وقد يكون موضع (أنا) في (عبس) إذا فتحت رفعا كأنه استأنف فقال: طعامه، صبنا الماء، وانبأنا كذا وكذا»⁽²⁾.

ويقول الزجاج في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ يونس 37: «وفيه وجهان أحدهما أن يكون تصديق الشيء الذي القرآن بين يديه، أي الذي قبل سماعكم القرآن، أي تصديق من أبناء الأمم السالفة وأقاصيص أبنائهم.

ويجوز أن يكون «ولكن تصديق الذي بين يدي القرآن» أي تصديق الشيء الذي تقدمه القرآن أي يدل على البعث والنشور.

وقرى ولكن تصديق الذي بن يديه، فمن نصب فإن المعنى ولكن كان تصديق الذي بين يديه، ومن رفع فعلى ولكن تصديق الذي هو بين يديه.

⁽¹⁾ _ الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر القرطبي (ت671هـ) تحقيق

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن تركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427-2006م، ج22، ص522-523.

⁽²⁾ _ الفراء: معاني القرآن، ج3، ص238.

ومن رفع قال: ﴿وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ﴾ يونس 37»⁽¹⁾.

ويقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ﴾ المزمّل 20: «وقد قرئت بالجر، وهو كثير، وليس المعنى عليه فيما بلغنا، لأن ذلك يكون على «أدنى من نصفه» و«أدنى من ثلثه»، وكان المعنى الذي افترض: الثلث وأكثر من الثلث، لأنه قال: ﴿قُرْءَانَ لَيْلٍ لِّأَقْلِيَالًا نِّصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ المزمّل 2، 3.

وأما الذي قرأ بالجر فقراءته جائزة على أن يكون ذلك والله أعلم أي: أنكم لم تؤدّوا ما افترض عليكم، فقمتم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه»⁽²⁾.

ومن الآيات التي أثارت جدلا كبيرا ما بين النحاة من أصحاب كتب معاني القرآن والتفاسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ﴾ الأنعام 137.

يقول ابن حني: «ومن ذلك قراءة عبد الرحمان السلمي: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم».

قال أبو الفتح: يحتمل رفع شركاء تأويلين:

أحدهما: وهو الوجه، أن يكون مرفوعا بفعل مضمر دل عليه قوله «زَيْنٌ»، كأنه لما قال زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم قيل من زَيْنه لهم؟ فقيل: زَيْنه لهم شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه «زَيْنٌ»، فهو إذا كقولك أكل اللحم زيدا، وركب الفرس جعفرًا، وترفع زيدا

(1) معاني القرآن وإعرابه: للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري المتوفى سنة 311هـ، شرح و تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلي، وعالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1977م، ج3، ص20.

(2) معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة 215هـ، تحقيق الدكتورة هدى محمود فراع، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1411هـ، 1990م، ج2، ص553-554.

وجعفرًا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر»⁽¹⁾.

وهذا الوجه الذي يرى ابن جني أنه الوجه الصحيح، يوافق قراءة الجمهور «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» يقول ابن جني معلقاً على هذه الآية: «ألا ترى أن الشركاء هم المزينون لا محالة؟»⁽²⁾.

ويورد ابن جني الوجه الآخر الذي أجازَه قطرب، وهو أن يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم حيث يقول: «وكأنه وكذلك زين من المشركين أن قتل شركاؤهم أولادهم، وشبهه بقوله: حُبَّ إليّ ركوبُ الفرسِ زيدٌ، أي أن ركبَ الفرسَ زيدٌ. هذا لعمري ونحوه صحيح المعنى، فأما الآية فليست منه، بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأن المعنى أن المزين لهم هم الشركاء، وأن القاتل هم المشركون وهذا واضح»⁽³⁾.

وإذ كان ابن الجني قد قبل الوجه النحوي الذي ذكره قطرب وحكم عليه بالصحة، فإنه ردّ المعنى الذي فهمه صاحبه محتجاً عليه بقراءة الجمهور، ويكون بذلك ابن جني قد ردّ المعنى الذي فهمه قطرب، ولم يردّ القراءة القرآنية التي خالفت قراءة الجمهور.

وتناول بالدرس والتحليل والتوجيه هذه الآية ثلثة من النحاة، فقال فيها النحّاس: «وحكي أبو عبيدة أن ابن عامر وأهل الشام قرؤوا (وكذلك زين) بضم الزاي (لكثير من المشركين قتل أولادهم) برفع قتل ونصب أولادهم (شركائهم) بالخفض»⁽⁴⁾.

ويورد النحّاس مجمل القراءات أو الأوجه التي قرئت بها هذه الآية، ثم يعلّق على كون (قتل)

(1) _المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف، الدكتور عبد الحلّيم النجار، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف مصر، 1415هـ-1994م، ج1، ص229-230.

(2) _المصدر نفسه، ص230.

(3) _المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) _إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت337هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405هـ-1985م، ج2، ص98.

مضافا و(شركائهم) مضافا إليه مع أنهما مفصول أحدهما عن الآخر، بقوله: «فأما ما حكاه أبو عبيدة عن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف فلحن»⁽¹⁾.

وبهذه القاعدة النحوية التي أقرها النحاة يخطئ النحاس قراءة ابن عامر وهي قراءة متواترة، وربما كان عليه أن يراجع القاعدة النحوية لا أن يصحح بها القراءة، مع تقديرنا للنحاس وهو من هو في ميدان علوم العربية. ولقد ذهب الزمخشري مذهب النحاس في التعامل مع قراءة ابن عامر فقال: «وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما، بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمحا مردودا كما سمح وردّ (زج) القلوص أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وحزالتة»⁽²⁾.

فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في قراءة ابن عامر هو الذي جعل الزمخشري يردّ هذه القراءة مخطئا القارئ معتبرا إياه قد اجتهد في ذلك الوجه من عند نفسه فوقع بذلك في الخطأ.

يقول الزمخشري عن ابن عامر: «والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاءهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»⁽³⁾.

و لم يعتبر الزمخشري قراءة ابن عامر قراءة متواترة عن النبي ﷺ ، وإنما هي مجرد اجتهاد من عند نفسه، لذلك علّق على الزمخشري الإمام ناصر الدين أحمد بقوله: «لقد ركب المصنف في هذا

(1) _المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(2) _الكشاف في حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467-538هـ)، دار المعرفة، بيروت لبنان، دت ط، ج2، ص54.

(3) _المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظه كلامه مما رماه به، فإنه تخيل القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلظه رؤية الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور وتعيّن عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوباً، قال المصنف أو كان له مندوحه عن نصبه إلى جره بالإضافة وإبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولى مما ارتكبه: يعني ابن عامر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي يسمح في الشعر فضلاً عن النثر فضلاً عن المعجز، فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه والفصح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه بما يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفاً عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها⁽¹⁾.

ويبدو أن صاحب الكشاف قد اعتمد على القياس النحوي معتبراً اطراده قضية قطعية، فردّ ما خالف القياس، مع أن القياس قد يدخل إلى اللغة ما ليس منها، وقد يخرج منها ما هو منها، والقراءة القرآنية المتواترة عند سيبويه لا تخالف لأنها سنة متبعة والقراءة القرآنية إذا ثبتت بالتواتر، فهي حجة⁽²⁾.

يقول أبو عمرو الداني (ت444هـ): «وأئمة القراءة لا تعمل في القرآن في شيء على الأفشى في اللغة، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها»⁽³⁾.

(1) _المصدر نفسه، ص53.

(2) _الكتاب كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخازنخي القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج1، ص148.

(3) _نقلاً عن نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1405هـ، ص42.

ويقول أحمد مكّي الأنصاري عن القراءات: «على أن بعض العلماء الأجلاء يرون أن القراءات بوجه عام أوثق من الشعر الجاهلي، ومن باب أولى ما عداه من الأشعار، حتى لو كانت هذه القراءات من الأحاد أو الشواذ، ويستدلون على ذلك بأن رواة القراءات ورواة الحديث أيضا كانوا أدق من رواة الشعر، ومن يطلع على قواعد الحرج والتعديل يوقن بذلك تمام اليقين، ولا يغيب عن البال ما دخل الشعر من الانتحال حتى إن كثيرا من الباحثين اتخذوا منه قضية مشهورة في النقد الأدبي باسم قضية الانتحال»⁽¹⁾.

واستقراء اللغة لاستنباط قواعدها عمل وصفي يعتمد على السماع أو النقل دون تدخّل، أو تحكيم للعقل أو الذوق، يقول الدكتور محمد أحمد نخله: «والسماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي»⁽²⁾.

ويورد الشيخ محمد الخضر حسين إشارة ذكية ينبّه بها النحاة على عدم التورط في تحكيم الذوق في قواعد اللغة لأن ذلك يعارض صراحة المنهج الذي تواضع عليه النحاة في استقراء كلام العرب، فإذا حكّم النحويّ ذوقه فقد خالف المنهج فلا يأمن أن يخرج من اللغة ما هو منها. يقول الشيخ محمد الخضر حسين: «ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلام لا يرجع فيه إلى الذوق الخاص، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام العرب المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة»⁽³⁾.

فالفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر، لا ينبغي أن يرجع فيه إلى ذوق، ولا إلى تحكيم لغة في لغة أخرى، ولا إلى قاعدة نحوية مطّردة، ولا إلى فشوّ ما دامت القراءة متواترة ثابتة، بل إن المنهج يقتضي تصحيح القاعدة النحوية لا تصحيح القراءة الصحيحة المتواترة.

يقول بهجت عبد الواحد الشيخلي معلقا على كلام الزمخشري عن قراءة ابن عامر بعدما سرد كل الأوجه الإعرابية المختلفة للقراءة: «فهذه نكت-مسائل دقيقة- مؤيدة بقواعد منظرة

(1) _ المرجع نفسه، ص73.

(2) _ أصول النحو العربي: محمود أحمد نخله، دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص31.

(3) _ القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص38.

بشواهد من الأبنية العربية بجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة، وليس غرضها تصحيح القراءة بقواعد اللغة بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة، وهذا القدر كاف إن شاء الله في الجمع بينهما والله الموفق»⁽¹⁾.

يقول الرازي في تفسيره: «إذا جَوَزْنَا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا تقريره ببيت مجهول، فرحوا به، وأنا شديد العجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى»⁽²⁾.

فالنحاة في كثير من المواضع، وكذلك المفسرون يحتجون للقرآن وللقراءات بكلام العرب وشعرهم، ولا يحتجون بالقرآن لإثبات قواعد اللغة.

وقال القرطبي في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ الشعراء 210: «وقرأ الحسين ومحمد بن السميعة (وما تنزلت به الشياطين)، قال المهدي: وهو غير جائز في العربية ومخالف للنخط، وقال النحاس: وهذا غلط عند جميع النحويين، وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن زيد يقول: هذا غلط عند العلماء، وإنما يكون أشبه عليه بالجمع المسلم فغلط، وفي الحديث "احذروا زلة العالم" وقد قرأ هو مع الناس: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ البقرة 14، ولو كان هذا الواو في موضع رفع لوجب حذف النون للإضافة»⁽³⁾.

وبعد عرض آراء النحاة الذين ردوا قراءة الحسن ومحمد بن السميعة، والأدلة التي ساقوها، يورد القرطبي ما يؤيد هذه القراءة فيقول: «فقليل ذلك للنضر بن شميل فقال: إن جاز أن يحتج بقول

(1) _بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز اعرابا وتفسيرا بإجاز: إعداد بهجت عبد الواحد الشبخلي، مكتبة أنديس، ط1، 1422هـ-2001م، ج3، ص404.

(2) _مفتاح الغيب: الرازي، ج9، ص57.

(3) _الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي حققه أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، دط، دت، ج13، ص142.

رؤية العجاج وذويهما، جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه، مع أننا نعلم أنهما لم يقرأ بذلك إلا وقد سمعا في ذلك شيئا، وقال المؤرخ، إن كان الشيطان من شاط يشيط كان لقراءتهما وجه، وقال يونس بن حبيب: سمعت أعرابيا يقول دخلنا بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن»⁽¹⁾.

وكان لقراءتهما وجه، أي صحة، ويقول أبو حيان في قراءة (وما تنزلت به الشياطين): «ووجهت هذه القراءة بأنه لما كان آخره كآخر (بيرين) و(فلسطين)، فكما أجرى في إعراب هذا على النون تارة وعلى ما قبله تارة، فقالوا، بيرين، ويبرون، وفلسطين وفلسطين، أجرى ذلك في الشياطين تشبيها به، فقالوا الشياطين و الشياطين»⁽²⁾.

وأيد الأخفش الأوسط هذا الوجه، بقوله «وقال ناس من العرب (الشياطين)»⁽³⁾.

وقول الأخفش الأوسط «قال ناس من العرب أي الدين يحتج بكلامهم، وقول النضرين شميل الذي أورده القرطبي والذي مفاده أن الحسن وصاحبه قد سمعا في ذلك شيئا يحيل إلى أصل من أصول النحو وهو السماع من العرب الذين يحتج بكلامهم ناهيك عن أن الحسن وصاحبه ممن يحتج بكلامهم أيضا، ثم إن يونس بن حبيب قد أيد قراءة الحسن وصاحبه بقول أعرابي «دخلنا بساتين من ورائها بساتون، حتى زاد على ذلك يونس بن حبيب فقال «ما أشبه هذا بقراءة الحسن» ولعله من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ومهما يكن من أمر فما كان للنحاة أن يحكموا بعض الكلام العرب في بعض، أو أن يستنتجوا قواعدهم من جزء من كلام العرب ثم يخطئوا به بعضا من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، حتى وصل الطعن في شعراء الجاهلية. يقول محمد حسن عبد العزيز في معرض حديثه عن تقسيم العلماء الشعراء على طبقات: «الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى وهذه الطبقة يستشهد

(1) _المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(2) _البحر المحيط: أبو حيان، ج7، ص46.

(3) _معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ج1، ص15.

بشعرها إجماعاً، وإن كان لم يسلم بعضهم من الطعن عليه، فكان عيسى بن عمرو يقول أساء
النابعة في قوله:

فبت كأني ساورتي ضئيلة من الرقش في أنيابها السُّمُّ ناعُ

ويقول: موضعه ناعاً»⁽¹⁾.

والقراءة القرآنية التي توافق لغة من لغات العرب، لم يكن يحسن الطعن فيها، باعتبارها واقعة لغويا أصيلاً يوافق الإطارين الزماني والمكاني اللذين وضعهما النحاة الأوائل. يقول الدكتور محمد حسن عبد العزيز: «والنحاة أو القراء حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب يصفون واقعا لغويا لا سبيل إلى إنكاره، ما دام النقل صحيحاً، وما كان ينبغي لبعض النحاة أن يورطوا أنفسهم في تخطئة القراءات المنسوبة إلى اللغات، فالاعتراف بها اعتراف بواقع لغوي، أما مخالفتها للقياس فهذا أمر يتوقف على صفات العربية الفصحى المعتمدة لديهم»⁽²⁾.

يبدو من كلام الدكتور محمد حسن عبد العزيز، أن النحاة قد ورطوا أنفسهم في تخطئة بعض لغات العرب ببعض لغاتهم، وأنهم جعلوا بعض اللغات حجة على بعض. ومما يؤكّد هذه القضية ما يقوله ابن جنيّ في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخلد إلى مثله، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيّلتها، ولكن غاية مالك في ذلك أن تتخذ إحداها فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أنسابها، فأما ردّ

(1) _القياس في اللغة العربية، الدكتور محمد الحسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1415هـ، 1995م، ص105.

(2) _المرجع السابق، ص75.

إحداهما بأخرى فلا. أولا ترى إلى قول النبي ﷺ: «نزل القرآن بتسع لغات كلها كافٍ شافٍ»⁽¹⁾. ومفاد قول ابن جني أنه لا يجوز تخطيء لغة أو ردّها بلغة أخرى، وغاية ما يمكن للنحوي أن يقوّي إحدى اللغتين على الأخرى، بما هو شائع مطّرد من كلام العرب، وذلك لأن لغات العرب تختلف وكلها حجة.

ويعود ابن جني إلى هذا المعنى في موضع آخر من كتابه حيث يقول «وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خير منه»⁽²⁾.

فإن جني كما يبدو لنا، لا يفرق بين لغات العرب إذا اختلفت بتخطيء بعضها وتصويب بعض، لكنه يسم بعضها بأنها خير من بعض، على ما في ذلك من خشية الوقوع في تحكيم الذوق الشخصي الذي تحدّث عنه الشيخ محمد الخضر حسين.

هذا وقد وضعت قبائل العرب لغاتها دون تكلف، ولذلك وصلت إليها على تلك الصورة من الاختلاف، ولم يكن لقبائل العرب من الوسائل ما توخّدت به لغاتها المختلفة، وما كان ينبغي لها ذلك.

يقول الأخفش: «اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أوّل ما وضع منها وضع على خلاف وإن كان كله مسوقا على صحة، ثم أخذ أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا»⁽³⁾.

فإذا كانت لغات العرب قد وضعت في الأصل على خلاف، فلا مسوغ لاعتبار إحداها

(1) _ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1371هـ=1952م ج2، ص10.

والحديث ورد في صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن،

(2) _ المصدر نفسه، ج1، ص117.

(3) _ الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي ت911هـ، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار

المعرفة الجامعية، 1426هـ-2006م، ص32.

حجة على ما سواها.

هذا النقاش، والأخذ والردّ، هو بعض تلك الآثار الطبية لتعامل النحاة مع القراءات القرآنية، فهو ميدان قد أثرى بحق بحوث اللغة نحواً وصرفاً، كما فتح المجال أمام مراجعة كثير من القواعد النحوية التي وضعها نحاة المرحلة الأولى، وسار على نهجها من جاء بعدهم من النحاة.

المبحث الثاني: أثر التوجيه النحوي في المعنى.

توصلنا في المبحث السابق إلى التوجيه النحويّ هو أن نجعل للكلام وجهين فما فوق، وأن تعدّد الأوجه لا يعني بالضرورة أن يكون بعضهما صحيحا وبعضها خاطئا، فقد تعدد الأوجه النحوية ويفضي كل منها إلى معنى صحيح مقبول، وما تزيد تلك الاحتمالات والأوجه المعنى إلى تنوعا وثراء.

والمعنى في كلام العرب يرتكز على الإعراب، وفي هذا يقول ابن الجني في باب القول على الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيدا أبوه)، علمت برفع أحدها ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»⁽¹⁾.

إن اللفظ عند ابن الجني هو خادم المعنى، فبه يتم إظهاره، ولا يكون ذلك إلا بالتركيب ومعرفة إعراب المركبات من رفع ونصب وما إلى ذلك، فالإعراب بهذا المعنى الذي ذكره ابن الجني هو وسيلة الإيضاح عن المعاني الكامنة في النفس بواسطة التراكيب.

إن النحو ليس إعرابا فحسب، غير أن الإعراب بالغ الأثر في تحديد دلالة التراكيب بعد معرفة دلالات الألفاظ.

ويواصل ابن الجني حديثه عن الإعراب بأن يورد معناه اللغوي وكيف استعملته العرب في كلامها حيث يقول: «وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عمّا في نفسه أي مبين له، موضح عنه، ومنه عربت الفرس تعريبا..... إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافظه، ومعناه أنه قد بان بذبك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآة العين، بعدما كان مستورا، وبذلك تعرف حاله، أصلب هو أم رخو؟ وأصحيح هو أم سقيم؟ وغير ذلك.

وأصل هذا كلّ قولهم "العرب" وذلك لما يعزي إليها من الفصاحة والإعراب والبيان، ومنه

(1) _الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص35.

قوله في الحديث (الثيب يعرب عن نفسها)»⁽¹⁾.

وللإعراب أثره البليغ في توجيه المعنى، وقد اعتمد عليه المفسرون كثيرا في توجيه معاني آيات الذكر الحكيم.

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ إِنْ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾ البقرة 214: «وفي قوله "حتى يقول الرسول" وجهان من القراءة: الرفع، والنصب، ومن رفع فإنه يقول لما كان يحسن في موضعه "فعل" بطل عمل "حتى" فيها، لأن حتى غير عاملة في "فعل"، وإنما تعمل في "يفعل"، وإذا تقدمها "فعل" وكان بعدها يفعل، وهو ما قد فعل وفرغ منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالفصيح في كلام العرب حينئذ الرفع في "يفعل" وإبطال عمل "حتى" عنه ذلك نحو قول القائل "قمت إلى فلان حتى أضربه، والرفع هو الكلام الصحيح في "أضربه"، وإذا أراد قمت إليه حتى ضربته، إذا كان الضرب قد كان وفرغ منه، وكان القيام غير متطاول المدة، فأما إذا كان ما قبل "حتى" من الفعل على لفظ "فعل" متطاول المدة، وما بعدها من الفعل في لفظ غير منقضى، فالصحيح من كلام نصب "يفعل" وإعمال "حتى"، وذلك نحو قول القائل "ما زال فلان يطلبك حتى يكلمك" و"وجعل ينظر إليك حتى يثبتك" فالصحيح من الكلام الذي لا يصح غيره، النصب بـ "حتى" كما قال الشاعر:

مطوت بهم حتى تكلّ مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان⁽²⁾.

فنصب (تكلّ) والفعل الذي بعد (حتى) ماض، لأنّ الذي قبلها من المطو متطاول»⁽³⁾.

ويواصل الطبري تعليقه على قراءة رفع (يقول) التي هي قراءة نافع «والصحيح من القراءة-إذا

(1) _المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) _امرؤ القيس: الديوان، تحقيق د. درويش الجويدي، المكتبة العصرية بيروت، 2009م-1430هـ، ص 316.

(3) _تفسير الطبري، ج3، ص 638-639.

كان ذلك كذلك-«وزلزلوا حتى يقول الرسول» بنصب (يقول)، إذ كانت الزلزلة فعلا متطاولا، مثل المطو بالإبل، وإنما الزلزلة في هذا الموضع الخوف من العدو، لا زلزلة الأرض، فلذلك كانت متطاوله، وكان النصب في «يقول» وان كان بمعنى (فعل)، أفصح وأصح من الرفع فيه»⁽¹⁾.

والزلزلة التي أصابت المؤمنين، إنما هي من قبيل الشعور الذي قد يأتي متطاولا، وقد يكون دفعة واحدة غير متطاول، لكن سياق الآية يوحي بأنه قد وقع دفعة واحدة لأن الفعل (يقول) سبقه الفعل (زلزلوا) وهو من الماضي الذي حدث ولم يكن متطاولا ذلك أن ما مس المؤمنين من بأساء وضرّاء هو الفعل المتطاول الذي بلغ حدّا كبيرا أدى إلى تلك الزلزلة التي لا بد أنها قد وقعت دفعة واحدة ولم تكن فعلا متطاولا، والله اعلم.

غير أن الطبري يعتبر قراءة النصب في (يقول) أصح وأفصح فكأنه يحكم إحدى القراءتين المتواترتين الصحيحتين في الأخرى، واحتجّاه بيت امرئ القيس على ذلك ما هو إلا من قبيل تحكيم بعض كلام العرب في بعض كلامهم، وذلك ما يرفضه المنهج الذي ارتضاه النحاة من قبل⁽²⁾.

وواضح في تفسير الآية أثر الإعراب في توجيه المعنى، فقد تغير مدلول الآية يتغير إعراب الفعل "يقول" رفعا ونصبا، وإذا كان من إشكال موجود في الآية فقد بيّنه الإعراب. يقول ابن باديس في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ الإسراء:56: «أمروا بالدعاء لتوقفهم على خيبتهم فيه بظهور عجز من يدعون، وحذف مفعولا (زعيم)، والتقدير زعمتموهم آلهة للعلم بهما لأنهم ما دعوهم إلا لكونهم آلهة في زعمهم، (لا يملكون) وقع بعد الفاء ولم يجزم في جواب الأمر لأنه خير لمبتدأ محذوف تقديره فهم لا يملكون، وهذا لأن الفاء قصد بها العطف ولم يقصد بها السببية، ولا يصح أن تقصد بها السببية لأن ذلك يقتضي أن يكون عدم ملكهم متسببا عن الدعاء مثلها قول الشاعر:

(1) _المصدر السابق، الصفحة639.

(2) _انظر الخصائص لابن جني باب اختلاف اللغات وكلها حجة.

ربّ وفقني فلا أعدلَ عن سنن الساعين في خير السنن.

فإن عدم العدول متسبب عن التوفيق، وليس كذلك الأمر في هذه الآية، فإن عدم ملكهم متحقق سواء دعوا أم لم يدعوا، فلذلك امتنع النصب ووجب الرفع على التقدير المتقدم⁽¹⁾.

لو كانت الفاء في الآية سببية لوجب النصب في (يملكون)، ويكون بذلك أن الذين يدعون من دون الله لا يملكون بسبب دعاء المشركين لهم، لكن، والفعل (يملكون) مرفوع فمعنى ذلك أن الذين يدعون من دون الله لا يملكون في حالة الدعاء وفي حالة عدمه، ولو كانوا لا يملكون عند دعائهم فقط، فمعنى ذلك أنهم يملكون الاستجابة حالة عدم دعائهم، وهذا لا يستقيم، ولا يتضمنه معنى الآية. إن كون (يملكون) خبراً، والفاء عاطفة غير سببية هو الذي بيّن المعنى المراد من الآية.

وجاء في الأشباه والنظائر: «روى أن الكسائي سأل أبا يوسف في حضرة الرشيد حين دم النحو، ما تقول في رجل قال الرجل أنا قاتل غلامك، وقال الآخر أنا قاتل غلامك بالتونين، أيهما كنت تأخذه به؟ فقال أبو يوسف آخذهما جميعاً، فقال له الرشيد: أخطأت- وكان له علم بالعربية- فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك بالإضافة، لأنه فعل ماض، وأما الذي قال أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال عز وجل: "ولا تقولنّ لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله" أن التونين مستقبل ما جاز فيه غداً»⁽²⁾.

ويستفاد من هذا النص أن اسم الفاعل يحمل دلالة زمانية، فهو ينتمي إلى زمن فعله الذي اشتق منه، فيكون دالا على وقوع فعله في الماضي إذا كان مضافاً، ويكون دالا على وقوع فعله في

(1) مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير: عبد الحميد بن باديس، دار البعث للطباعة والنشر-قسنطينة، ط1، 1402هـ-1982م، ص156.

(2) نقلاً عن المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، القسم الأول، ط1، 1391هـ-1982.

المستقبل إذا كان منصوباً.

ويؤكد للدكتور فاضل صالح السامرائي ارتباط المعنى بالتركيب حيث ينظر إلى دلالة الجملة العربية من جهتين:

1- الدلالة القطعية والاحتمالية.

2- الدلالة الظاهرة والباطنة⁽¹⁾.

وتكون الجملة العربية من حيث الدلالة على ضربين:

1- تعبير نصي أو قطعي أي يدل على معنى واحد.

2- تعبير احتمالي أي يحتمل أكثر من معنى.

ويضرب السامرائي مثالا لذلك بجملتين:

الجملة الأولى: اشترت قرح ماء (بالإضافة)

والجملة الثانية: اشترت قرحا ماء.

فالجملة الأولى تحتمل معنيين: أنك اشترت ماء مقدار قرح، وتحتمل أنك اشترت القرح، أما الجملة الثانية فلا تحتمل غير معنى واحد فقط هو أنك اشترت ماء مقدار قرح.

وتقول (ما جاءني رجل) و(ما جاءني من رجل)، فالأولى تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، والثانية لا تحتمل إلا نفي الجنس⁽²⁾.

يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي: «أما الإعراب ففية ثلاثة أوجه: أحدهما أن يكون سمي بذبك لأنه مبين للمعاني مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قوله ﷺ (التيب تعرب عن نفسها) أين تبين وتوضح... فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً.

(1) _ انظر معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي: عمان دار الفكر الأردن، ط1، 1420هـ-2000م، ج1، ص

(2) _ انظر المرجع نفسه، ص18، 19.

والوجه الثاني أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم في قولهم (عربت معدة الفيصل) إذا تغيّرت، فإن قيل: العرب في قولهم: عربت معدة الفيصل معناه الفساد وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل معنى قولك أعربت الكلام أي أزلت عربيه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل إذا أزلت شاكيته... وهذه الهمزة تسمى همزة السلب»، والوجه الثالث أن يكون سمي إعراباً لأن المعرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه من قولهم: امرأة عرب إذا كانت متحبة إلى زوجها، قال تعالى: ﴿عَرَبًا آتْرَابًا﴾ الواقعة 37: أي محبات إلى أزواجهنّ، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه، سمي إعراباً»⁽¹⁾.

وجاء في المقرب باب الإعراب: «الإعراب اصطلاحاً تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى. وألقابه أربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، وأما الخفض فانفردت به الأسماء، وقد كان حقه أن يدخل على المضارع من الأفعال إذا أضيفت إليه أسماء أو ذو، أو أية، نحو قولهم اذهب بذي تسلم، أو ابني بأية يقوم زيد وخرجت يوم يقوم عمرو، ألا ترى أنه معرب وقد دخل عليه عامل الخفض؟ لكن منع من خفضه أن الإضافة في الحقيقة إنما هي للمصدر لا للفعل فلذلك لم تؤثر فيه»⁽²⁾. وجاء في شرح الرضي على الكافية: «الإعراب ما اختلف آخره، ليدل على المعاني المعتورة عليه، وقوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه) بيان لعله وضع الإعراب في الأسماء»⁽³⁾.

ويرى الدكتور فاضل صالح السامرائي أن الإعراب علم على المعاني حيث يقول: «وكون

(1) _ أسرار العربية: الإمام أبي البركات عد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري 513-577هـ، تحقيق محمد بحة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دت ط، ص 18-19.

(2) _ المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت665هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، دط، 1392هـ-1972م، ج1، ص 37.

(3) _ شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي، ط2، 1996، ج1، ص 18.

الإعراب علما على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما ألزمته العرب هذا الالتزام⁽¹⁾.

إن تغيير إعراب الألفاظ يؤدي إلى فساد كبير في المعنى، وإنه ما وضع علم النحو إلا لصون اللسان من هذا الزلل فقد جاء في الكشاف أن رجلا من المسلمين قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾³ التوبة:3 بجر (رسوله)، فأصبح المعنى أن الله قد برئ من المشركين وبرئ من رسوله أيضا، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال للقارئ: ليس هكذا، إنما هي ورسوله (بضم اللام)، فإن الله لا يبرأ من رسوله، ثم أمر ألا يقرأ القرآن إلا عالم بالعربية، ودعا أبا الأسود الدؤلي، فأمره أن يضع النحو⁽²⁾.

لقد اتضح لنا جليا، أن الخلل في الإعراب، واللحن فيه قد يخرج بالمعنى إلى الضد، كما حدث لذلك الإعرابي الذي أعلن براءته من الرسول ﷺ لولا أن نبهه عمر رضي الله عنه على ذلك فاستقام معنى الآية بالإعراب، وأدرك بذلك الأعرابي المعنى الحقيقي المقصود من تلك الآية الكريمة. فالمعنى هو غاية الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وما وضع أسس علم البلاغة إلا النحاة، بما قعدوا للغة ولتراكيبها المختلفة من تقديم وتأخير، وحذف، وما إلى ذلك.

ونظر إلى معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾²⁸ فاطر:28. وماذا سوف يحدث لمعنى التركيب الذي قدّم فيه الفاعل على المفعول به، ولو أننا رفعنا (الله) ونصبنا (العلماء) فلسوف يفسد المعنى تماما بل ويتغير إلى العكس والعياذ بالله.

ومن الآيات الكثيرة التي يظهر فيها أثر الإعراب الكبير على المعنى قوله تعالى:

(1) _معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ج1، ص24.

(2) _انظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: تنصيق محمود صافي، دار الرشيد دمشق، ط3، 1416هـ-1995م، ج1،

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المادة6. قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. بنصب اللام وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي عن عاصم وأبي جعفر ويعقوب⁽¹⁾.

فهي معطوفة على اليدين، ويكون قوله «وامسحوا برؤوسكم»، جملة اعتراضية فائدتها الإشارة إلى الترتيب بين الأعضاء، لا ليشارك الرجلان معها في صفة التطهير فيكون التقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم، ولما كان الرأس مفعولا قبل الرجلين قدم عليهما في التلاوة.

وعلى هذا يكون الأمر محمولا على غسل الرجلين⁽²⁾.

أما رواية الجرّ «وأرجلكم» وقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم وخلف⁽³⁾، فقد اختلفت الأفهام حولها إلى أربعة أقوال هي:

الأول: أن تحمل رواية الجر على المسح باعتبار (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) فيكون التقدير: (فامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم)، فقراءة النصب لحالة القدم المجردة، وقراءة الجر لحالة القدم المستترة، وأصحاب هذا الرأي أبو بكر بن العربي والمزري.

الثاني: أنها معطوفة على اليدين، وإنما خفضت للجوار وهو كثير في كلام العرب وفي القرآن الكريم.

يقول أبو عبيدة في جر «أرجلهم»: «مجرور بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول

(1) _ التحرير والتنوير: سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، 1973، ج6، ص130. وانظر الفقه المالكي وأدلته: الحبيب بن الطاهر، مؤسسة المعارف بيروت لبنان، 1423هـ-2003م، ج1، ص68 وما بعدها.

(2) _ انظر الفقه المالكي وأدلته: الحبيب بن الطاهر، مؤسسة المعارف بيروت لبنان، 1423هـ-2003م، ج1، ص68 وما بعدها.

(3) _ تفسير التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور، ج6، ص130..

من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول، فكأن موضعه «واغسلوا أرجلكم» فعلى هذا نصبها من نصب بالجر، لأن غسل الرجلين جاءت به السنة، وفي القرآن: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الإنسان 31، فنصبوا الظالمين على موضع المنصوب الذي قبله، والظالمين: لا يدخلهم في رحمته⁽¹⁾.

الثالث: أنها معطوفة على الرأس، ومعناه اشتراك الرجلين معه في الحكم نفسه وهو المسح، وأن حكم الآية قد نسخ بالسنة وهو ما ذهب إليه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور⁽²⁾.

الرابع: أن لفظ المسح مشترك، يطلق بمعنى المسح كما يطلق بمعنى الغسل، فيبين رسول الله ﷺ أن مراد الله تعالى في قوله «وامسحوا براءوسكم» إمرار اليد على الرأس دون نقل الماء إليه وأن مراده في قوله «وأرجلهم» إمرار اليد على الرجلين مع نقل الماء إليهما⁽³⁾.

لقد تبين أن نصب (أرجلكم) بين أن حكم الرجلين الغسل، ولكن مزية الإعراب هي أنها مكنت من ترتيب الأعضاء حسب الترتيب الواجب إتباعه في الوضوء، وهو غسل اليدين، ثم غسل الوجه، ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين، فأمكن بالإعراب معرفة حكم العضو -غسلا أو مسحا- وفي الوقت ذاته معرفة ترتيب فرائض الوضوء⁽⁴⁾، وتلك المزية لم تكن لتعرفها العربية لولا حركات الإعراب.

إن الإعراب بهذا المعنى هو أداة الإبانة عن المعاني وبه يتوصل المتلقي إلى إدراك مراد المتكلم من الكلام، كما أنه يعين المتكلم على أن يتخير التركيب الذي يوصل المعنى الذي يجده في نفسه، وعندئذ يكون اللفظ بحق خادما للمعنى. يقول الجرجاني: «ومما يجب إحكامه يعقب هذا الفصل،

(1) _ مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر: بن المثنى التيمي ت210هـ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي

القاهرة، دت، ج1، ص.155

(2) _ انظر التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، ج6، ص131.

(3) _ انظر الفقه المالكي وأدلته: الحبيب بن طاهر، ج1، ص70.

(4) _ انظر المرجع نفسه: ص77.

الفرق بين قولنا «حروف منظومة»، و«كلم منظومة» وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمها لها ما تحزاه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان «ضرب» لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأما «نظم الكلم» فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق⁽¹⁾.

ويوضح الجرجاني أن ترتيب الألفاظ يعود إلى تعلق بعضها ببعض، فيقول: «وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوحي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك، أو تريد فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع بهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»⁽²⁾.

إن وسيلة بناء المعاني، وما يشد بعضها إلى بعض ما هو إلا قواعد النحو، ومعاني الإعراب.

والمعنى عند الجرجاني أسبق من اللفظ، وما اللفظ إلا وسيلة المتكلم لتوصل ذلك المعنى الكامن في النفس إلى الملتقى.

إن الملتقى لا يمكنه أن يفهم مراد المتكلم إلا بما يفهمه من الإعراب، ففي جملة (أكرم سعيد أباه) التي ذكرها ابن الجني⁽³⁾، عرف بالإعراب الفاعل من المفعول به، وإذا كان العربي قبل وضع

(1) _دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه أبو فهر محمد شاكر، مكتبة الخازنخي القاهر، ط2، 1410هـ-

1989م، ص49.

(2) _المصدر نفسه: ص55.

(3) _انظر الخصائص: ج1، ص35.

النحو لا يخطر بباله أن يقول (سعيد) فاعل و (أباه) مفعول به، غير أنه بهذا التركيب يعرف أن الكرم الذي أصاب الأب كان من ابنه سعيد، ولو أن المتكلم قال (أكرم سعيداً أبوه) لعلم السامع العربي أن الكرم إنما أصاب سعيداً وقد وقع من أبيه، ولا يكتفي الجرجاني بالتأكيد على أن اللفظ خادم المعنى، بل يجعل الإعراب مفتاح اللفظ المغلق، والمعيار الذي يعرف به نقصان الكلام من رجحانه، وصحيحه من سقيمه. يقول عبد القاهر الجرجاني: «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها، ذاته المعيار الذي لا يبين نقصان الكلام ورجوع حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا يفكر ذلك إلا من ينكر حسنه وإلا من غالط في الحقائق نفسه»⁽¹⁾.

فالمعاني في النظر الجرجاني مغلقة، مبهمة لا تعرف معانيها إلا بالإعراب، والمقياس الذي يعرف به الصواب الكلام من خطئه هو الإعراب أيضاً.

وهذا المعنى هو الذي أكدّه فوزي حسن حامد المسلاقي بقوله: «فالحق الذي ينبغي ألا نماري فيه هو أن واقع الحال يؤكد أن ضرورة صدق ما ذهب إليه النحاة واعتقدوه من أن الإعراب يريد المعنى والمرشد إليه والقائم عليه، إذا العلاقة بينهما وطيدة، والصلة بينهما وثيقة»⁽²⁾.

فالإعراب وثيق الصلة بالمعنى، ولا يمكن بأية حال أن يفرق بينهما. يقول الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله: «فالإعراب وثيق الصلة بالمعنى من وجهين: الأول هذه القراءات القرآنية المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم وكان لكل منها أساليب لا يتضح معناها إلا بالإعراب مثل: أعان الصديق صديقه، واستشار الرئيس مرؤوسه، وانقد الوالد الولد وهكذا كل جملة فعلية بنيت على فعل متعد يصح أن يباشره الفاعل والمفعول ولا سبيل إلى التفرقة بينهما إلا بالإعراب ما لم تكن ثمة قرينة لفظية أو عقلية تدل على أن هذا وقع الفعل منه، وذاك وقع الفعل عليه، ولذلك أوجبوا تقديم

(1) _دلائل الإعجاز، ص28.

(2) _أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري: دار ابن حزام، 1431هـ-2010م، ص260.

الفاعل وتأخير المفعول إذا خفي إعرابهما، ولم تكن قمة هذه القرينة لقولنا سبق يحيى مصطفى»⁽¹⁾. ويقول السيوطي: «فأما الإعراب فيه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسنَ زيداً، أو ما أحسنُ زيدٍ أو ما أحسن زيدٌ، أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون مفتوح للآلة التي يفتح بها، ومفتوح لموضع الفتح، ومقصد لآلة القص، ومقصد للموضع الذي يكون فيه القص»⁽²⁾.

فلو أراد المتكلم التعجب لقال (ما أحسنَ زيداً) ولو أراد الاستفهام لقال (ما أحسنُ زيدٍ) ولو أراد النفي لقال (ما أحسنَ زيدٌ) وفهم منه السامع في كل مرة مراده بالضبط.

ولا يكتفي السيوطي بالإشارة إلى حركات أواخر الكلم، بل يتعداه إلى الحركات التي تلحق بنية الكلمة بالذات عندما يتحدث عن الحركات والصيغ التي تجعل من الكلمة دالة على آلة، أو مكان، وما إلى ذلك.

إن الإعراب هو الفضاء المشترك بين المتكلم والمتلقي، فالأول يعبر عن المعنى بالإعراب، والثاني يفهم بالإعراب المعنى المراد من الكلام.

وحركات الإعراب الأصلية والفرعية، تدل على المعاني، وليست مجرد ظواهر صوتية جامدة، يقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال: «فدلالة حركات الإعراب على المعنى- في نظم الكلام وتراكيبه- هو الصواب الذي لا معدل عنه»⁽³⁾.

وظاهرة الإعراب ليست من ابتداء علماء النحو أو أئمة القراءات القرآنية أو حفاظ

(1) _ المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله، ج1، ص24.

(2) _ المزهر في العلوم اللغة وأنواعها: العلامة جلال الدين عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، تحقيق مجموعة من الأساتذة تحت إشراف محمد أحمد جاد المولى بك، مكتبة دار التراث القاهرة، ط3، دت، ج1، ص329.

(3) _ علم اللغة بين القديم والحديث: الدكتور عبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجيلاوي، مصر، ط2، 1406هـ-1987م، ص262.

الحديث، بل هي ظاهرة أصلية في اللغة العربية، وما كان من اللغويين العرب إلا أن عرفوها واصطلحوا عليها بأسماء وأشكال.

يقول الدكتور عبد الغفار هلال: «أما العربية فيكاد يجمع العلماء على أن الإعراب ظاهرة لغوية اتسمت بها من قديم الزمان ومنذ نشأتها»⁽¹⁾.

وبهذا تكون ظاهرة الإعراب قد جمعت بين عدة خصائص، فمن ناحية اتسمت بالأصالة القدم، ومن ناحية أخرى فهي تقود الوظيفة التواصلية للغة، إذ نحن لا نتكلم إلا لنعبر عن المعاني التي نجدها في أنفسنا باحثين عن الأدوات التي تجعلنا نوصل تلك المعاني كما شعرنا بها تماما.

(1) _المرجع السابق، ص250.

الفصل الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف

المبحث الأول: مصادر الاحتجاج
المبحث الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف

توطئة:

الاحتجاج في اللغة مصدر الفعل «احتجَّ»

جاء في لسان العرب: «احتج بالشيء اتخذه حجة، قال الزهري: إنما سميت حجة لأنها تحجُّ أي تقصد لأن القصد لها وإليها، وكذلك محجة الطريق هي القصد والمسلك»⁽¹⁾.

وحاججته أجاجه حجاجا ومجاجه حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها، والتحاجُّ التخاصم. و«الحجة الدليل والبرهان»⁽²⁾. وحاجه محاجة وحجاجا نازعه الحجة.

وجاء في المحيط في اللغة: «الحجة: الوجه الذي يقع به الظفر عند الخصومة، ويقال حاججته فحججته»⁽³⁾.

وجاء في كتاب العين: «والحجة: وجه الظفر عند الخصومة والفعل حاججته وحججته، واحتججت عليه بكذا. وجمع الحجة حجج. والحجاج المصدر، والحجاج: العظم المستدير حول العين، ويقال بل هو الأعلى الذي تحت الحاجب»⁽⁴⁾.

وفي القاموس المحيط: «الحج القصد، والكف والقدوم، وسبر الشجة بالمحجاج: للمسبار، والغلبة بالحجة، وكثرة الاختلاف والتردد، وقصد مكة للنسك.

وبالضم [الحجة]: البرهان، والمحجاج: الجدل»⁽⁵⁾.

(1) _ لسان العرب: ابن منظور، ضبط نصه وعلى حواشيه، د. خالد رشيد القاضي، دار الصبح إديسوفت، ط1، 1427هـ 2006م، ج3، ص49.

(2) _ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) _ المحيط في اللغة: العلامة الوزير صاحب بن عباد الطالقائي (ت385هـ)، تحقيق محمد عثمان، دار الكب العلمية، ط1، 2010، ج1، ص269.

(4) _ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، دت، ج3، ص10.

(5) _ القاموس المحيط، ص265.

وجاء في الصحاح: «والحجة البرهان، تقول حاجه فحجه، أي غلبه بالحجة وفي المثل لج محج، وحجته حجا فهو حجيج إذا شبرت شجته لتعالجه، والمحجاج المسبار⁽¹⁾. ويتضح مما سبق ذكره أن الحجة في العربية تأتي على معان عدة، منها:

1- القصد والمسلك.

2- الدليل والبرهان.

3- وجه الظفر عند الخصومة

ويأتي الفعل «احتج» بمعنى اتخذ حجة.

ويأتي الفعل «حاج» بمعنى غلبته بالحجج، وكذلك حاجج.

والتحاج التحاصم، وحاج: طلب الدليل والبرهان. وحجته بمعنى عاجلت شجته.

ومن المواضع التي ورد فيها الفعل «حاج» في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿الَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة 258.

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: «وكأنه طلب من إبراهيم دليلا على وجود الرب الذي يدعو إليه فقال إبراهيم «ربي الذي يحيي ويميت» أي: الدليل على وجوده حدوث هذه الأشياء المشاهدة بعد عدمها، وعدمها بعد وجودها، وهذا دليل على وجود الفاعل المختار ضرورة، لأنها لا تحدث بنفسها، فلا بد لها من موجد أوجدها وهو الرب الذي أدعو إلى عبادته وحده لا شريك له.

(1) _معجم الصحاح، ص 212.

فعند ذلك قال الحاجُّ-وهو النمروذ-: «أنا أحبي وأميت»⁽¹⁾.

ولقد جاء الفعل «حاجَّ» هنا بمعنى طلب الدليل والبرهان، وهو ما ذهب إليه ابن منظور في لسان العرب، وقد سبقت الإشارة إليه وسياق الآية يدل على أن إبراهيم عليه السلام والنمروذ يريد كل منهما أن يحاجج محاوره أي يغلبه بالحجة، ودليل واضح، ويظفر بالفوز في تلك الخصومة، وعبرة «بعت الذي كفر» تدل على أن إبراهيم عليه السلام قد أقام الحجة على خصمه.

يقول ابن كثير: «فلما علم عجزه وانقطاعه وأنه لا يقدر على المكابرة في هذا المقام بعت أي أحرص فلا يتكلم، وقامت عليه الحجة»⁽²⁾.

يقول الرازي: «ومعنى حاج إبراهيم في ربه، أي عارض حجته بمثلها، أو أتى على الحجة بما يبطلها، أو أظهر المغالبة في الحجة، ثلاثة أقوال»⁽³⁾.

يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير الآية نفسها: «ومعنى «حاجَّ» خاصم، وهو فعل جاء على زنة المفاعلة، ولا يعرف لحاجَّ في الاستعمال فعل مجرد دال على وقوع الخصام، ولا تعرف المادة التي اشتق منها. ومن العجب أن الحجة في كلام العرب البرهان المصدق للدعوى مع أن حاجَّ لا يستعمل إلا في معنى المخاصمة، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوَرُونَ فِي النَّارِ﴾ غافر 47، مع قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ ص 64، وأن الأغلب أنه يفيد الخصام بباطل»⁽⁴⁾.

والخصومة عند الحجاج بالحق أو بالباطل أمر وارد، ذلك أنه من غير المعقول أن يتحاج فريقيان إلا إذا كان بينهما اختلاف في قضية بعينها، فترى كلا من الفريقين يحاول أن يبين بما أوتي

(1) _تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفاسير: الحافظ ابن كثير، اختصار وتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الوفاء 1424هـ-2003م، ج1، ص316.

(2) _المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) _تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت:745هـ)، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج1، ص297.

(4) _تفسير التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ج3، ص31 و32.

من قوة الحجة أن رأيه هو الأصوب والأصح، وأن رأي خصمه هو الرأي الخاطيء، ولما كان «الذي حاج إبراهيم» على خطأ فإن إبراهيم عليه السلام على الحق.

والمحجاج يملك في أغلب الأحيان من الأدلة ما يبرهن به على صحة مسلكه في القضية موضع الاحتجاج، وإلا لما دخل الخصومة أصلاً، فالذي حاج إبراهيم في ربه ظهر له ما يعلل به إقدامه على الدخول في هذه المناظرة، وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿أَنۢ أَدۡأَتَهُۥ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ ، حيث يقول الشيخ محمد الطاهر من عاشور: «وقوله: ﴿أَنۢ أَدۡأَتَهُۥ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ تعليل حذف من لام التعليل، وهو تعليل لما يتضمنه حاج من الإقدام على هذا الغلط العظيم الذي سهله عنده ازدهاؤه وإعجابه بنفسه، فهو تعليل محض وليس علة غائية مقصودة للمحاج من حجاجه»⁽¹⁾.

فالاحتجاج هو الدخول في خصومة أدواتها الحجج والبراهين والأدلة من أجل البرهان على صحة قضية معينة أو إظهار خطئها.

والاحتجاج في معناه الاصطلاحي عند النحاة هو الاستدلال على صحة قاعدة نحوية، أو إثبات صحة استعمال كلمة أو تركيب بالسند الصحيح إلى عربي فصيح سليم السليقة.

يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «ومعلوم أن النحو استنبط من مصادر اللغة، تلك التي يسمونها «مصادر السماع».

وما مصادر السماع إلا ما يأتي:

1- القرآن الكريم.

2- الحدي النبوي الشريف بشروطه التي ارتضاها النحاة.

3- كلام العرب شعر ونثراً»⁽²⁾.

(1) _المصدر السابق، ص32.

(2) _نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: أحمد مكي الأنصاري، ص23.

وكلام أحمد مكي الأنصاري يوافق ما أجمع عليه النحاة من قبل، يقول السيوطي: «الكتاب الأول في السماع وأعنى به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر»⁽¹⁾.

لقد وضع السيوطي كلام النبي ﷺ في المقام الثاني بعد كلام الله تعالى، وفي معرض حديثه عن كلام العرب، جعل النبي ﷺ معلماً ضبط على أساسه الإطار الزمني لعصر الاحتجاج، فقال «قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده»، وتلك إشارة من السيوطي ذكية إلى أن كلام النبي ﷺ داخل برمته في عصر الاحتجاج دون أدنى شك.

ولقد ساوى السيوطي بين المسلم والكافر في قضية صلاحية كلام العربي للاحتجاج به على فصاحة اللغة، لأن العربي يصدر عن سليقة لغوية صافية أصلية لا علاقة لها بالكفر والإيمان. يقول السيوطي: «قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام من كبار أصحابنا الشافعية: اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار لبعث التدليس فيها، كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ من قوم كفار كذلك»⁽²⁾.

ويعلق السيوطي على قول العز بن عبد السلام بقوله: «فُعَلِمَ أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشترط في راوي ذلك»⁽³⁾.

ويسمى السماع نقلاً أيضاً، يقول الدكتور محمود أحمد نحلة: «والسماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح ابن الأنباري، فالمصطلحات مترادفات»⁽⁴⁾.

(1) _ الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي «ت911هـ»، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ-2006م، ص74.

(2) _ المصدر نفسه، ص115.

(3) _ المصدر نفسه، ص116.

(4) _ أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص31.

فكل ما نقل من كلام العرب نقلا صحيحا، أو سمع منهم وبلغ حد الكثرة فهو قابل للاحتجاج به، ومن ذلك المنقول -أو المسموع- استنبط النحو.

الجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: مصادر الاحتجاج:

1- القرآن الكريم:

يأتي القرآن الكريم على رأس الشواهد النحوية، وما وضع النحو إلا لحفظ الألسن من اللحن فيه والغلط في قراءته، وإنه لم ينل كلام قط ما ناله القرآن من العناية به حفظاً ورواية وتدويناً وتفسيراً وترتيلاً. يقول الدكتور محمد حسين عبد العزيز عن القرآن الكريم: «هو مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل في أمهى صورة، والنحاة حين يتطلعون إلى العبارة الصحيحة في أقوى أشكالها، ولا شك في أنه - وهو أفصح الكلام وأبلغ البيان - أولى بالاحتجاج من غيره»⁽¹⁾.

ولا يكون الكلام مقصد البلغاء إلا إذا كان صحيحاً نحويًا، فصيحاً عربيًا.

يقول السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً»⁽²⁾.

والقرآن، على هذا أوثق مصدر عربي على وجه الإطلاق. يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «وإنما الذي يعينني في الدرجة الأولى هو إثبات أن القرآن الكريم هو أوثق هذه المصادر جمعاء، أو بعبارة أدق: هو توضيح ذلك، والتأكيد على أن القرآن هو أوثق مصدر في الوجود على الإطلاق، وقد شهد بذلك جميع المنصفين سواء أكانوا من المسلمين أو من غير المسلمين... وقليلما قال قائلهم⁽³⁾: فو الله ما فيكم رجل أعمل بالشعر مني، ولا برجزه ولا بقصيده مني ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إن لقوله لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمينير أعلاه، مشرق أسفله، وإنه يعلو ولا يُعلى، وإنه ليحطم ما تحته»⁽⁴⁾.

(1) _ القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسين عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1415هـ-1995م، ص56.

(2) _ الاقتراح السيوطي، ص75.

(3) _ يعني الوليد بن المغيرة وقد مات على الشرك.

(4) _ نظرية النحو القرآني: أحمد مكي الأنصاري، ص24.

إن شرك الوليد بن المغيرة لم يمنعه شهادة الحق في القرآن الكريم وبلاغته الراقية، وذلك لأنه يعرف لغته إذ هو ضمن عصر الاحتجاج، وهذه الحادثة تؤكد مذهب السيوطي في الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء مسلمين وكفاراً، فالعربي قد يكذب بلغته لكنه لا يذهب عليها.

هذا، وقد احتج النحاة بالقراءات القرآنية على تفاوت فيما بينهم، حتى بالشاذ منها. يقول السيوطي: «وما ذكرته في الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»⁽¹⁾.

2- الاحتجاج بالحديث الشريف:

لم ينل الحديث النبوي الشريف ما ناله القرآن الكريم من الدرس والتحليل، ولم يعتمد مصدراً من مصادر الاحتجاج إلا على تخوف وحذر، فلا يوجد في كتاب سيبويه من الأحاديث إلا القليل جداً فلا يتجاوز عددها الثمانية، وذلك ما أورده عبد السلام هارون في فهرس كتاب سيبويه.

ولم يكن سيبويه يقصد إلى تلك الأحاديث قصداً، بل كان يوردها ليقوي بها شاهداً من القرآن الكريم أو من كلام العرب.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «ولقد كان المشهور بين الباحثين الذين ترجموا لسيبويه»ت 180هـ« أو كتبوا عنه أو عن كتابه ونحوه وصرفه من القدماء والمحدثين أنه لم يحتج في كتابه بالحديث النبوي وذلك لأنه لم ينه في الأحاديث التي يحتج بها إلى أنها أحاديث، إنما كان يدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منشور كلام العرب ويقدم لها بمثل ما تقدم لتلك المادة من مثل قوله: «ومثل ذلك...» و«أما...» و«أما قولهم...»، و«قد تقول... فيقول...» و«من ذلك...»، و«كما قيل...» و«من العرب من يدفع فيقول...»⁽²⁾.

انظر أسباب النزول للنيسابوري أسفل مختصر تفسير الطبري، دار الفجر الإسلامي دمشق، ط6، 1418هـ-1998م، ص488.

(1) _ الاقتراح للسيوطي، ص76.

(2) _ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص50.

ويقول سيويوه: «كما قال: إن الله ينهاكم عن قيل وقال»⁽¹⁾. ويقول في موضع آخر: «وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»⁽²⁾. فالانطباع الغالب أن النحاة الأوائل لم يعيروا عناية للحديث الشريف، حتى من استشهد منهم به لم ينسبه صراحة إلى الرسول ﷺ، بل عامله كما يعامل كلام العرب عموماً.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «أما الحديث الشريف فلم يلق هذا الاهتمام لا من النحاة الأوائل أنفسهم، ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد، فلم نجد في كتب النحاة الذين قعدوا للنحو وبنوا أصوله وحددوا مصطلحاته وأبوابه ولا في كتب الصرفيين أو كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس في اللغة التي يقاس عليها حتى زمن الحسن بن الضائع»⁽³⁾ «ت686هـ»، وأبي حيان»⁽⁴⁾ «ت745هـ» أية إشارة إلى موقف النحاة من الحديث والاحتجاج به⁽³⁾.

ولقد ظل الاحتجاج بالحديث الشريف مثار جدل عبر عصور، وامتد إلى عصرنا هذا. يقول الدكتور محمد حسين عبد العزيز: «دار بين المجتمعين حوار حول الاحتجاج بالحديث الشريف في السنة الأولى من إنشاء المجمع عند مناقشة موضوع التعريب، وجرى في أثناء الحديث عمن له حق التعريب كلامٌ عن الاحتجاج بالقرآن والحديث وكلام العرب، وعندئذ قال الشيخ أحمد الاسكندري: «وأما الحديث فلا يحتج به» ورد عليه الشيخ حسين والى قائلاً: إن مسألة الاحتجاج بلفظ الحديث الشريف مسألة خلافية»⁽⁴⁾.

ونظراً لأن قضية الاحتجاج هي ركن ركين من فصول البحث الذي أعده فلقد أفردت لها مبحثاً خاصاً بما جعلت عنوانه «الاحتجاج بالحديث الشريف» حيث سأعرض آراء المخالفين من

(1) _ الكتاب، ج3، ص268

ذكره مسلم في كتاب الأفضية بلفظ ويكره لكم قيل وقال

(2) _ المصدر نفسه، ج3، ص393

الحديث ذكره مسلم في كتاب القدر والبخاري في كتاب الجنائز

(3) _ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، ص15.

(4) _ القياس في اللغة العربية: ص235 نقلها الكاتب عن محاضر جلسات المجتمع.

النحاة والمؤيدين منهم، ومن ثم أحاول بحول الله وعونه الوصول إلى الرأي المعول عليه.

3- الاحتجاج بكلام العرب:

لم يكن كلام العرب كله صالحا للاحتجاج في نظر النحاة، فقد جعلوا له شروطا زمانية وأخرى مكانية لا يكون صالحا للاحتجاج به إلا بتوافرها.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي عن النحاة الأوائل: «إنهم كانوا يحتجون بكلام العرب الفصحاء وقد اهتموا به ووضعوا حدودا وشروطا لناقل هذه اللغة وشروطا أخرى للغة المنقولة، وللقبائل التي تنقل عنها، وحددوا ذلك بزمان معين ينتهي عنده الاحتجاج بالمنتور منها هو نهاية القرن الثاني للهجرة في المدن، ونهاية القرن الرابع للهجرة في البادية. كما حددوا زمانا للمنظوم منها ينتهي بابن هرمة المتوفى في حدود 150هـ، وحددوا الأماكن التي يحتج بلغة الساكنين فيها لا تتجاوزها إلى غيرها، والقبائل التي تؤخذ عنها فيها»⁽¹⁾.

ولقد ذكر السيوطي من قبل أفصح القبائل العربية وأجودها لغة وسرد أسماء القبائل التي يحتج بكلامها، فقال: «وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعرييتهم. قال أبو النصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ«الألفاظ والحروف»: كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، وعن سكان البوادي ممن يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»⁽²⁾.

(1) _ المرجع نفسه، ص14.

(2) _ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص101.

وكما حدد النحاة القبائل العربية التي يحتج بكلامها فقد ذكروا قبائل أخرى أخرجوها من دائرة الاحتجاج منها لحم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، وقضاة وغسان وإياد فقد كانوا مجاورين لأهل الشام وفيهم الروم والنصارى الذين يؤدون صلواتهم فيقرءون فيها بغير العربية، وتغلب والنمر فقد جاؤوا اليونان، وبكر الذين جاؤوا القبط والفرس، وعبد قيس، فهم من سكان البحرين المخالطين للهند والفرس، وأهل اليمن فقد خالطوا الهند والحبشة، وبنو حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف، والطائف لمخالطتهم التجار الأجانب المقيمين لديهم، وحاضرة الحجاز لفساد ألسنتهم بمخالطة غير العرب من الأمم⁽¹⁾.

والقبائل التي يحتج بكلامها قد تختلف فيما بينها، لكن النحاة لا يعتبرون هذا الخلاف، فكل من اللغات المختلفة فيما بينها بقبله القياس.

يقول ابن جني: «ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله»⁽²⁾.

ولم يؤخذ عن أهل المدن لبعدهم عن البيئة العربية النقية التي اتسمت بها البادية، حتى كان من عادة العرب أن يرسلوا أبناءهم إلى البوادي ليشبوا على الفصاحة والفروسية.

فيقول ابن جني في ترك الاحتجاج بلغة المدن: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»⁽³⁾.

(1) _ انظر المصدر نفسه، ص 102 وما بعدها

(2) _ الخصائص لابن جني، ج 2، ص 10. ومن أمثلة مواضع عمل «ما» الحجازية قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ «يوسف

31» وقوله تعالى: ﴿مَا هِيَ بَأُمَّهَاتِهِمْ﴾ «المجادلة، 2»

(3) _ المصدر السابق، ص 5.

لكن الاستشهاد بلغة الحضرمي هو أيضا مثار خلاف بين علماء النحو، يقول الدكتور محمود أحمد نخلة، «ولعلك لحظت أن سيوييه قد استشهد بلغة قريش، واعتدها اللغة الأولى القدمى، فلا صحة لما أورده السيوطي في النص الذي ذكرناه لك من قبل، وهو أن العلماء لم يأخذوا اللغة من حاضرة الحجاز، فحاضرة الحجاز هي مكة، ومكة مقام القرشيين، فاستشهاد سيوييه بلغة قريش يعني شيئين: أخذ اللغة عن الحضرمي، وكانت مكة حاضرة الحجاز، وقبول لغة معرضة للتأثر بلغات الأمم الأخرى، إذ كانت مكة مركز الاتصال التجاري بين الشرق والغرب، وهو من أوكد أسباب الاختلاط بأمم شتى والتأثر بلغاتها»⁽¹⁾.

هذا، ولم يجد النحاة بدا من الاتجاه إلى اللغات العربية المختلفة-اللهجات- والأخذ منها، سيما بعد تعاملهم مع القراءات القرآنية التي خالفت في كثير من أحوالها اللغة القياسية التي تواضع عليها أغلبهم.

ولقد أورد السيوطي في كتابة الإتقان في علوم القرآن مجموعة كثيرة من الآيات القرآنية التي نزلت على لغات قبائل عربية كثيرة نذكر منها بعضها على سبيل المثال:

﴿وَلَوْلَا لَقْنِي مَعَاذِيرُهُ﴾ [القيامة: 11]، معاذيره: ستوره بلغة أهل اليمن، و﴿لَاوَزَّ﴾ [القيامة: 15] معناها لا حبل بلغة أهل اليمن، و﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: 42]، ابنه بلغة طيء ابن امرأته، وقد قرئ «ونادى نوح ابنها»⁽²⁾، و﴿أَعَصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: 36]، خمرا: عنبا بلغة أهل عمان، يسمون العنب خمرا.

و﴿وَالرُّجْزَ﴾ [المدثر: 5]: العذاب بلغة هذيل و﴿أَنْ نَفْسَلَا﴾ [آل عمران: 122]: تجبنا بلغة حمير، و﴿أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45]: سنين بلغة أزد شنوءة و﴿رَبِّيُونَ﴾ [آل عمران: 146]: رجال بلغة حضرموت.

(1) _أصول النحو العربي: دكتور محمود أحمد نخلة، ص 63.

(2) _نسبت إلى علي بن أبي طالب ؑ.

﴿وَمَلَقَ﴾ [الأنعام: 151]: جوع بلغة لحم و﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة: 171]: يصبح بلغة طيء.

ونقل السيوطي في الاتقان عن الشيخ جمال الدين بن مالك «ت672هـ» قوله: «وأنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا، فإنه نزل بلغة التميميين كالإدغام في ﴿يُسَاقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: 4]، وفي ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: 54] فإن إدغام المجزوم لغة تميم، والحل والفلك لغة الحجاز، ولهذا كثر نحو: ﴿وَلِيُمْلِلِ﴾ [البقرة: 282] و﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، و﴿يُمِدِّدْكُمْ﴾ [آل عمران: 125]، وقد أجمع القراء على نصب ﴿إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾ [النساء: 157]، لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع، كما أجمعوا على نصب ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31] لأن لغتهم إعمال «ما» وزعم الزمخشري في قوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: 65] أنه استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم⁽¹⁾.

هذا، وقد أدت القراءات القرآنية المختلفة بالنحاة إلى الاعتناء باللهاجات العربية لتفسير مخالفتها للأقيسة التي وضعوها، فأعادت بذلك الدرس النحوي إلى منبعه الأول، وعله وجوده وهو الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن والتحريف.

لقد نشأ النحو العربي في كنف أقدس كتاب في الوجود، نشأ خادما للقرآن الكريم، نشأ أداة تقوّم اللسان لئلا يقع في الخطأ في ذلك الكتاب الذي هو منهج حياة أمة لغتها لغة كتابها، وتعدها بتلاوة ذلك الكتاب، وشريعته ما جاء في ذلك الكتاب وما استنبط منه. ولعله السبب الذي جعل النحاة الأولين يخضعون المادة اللغوية التي تصلح لاستنباط القواعد لشروط معيارية دقيقة، حتى كادوا يخرجون من كلام العرب ما هو عربي أصيل.

(1) انظر الإتقان في علوم القرآن: الحافظ أبي فضل جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي «ت911هـ»، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج1، ص934 وما بعدها.

المبحث الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف.

المطلب الأول: آراء المخالفين من النحاة وحججهم:

لم ينل الحديث النبوي الشريف العناية التي نالها القرآن الكريم وكلام العرب شعرا ونثرا، وبصفة خاصة عند بدايات تأليف كتب النحو، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «فلم نجد في كتب النحاة الذين قعدوا النحو وبنوا أصوله وحرروا مصطلحاته وأبوابه ولا في كتب الصرفيين أو كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس واللغة التي يقاس عليها حتى زمن ابن الضائع «ت686هـ» وأبي حيان «ت745هـ» أية إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به، فلم يصل إلينا أي خبر منهم أو أي تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح»⁽¹⁾.

هذا، وقد سار النحاة من بعد سيبويه على هذا المذهب في عصر ابن مالك. يقول الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري: «جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية، وخالفهم العلامة محمد بن مالك، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور»⁽²⁾.

ويتأكد لكثير من الباحثين سكوت نحاة المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث الشريف. يقول الدكتور محمود فجال: «أما في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث الشريف، لم يشدّ منهم أحد»⁽³⁾.

وفي الاقتراح للسيوطي ما يؤكد هذا المذهب، فقد جاء فيه: «قال أبو حيان في «شرح التسهيل»: قد أكثر هذا المصنف [يعني ابن مالك] من الاستدلال، بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة

(1) _موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، ص15.

(2) _القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين الجزائري، ص41.

(3) _الحديث النبوي في النحو العربي: الدكتور محمود فجال، أصوات السلف، ط2، 1417هـ 1997م، ص101.

غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفة لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»⁽¹⁾.

وهكذا، وإن اختلف نحاة المذهبين -الكوفيين والبصريين- في كثير الأحكام النحوية، إلا أنهم قد اتخذوا موقفا واحدا إزاء الاستدلال بالحديث الشريف على قواعد اللغة.

غير أن سيبويه قد استشهد ببعض الأحاديث لم يتجاوز عددها السبعة دون أن يصرح بأنها من كلام النبي ﷺ، وتبع سيبويه في هذا المنحنى كثير من النحاة الذين عاصروه، والذين جاءوا من بعده⁽²⁾.

وتؤكد الدكتورة خديجة الحديثي أن بعض النحاة سلكوا مسلك سيبويه في تعاملهم مع الحديث الشريف، فاستشهدوا به على قلة، ودون التصريح بأنه حديث نبوي في كثير من المواضع، تقول: «ف نجد الفراء مثلا يحتج في كتابه «معاني القرآن» بالأحاديث على قلة أيضا، ويصرح في معظمها بأنه حديث، لكنه مع هذا يغفل الإشارة في بعضها إلى ذلك، وإنما يوردها كما يورد أية عبارة من كلام العرب ويبين ما فيها من شواهد»⁽³⁾.

لقد وقف الدارسون على هذا التردد الذي وسم تعامل النحاة الأوائل مع الحديث النبوي الشريف، فحاولوا أن يجدوا تفسيراً لتلك الظاهرة، سيما وأن كلام النبي ﷺ موسوم بالفصاحة في أوضح صورها فهو عربي أصيل في عروبه داخل ضمن العصر الذي اصطلاح عليه النحاة بأنه عصر الاحتجاج.

ومن المعلوم بالضرورة أن النحاة قد سمعوا من الأعراب مباشرة، فوضعوا من ذلك السماع

(1) الاقتراح: للسيوطي، ص 89، 90.

(2) انظر فهرس الحديث في الكتاب، ج 5، ص 29.

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، ص 6.

قواعد القياس، واستنبطوا قواعد النحو، وكثيرا ما نقرأ في كتب اللغة والأدب عبارات الإسناد إلى العرب، ومن أمثلة ذلك ما جاء في الكتاب لسيبويه حيث يقول: «سمعناه ممن يوثق بعريته»⁽¹⁾ ويقول: «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعل!»⁽²⁾.

ويقول: «وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون [هذا] كما يجرون مررت برجل خز صفته»⁽³⁾. ويقول الدكتور عبد السلام هارون محقق الكتاب معلقا على بعض أسانيد سيبويه: «...السجستاني قال: حدثني أبو زيد قال: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعته يقول: أخبرني من أثق بعريته فإنما يريدني، ومثل هذه الرواية عند السيرافي بلفظ: وذكر أبو زيد النحوي اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه، قال: كلما قال سيبويه أخبرني الثقة، فأنا أخبرته ونجد في الكتاب من الأسانيد المبهمة ما يشبه هذين، كقوله: وحدثنا من لا نهم»⁽⁴⁾.

لقد جمع النحاة في المراحل الأولى كلام العرب الذين يثقون في عريتهم، إذ سمعوه منهم، فدونوه وجعلوه أساسا لقواعد النحو التي استنبطوها بعد استقرار تلك المدونات.

إن المنهج الذي وضعه النحاة الأوائل ليدل على أن ما جعلهم يجمعون عن الاحتجاج بالحديث هو أنهم لم يسمعوه من النبي ﷺ مشافهة مثلما سمعوا كلام الأعراب من الأعراب أنفسهم، ولو تحقق لهم ذلك لكانوا قد وضعوا الحديث الشريف على رأس شواهدهم بعد كتاب الله العزيز، وقبل كلام العرب جميعا.

وما كان النحاة الأوائل، في وقت لم يدون فيه الحديث بعد، ليقولوا الرسول ﷺ كلاما لا يثبت أنه قاله، فيدخلون ضمن من توعدهم الرسول ﷺ بقوله: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ

(1) _الكتاب: سيبويه ج1، ص71.

(2) _المصدر نفسه: ج2، ص211.

(3) _المصدر نفسه: ج2، ص27.

(4) _مقدمة كتاب سيبويه، ص12-13.

مقعده من النار»⁽¹⁾.

ولعل عدم توفر الحديث الشريف في مدونات محققة معروفة هو ما دفع النحاة الأوائل يذكرّون الحديث، ولا يشيرون إلى أنه كذلك، لما يجدون في أنفسهم من خرج خشية الوقوع في الخطأ.

لقد اجتهد النحاة بعد سيبويه في الوقوف على الأسباب التي دفعت النحاة الأوائل إلى عدم الاحتجاج بالحديث النبوي. فقرر بعضهم أن تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ذلك. جاء في الاقتراح: «وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللقط كالا النبي ﷺ لأنه أفصح العرب»⁽²⁾.

ولفظة «عندي» في كلام أبي الحسن بن الضائع تدل على أنه لا دليل على أن سيبويه قد ترك الاستشهاد بالحديث بسبب تجويز الرواية بالمعنى، بل هو مجرد افتراض، ولو أن الرواية بالمعنى هي السبب الذي دفع سيبويه إلى عدم الاستشهاد بالحديث لصرح بذلك في كتابه، ويؤكد ذلك أن سيبويه ومن عاصره من النحاة لم يجدوا غضاضة في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقد وصل إليهم متواترا بل مدونا، كما أنهم استشهدوا بكلام العرب وقد سمعوه مباشرة ممن يثقون بعريتهم على حد قول النحاة أنفسهم.

ومن مآخذ النحاة الذين ذهبوا مذهب عدم الاحتجاج بالحديث النبوي، أن يرد الحديث الواحد بألفاظ متعددة، فاتخذوا ذلك سببا لرد الاحتجاج به، غير أنهم قد احتجوا بالشعر، وقبلوا اختلاف الرواية فيه، ولم يقدحوا بذلك الاختلاف في حجيته، ثم يرفضون الاحتجاج بالحديث النبوي لتعدد رواياته، وذلك ضرب من الكليل بمكيالين لا يوافق المنهج العلمي.

(1) _ ذكره مسلم في مقدّمة صحيحه باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ.

(2) _ الاقتراح: السيوطي، ص 54.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري: «تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية، ومجمل القول أن الأحاديث التي تتعدد طرقها ويتعدد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارة في الأحكام اللغوية»⁽¹⁾.

إن الصحابي الذي يُعدّ ممن يحتج بكلامهم زمانيا ومكانيا إذا وقع وأن تصرف في الحديث، فإنما يبدل لفظا يحتج به بلفظ يحتج به، وذلك مما لا يفسد صلاحية الحديث للاحتجاج به.

ويعلق الشيخ محمد الخضر حسين على شواهد كتاب سيبويه قائلا: «وقد تلقى علماء العربية شواهد سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها»⁽²⁾.

وإذا لم يكن سيبويه قد عرف قائل البيت الذي استشهد به فإنه قد تأكد عنده عروبة الناقل، على يقينه بأن العربي يتصرف في الكلام المسموع، فتصرف العربي الذي يحتج بكلامه في الشاهد لا يبطل حجته، من أجل ذلك اعتنى رواة الحديث بسند الأحاديث أكثر من عنايتهم بمتونها، ذلك لأنه إذا صدق الناقل صح المنقول.

يقول الدكتور شرف الدين علي الراجحي: «وأما المتن فلعله من الموضوعات التي ثار حولها جدل عنيف بين الدارسين المحدثين لأن الرأي الغالب على أذهان كثير منهم أن المسلمين قد صرفوا عنايتهم إلى نقد السند وإلى دراسة حال الرجال وإلى الجرح والتعديل باعتبار أن السند هو طريق النقل، فإذا صح النقل صح المنقول»⁽³⁾.

إن المنهج الذي ينظر في حال الراوي قبل أن ينظر إلى المروي هو منهج قد اتفق فيه النحاة والمحدثون كما نرى، ويؤكد هذا الرأي ما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين إذ يقول: «ويحتج

(1) _القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين الجزائري، ص44.

(2) _المرجع نفسه، ص48.

(3) _مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: الدكتور شرف الدين علي الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت، ط1 1973، ص187.

بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته، ولهذا تكثر الروايات في بعض الأبيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج⁽¹⁾.

وقد أشار السيوطي إلى هذه الظاهرة من قبل، بقوله: «كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا، ومرة هكذا، ثم رأيت ابن هشام قال في «شرح الشواهد»: روي قوله:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير، صح الاستشهاد به على الجواز في غير ضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات»⁽²⁾.
ونرى أن السيوطي قد أجاز اختلاف الرواية في هذا البيت من الشعر، ولم يجعل ذلك الاختلاف سببا في بطلان الاحتجاج به.

وعبارة السيوطي «كثيرا ما تروى» تدل على أن ذلك شائع في أشعار العرب وأن النحاة يقبلون ذلك ولا يجدون فيه حرجا، وكان عليهم أن يكون ذلك دأبهم مع الحديث الشريف.

لكن الحديث لم يدون في عصر سيبويه، ولو أنه وجد مدونا محققا لاستشهد به، فإن الأمانة العلمية اقتضت أن لا ينسب سيبويه كلاما إلى النبي ﷺ دون أن يملك الأدوات التي تعينه على تحقيق الحديث الشريف، فعلم الحديث، كما هو معلوم، يأخذ من المشتغل به كثيرا من الجهد

(1) _القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، ص 47.

(2) _الاقتراح: السيوطي ص 161، 162.

البيت: فلا مزنة ودقت ودقها

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها عامر بن حوین الطائي.

والوقت، وسيبويه كما يعرف الدارسون لم يكن من المحدثين، إذاً لكان قد صرفه علم الحديث عن وضع الكتاب الذي عده العلماء قرآن النحو.

أما الأحاديث التي استشهد بها سيبويه في كتابه فقد سمعها ممن يثق بعريبتهم، فاعتبرها من كلام العرب الفصحاء، ولا يد أن أمانته العلمية حالت دون أن ينسب الأحاديث التي استشهد بها إلى النبي ﷺ صراحة، فقد يشك في نسبتها إليه، ولكنه لا يشك في عريبتها فقد سمعها ممن يحتج بكلامهم من الأعراب.

هذا، وقد حذر العلماء قديماً وحديثاً من الإفراط في ذكر الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ دون ذكر سندها. يقول الأستاذ نذير حمادو: «إن المعول عليه في ثبوت الأحاديث والاحتجاج أو الاستشهاد بها هي كتب الأئمة الحذاق الناقدون العارفين بالخرج والتعديل وبخاصة كتب الذين التزموا تخريج الأحاديث الصحاح والحسان، أما كتب العلوم الأخرى فلا يعول عليها في هذا، بل فيها أحاديث ضعيفة، وموضوعة، وإسرائيليات كثيرة يجب الحذر منها، وعدم روايتها إلا مقتزنة ببيان حالها»⁽¹⁾.

وكما حذر المحدثون من ذكر الأحاديث دون توثيقها خوفاً من الوقوع في الحديث الموضوع، فقد صنّفوا المصنّفات في بيان الأحاديث الموضوعة، وهي كثيرة ومنها:

- كتاب «الموضوعات في الأحاديث المرفوعات» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمداني الحوزرقاني المتوفى سنة 543هـ.

- كتاب «الموضوعات» للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة 597هـ⁽²⁾.

إن ظهور علم الحديث هو الذي فسر لنا سكوت سيبويه وغيره من نحاة المرحلة الأولى عن

(1) - تيسير مصطلح الحديث: نذير حمادو، دط، دت، ج2، ص121.

(2) - انظر المرجع نفسه، ص123 وما بعدها.

الاحتجاج بالحديث الشريف، فلا بد أنهم قد وجدوا صعوبة كبيرة في تحديد ما صحت نسبتة إلى النبي ﷺ وما لم تصح نسبتة إليه.

ومن الأسباب التي فسر بها النحاة عدم الاحتجاج بالحديث الشريف أن كثيرا من رواته كانوا من غير العرب. جاء في الاقتراح: «الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث أن كثيرا من الرواة كانوا من غير العرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، غير شك، أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتلکم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزؤها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة، على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم»⁽¹⁾.

وإذا أمكن التشكيك في عروبة الحديث، لأن أغلب روايته من غير العرب، على ما عرفوا به من دقة الضبط، وجودة الحفظ، فقد يتسلل الشك إلى النحو العربي فيطعن في عربيته وقد وضعه غير العرب من أمثال سيبويه وابن جني وغيرهما ممن رووا عن العرب الذين يحتج بكلامهم، كما روى أهل الحديث عن رسول الله ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم، ومحمد ﷺ والذين معه ممن يحتج بكلامهم.

غير أن القول بأن الأعجمي أقل ضبطا لكلام العربي من العربي قول لا يستند إلى دليل، ذلك أن غير العربي أحرص على نقل اللفظ كما سمعه لعدم قدرته على التصرف فيه.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «لكل ما تقدم نقول مع القائلين جميعا أن رواية الأعاجم للنصوص العربية تأتي في الغالب أقرب إلى الأصل الذي قيلت عليه ونطقت به، لأن الأعجمي يحاول ضبط ما يسمع وإتقان لفظه، والقيام بأدائه بحرص أكثر مما هو عند العربي نفسه، كما أنه أسرع حفظا لقواعد اللغة والنحو والتصريف من غيره، وقد رأينا أن كثيرا من النحاة والخطباء والقراء

(1) _ الاقتراح: السيوطي، ص 93.

كانوا من غير العرب، وقد اعترف بهم علماء الأمة منذ القديم وما زالوا يعترفون بهم حتى يومنا هذا ويتبعونهم في قراءاتهم ورواياتهم»⁽¹⁾.

إن اعتراف علماء الأمة لهؤلاء القراء والرواة والخطباء، لم يأت هكذا من فراغ، ولا هو مجرد حكم انطباعي ذوقي لا يستند إلى أدلة وبراهين ومرتكزات.

إن هؤلاء القراء والرواة قد وضعوا لميدان الرواية قواعد مضبوطة وشروطا صارمة ألزموا بها أنفسهم فكان نقلهم للمرويات على جانب كبير من الدقة، حتى تأثر بمنهجهم ومصطلحاتهم النحاة جهابذة اللغة.

ومن التعريفات التي كان لها بالغ الأثر في النقل بالنسبة للأحاديث، من حيث صحتها، وعدالة الناقلين لها مصطلحان مهمان هما: المتن والسند، وهما مصطلحان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، بل لا يذكر أحدهما إلا بذكر الآخر.

و«السند في الاصطلاح عند المحدثين هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سندا، إما لأن السند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه»⁽²⁾.

وسلسلة الرواة هي الطريق الذي يصل به الحديث إلى الراوي، وهي سلسلة معروفة لدى الراوي متواترة متصلة بالرسول ﷺ، ولا يذكر الحديث عند أهله إلا بذلك السند. يقول الدكتور شرف الدين علي الراجحي: «ولا يذكر السند إلا ويذكر الحديث، فهما لفظتان متلازمتان لا نستطيع أن نتصور في الفكر الإسلامي واحدة منهما دون الأخرى»⁽³⁾.

أما الإسناد في الاصطلاح عند المحدثين فهو رفع الحديث إلى قائله، أي بيان مجموعة

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: حديجة الحديثي، ص 397، 398

(2) مصطلح الحديث وأثره على الدرر اللغوي: الدكتور شرف الدين علي الراجحي، ص 73، 74

المتن هو نص الحديث: انظر المرجع نفسه، ص 187.

(3) المرجع نفسه، ص 73.

الأشخاص الذين نقلوا الحديث كل عمن قبله حتى قائله، وكثيرا ما يستعمل السند والإسناد بمعنى واحد في كلام المشتغلين بعلم الحديث⁽¹⁾.

ولقد عرف الصحابة ذكر السند في وقت مبكر، فكان بعضهم يلزم بعضا بذكر الطريق الذي وصله منه قول من أقوال الرسول ﷺ.

يقول عمر بن حسن فلاته: «وأول من بدأ إلزام الرواة بذكر أسانديهم، وحمل لواءه أبو بكر الصديق ﷺ حيث سنّ أمر التثبت من الراوي، فلم يبيل من أحد من الصحابة ﷺ حديثا يرفعه إلى النبي ﷺ حتى يشهد معه غيره بأنه سمعه من النبي ﷺ، فقد روى قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأل ميراثها، فقال أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء، وما عملت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطها السدس، فقال أبو بكر: «هل معك غيرك؟» فقال محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه أبو بكر⁽²⁾.

و«روى المغيرة بن شعبة أن عمر بن الخطاب ﷺ استشارهم في إملاص المرأة-يعني السقط- فقال له المغيرة قضى فيه رسول الله ﷺ بعرة فقال له عمر إن كنت صادقا فأت أحدا يعلم ذلك، قال فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى بذلك⁽³⁾.

هكذا بدأت رواية الحديث، وتلك هي الصرامة التي طبعت نقله عن النبي ﷺ، إذ لم يكتف الصحابي بمعرفة الناقل، بل اشترط الشاهد مع الناقل رغم قرب عهدهم بعهد رسول الله ﷺ، في حين يقول كثير من النحاة، «حدثني الثقة»، «وحدثني من أتق به»، و«سمعت أعرابيا يقول»

(1) _ انظر المرجع السابق، ص 74.

(2) _ الوضع في الحديث الشريف: عمر حسن فلاته، مكتبة الغزالي دمشق بيروت 1401هـ-1981م، ج 2، ص 20. الحديث أخرجه الترمذي في فرائض ما جاء في ميراث الجد، وابن ماجه في فرائض باب ميراث الجدة.

(3) _ المرجع نفسه، ص 20

الحديث أخرجه مسلم في كتاب القسامة باب دية الجنين. غرة: عب أو أمة.

و«حدثني من أتق في عربيته»، ويحتجون بالبيت الذي لم يعرف قائله.

وعناية المحدثين الشديدة بالسند، جعل كثيرا من الدارسين يعتقدون أنهم قد أهملوا المتن وهو نص الحديث.

يقول الدكتور شرف الدين علي الراجحي: «وأما المتن فلعله من الموضوعات التي ثار حولها جدل عنيف بين الدارسين، المحدثين لأن الرأي الغالب على أذهان كثير منهم أن المسلمين قد صرفوا عنايتهم إلى نقد السند وإلى دراسة حال الرجال وإلى الجرح والتعديل باعتبار أن السند طريق النقل، فإذا صح النقل صح المنقول، ومن ثم لم يسعوا فيما يرى هؤلاء إلى وضع أصول لنقد المتن وهو نص الحديث»⁽¹⁾.

وترجع عناية المحدثين بالإسناد إلى أنه يضمن عدم الحديث بكل ما يسمع المرء دون تثبت وتوثيق. جاء في مقدمة صحيح مسلم قوله: «وحدثني محمد بن عبد الله بن قهزاد من أهل مرو قال: سمعت عبدان بن عثمان يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»⁽²⁾.

وقال محمد بن عبد الله: حدثني العباس بن أبي رزمة قال: سمعت عبد الله يقول: بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد⁽³⁾.

والإسناد هو نوع من التوثيق، ومستوى رفيع من الأمانة العلمية، وهو من الأسس الراسخة التي وضعها علماء الحديث لحفظ كلام رسول الله ﷺ من التدليس والتحريف.

يقول الدكتور محمود فجال: «والإسناد أصل أصيل في فن الحديث، وبه عرفت مرتبة الحديث

(1) _مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: الدكتور شرف الدين علي الراجحي، ص 187.

(2) _صحيح مسلم: الإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النسابوري «204-261هـ»، طبعة مخرجة من صحيح البخاري وبتقييم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث «محمد فؤاد عبد الباقي»، دار الآفاق العربية، ص 11، 12 من مقدمة الملم.

(3) _انظر المصدر نفسه، ص 12 من مقدمة مسلم.

من الصحيح وغيره، ولم تعرف أمة من الأمم مثل هذا الفن الذي هو من فضائل الأمة الإسلامية، وانتهاج علمائها»⁽¹⁾.

وقد وضع المحدثون شروطا لتلقي الحديث وروايته وهي شروط التحمل وشروط الرواية. وتحمل الحديث هو أخذه عن الشيخ، وآداء الحديث هو روايته وتبليغه للناس. وشرط تحمل الحديث التمييز فلا تجوز لصبي غير مميز، وشروط آداء الحديث الإسلام والبلوغ والعقل والعدالة والضبط⁽²⁾. ولذلك فقد أحد المحدثون الحذاق عن الرواة الذين توفرت فيهم تلك الشروط واجتنبوا الرواية عن كل من هو متهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

يقول الإمام مسلم بن الحجاج: «فأما ما كان منها عن قومهم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسعود أبي جعفر المدائني وعمرو بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرو وأبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار. وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم»⁽³⁾.

ولا يكتفي المحدثون بعدم القبول رواية المتهم، بل هو يذكر هؤلاء المتهمين بأسمائهم ليعرفهم أهل العلم فلا يرووا عنهم الحديث.

ويوجه الإمام مسلم كلمة إلى المشتغلين بالحديث يقول فيها: «واعلم - وفقك الله تعالى - أن الواجب على كل من عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

(1) _ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: الدكتور محمود فجال، أصوات السلف، ط2، 1417هـ

1997م ج1، ص340

(2) _ انظر مصطلح الحديث وأثره على درس اللغوي عند العرب: الدكتور شرف الدين علي الراجحي، ص38 إلى ص41.

(3) _ مقدمة مسلم في صحيحه، ص6.

والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله جل ذكره ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].

وقال جل ثناؤه: ﴿مَمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282]. وقال عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2]، فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة⁽¹⁾.

ولم يكتف المحدثون برد الحديث الموضوع بل عرّفوه لطلبة العلم ولأهل الرواية. يقول الدكتور شرف الدين على الراجحي: عن الحديث الموضوع: «وقد عرّفه المحدثون بأنه هو ما نسب إلى الرسول ﷺ اختلاقاً وكذباً بما لم يقله أو يفعله أو يقره»⁽²⁾.

وقد انبرى المحدثون لمقاومة حركة وضع الأحاديث، وبدلوا فيها جهوداً كبيرة، وألّفوا فيها المصنفات، حيث ذكروا الضعفاء من الرواة، وتوارخهم، كما وضعوا علامات يعرف بها الحديث الموضوع فلا يخفى على الدارسين الكشف عنه.

وجعل المحدثون علامات يعرف بما الوضع في السند، وأخرى يعرف بها الوضع في المتن.

فمن علامات الوضع في السند اعتراف الراوي بكذبه، وانفراد راو معروف بالكذب برواية حديث لم يروه غيره، وما يؤخذ على حال الراوي من سوء خلق وغيرها.

ومن علامات الوضع في المتن الركاقة في اللفظ، وفساد المعنى، ومناقضة المتن لصريح القرآن أو للسنة المتواترة⁽³⁾.

بهذه الصرامة، جمع حديث النبي ﷺ، ودوّن في الكتب التي وسمت بالصحيحة

(1) _المصدر السابق، ص7 و8.

(2) _مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، ص190.

(3) _أنظر المرجع السابق صفحة 197 وما بعدها، وتدريب الراوي للسيوطي، ص178.

فيقال: «صحيح مسلم» و«صحيح البخاري»، وفي وقت مبكر، حفظ صحابة رسول الله ﷺ الأحاديث، ودون بعضهم شيئا منها.

يقول الدكتور محمود فجال: «إن الحديث الشريف لم يدون تدوينا كاملا في عهد الرسول ﷺ كما دون القرآن الكريم، وقد مر تدوين الحديث بمراحل منتظمة حققت حفظه، وصانته من العبث، وقد تضامنت الذاكرة والأقلام وكانت جنبا إلى جنب في خدمة الحديث»⁽¹⁾.

وقد أشار أبو هريرة رضي الله عنه إلى أهمية التدوين في حفظ الحديث مع ما لذاكرة الحفاظ من دور بليغ في ذلك، فيما يروي عنه البخاري رحمه الله قال: «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»⁽²⁾.

«ومن الجدير بالذكر أن ما في المصنفات والجوامع والموطآت وسائر التصانيف التي ظهرت، على إثر حركة التدوين الرسمي للحديث، في عهد عمر بن عبد العزيز، آل إلى ما ظهر بعدها من دواوين السنة المشهورة، وفي مقدمتها المسانيد كمسند أحمد بن حنبل، والكتب الصحاح الستة فتكون هذه الكتب الأمهات قد اشتملت على جميع ما جاء في الصحف والكتب، التي دونها الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي ﷺ أو بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى»⁽³⁾.

ولقد عدد عبد الكريم إسماعيل صباح الشروط التي ذكرها أئمة عصر التابعين والتي لا يعد الحديث صحيحا إلا لمن توفرت تلك الشروط في روايه، وتلك الشروط هي:

1- ألا يكون روايه مبتدعا، داعيا إلى بدعته.

(1) _الحديث النبوي في النحو: الدكتور محمود فجال، ص56.

(2) _صحيح البخاري، ضبط وترقيم وتخريج وفهرسة، الدكتور مصطفى ديب البغا، مطبعة الهندي، 1397هـ-1976م، كتاب العلم.

(3) _الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح: عبد الكريم إسماعيل صباح، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1419هـ-1998م، ص54، 55.

- 2- ألا يكون سفيها معلنا بالسفه.
 - 3- أن لا يعرف بالكذب في كلامه، فضلا عن الكذب على الرسول الله ﷺ.
 - 4- أن يعرف معنى ما يحدث به.
 - 5- ألا يكثر غلظه فيما يروى.
 - 6- ألا يكثر تفرده عن المعروفين بما يخالفه فيه من هو أولى منه بالحفظ لكثرة عدد أو زيادة حفظ، أو طول ملازمة للشيخ المروى عنه⁽¹⁾.
- وكما وضع المحدثون شروطا لصحة رواية الراوي فقد وضعوا شروطا للمجتهد في الحديث، وهي:
- 1- علوم اللسان العربي.
 - 2- العلم بالمعاني العامة للقرآن والسنة المتواترة والإجماع، وقواعد الإسلام العامة والمعرفة بالفقه والأصوليين.
 - 3- علم دراية الحديث أو أصول الحديث ومصطلحاته.
 - 4- معرفة علم رواية الحديث.
 - 5- علم الجرح والتعديل وأسماء الرجال.
 - 6- علم علل الحديث
 - 7- أن يُعرف الممارس لعلم الحديث بالتدين والاستقامة، والبعد عن العصبية لرأي أو المذهب، وأن يكون معروفا بأنه من أهل الحديث والمشتغلين به⁽²⁾.
- هذه الشروط التي أجمع عليها علماء الحديث، يستحيل مع اجتماعها في المجتهد في الحديث

(1) _المرجع السابق، ص 67، 68.

(2) _أنظر المرجع السابق، ص 260 وما بعدها.

أن يكون معها كذب أو تدليس أو تقويل الرسول ﷺ ما لم يقل.

إن الحديث الشريف، وفق الشروط التي وضعها المحدثون، والوسائل التي ابتدعوها لتنقيته من الكذب والانتحال، لحريٌّ به أن يكون من أصح ما نقل عن بشر، وهو بذلك صالح للاحتجاج ولا شك.

يقول الدكتور محمود فجال: «وأخيرا سقطت الشبهات واحدة تلو الأخرى، ولم تثبت لبناتها أمام ضربات البحث العلمي الجاد، وتهاوت تلك الشكوك، وظهر الحق لذي عينين»⁽¹⁾.

وإذا كان الدكتور محمود فجال قد اجتهد في إبطال حجج القائلين بعدم جواز الاحتجاج بالحديث الشريف وبذل في ذلك جهدا علميا أكاديميا، فإنه من الجدير بالذكر أن الانفعال الذي أبداه في نهاية الجزء الأول من الكتاب لا يخفى على الباحث المبتدئ، ولعل عذره في ذلك هو أنه لا يتعامل في بحثه ذلك مع كلام بشر من عموم البشر، بل مع كلام سيد المرسلين ﷺ، ولا يخفى على أحد محبة أتباع محمد محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

(1) _السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ج1، ص118.

المطلب الثاني: النحاة المحتجون بالحديث الشريف

لم يكن النحاة على موقف واحد من الاحتجاج بالحديث الشريف، فقد ذهب النحاة الأوائل إلى عدم الاستشهاد به نظرا للاعتبارات لعل أهمها جواز الرواية بالمعنى، وقد حاولنا مناقشة هذا المذهب في المطلب الموسوم "آراء المخالفين من النحاة وحججهم".

هذا، وقد كان موقف اللغويين أكثر مرونة في تعاملهم مع الحديث النبوي الشريف، فاستشهدوا به في مسائل اللغة. يقول الدكتور محمود فجال: «فمن اللغويين الذين استشهدوا بالحديث في مسائل اللغة أبو عمرو بن العلاء والخليل، والكسائي، والفراء والأصمعي وأبو عبيدة، وابن الأعرابي وابن السكيت، وأبو حاتم وابن قتيبة والمبرد، وابن دريد وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري والفارابي والصاحب بن عباد وابن فارس والجوهري وابن بري وابن سيده، وابن منظور والفيروز آبادي وغيرهم»⁽¹⁾.

والمتأخرون من النحاة قد أخذوا يحتجون بالحديث الشريف، على أنهم لم يكونوا على رأي واحد إزاء ما يصح الاحتجاج به من الحديث الشريف، فمنهم من احتج به مطلقا، ومنهم من وضع شروطا لا يصح الاحتجاج به إلا بتوافرها.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «لقد اتضح في الكتب المتأخرة أن مؤلفيها صنفوا مذاهب النحاة المتأخرين عن ابن خروف وابن مالك من الذين تطرقوا للكلام على الاحتجاج بالحديث في النمو إلى ثلاثة مذاهب»⁽²⁾.

والمذاهب الثلاثة التي ذكرتها الدكتورة خديجة الحديثي هي:

أولا: مذهب المانعين مطلقا.

ثانيا: مذهب المجوزين مطلقا.

(1) _الحديث النبوي في النحو العربي: محمد فجال، ص 100.

(2) _موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، ص 19.

ثالثاً: مذهب المتوسطين⁽¹⁾.

تقول خديجة الحديثي عن مذهب المجوزين مطلقاً: «وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة 672هـ، ورضي الدين الاسترابادي المتوفى سنة 688هـ، شارح الشافية والكافية لابن الحاجب - الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت - رضي الله عنهم - . وكما يتضح في كتبهم، وتابعهما على ذلك ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المتوفى سنة 671هـ»⁽²⁾.

وواضح أن ابن مالك قد خالف جمهور النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف. يقول الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري: «جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في تقرير الأحكام العربية، وخالفهم العلامة محمد بن مالك، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيه الجمهور»⁽³⁾.

فابن مالك قد خالف جمهور النحاة ليس في الاحتجاج بالحديث الشريف فحسب، بل في كثير من القواعد التي استنبطها النحاة من كلام العرب.

والتقسيم الذي ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي في نظرة النحاة إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، يؤيده أيضاً الدكتور محمود فجال، حيث يقول: «أما في المرحلة الثانية وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج، فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته وبعض أحكامه، في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدراً جديداً للاحتجاج به في المادة النحوية. وتوسّط فريق ثالث، فرأى أنه من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض، وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي»⁽⁴⁾.

(1) _ انظر: المرجع السابق، ص 19 وما بعدها.

(2) _ المرجع نفسه، ص 22.

(3) _ القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين الجزائري، ص 41.

(4) _ الحديث النبوي في النحو العربي: محمود فجال، ص 104.

ويتضح لنا أن محمود فجال يتفق تماما الاتفاق مع خديجة الحديثي في تقسيم اختلافات النحاة في مواقفهم من الحديث الشريف إلى تلك الاتجاهات الثلاثة التي ذكرناها سابقا، بين محتج بالحديث الشريف، ورافض للاحتجاج به، ومتوسط ما بين الفريقين.

إن الفريق الذي رأى جواز الاحتجاج بالحديث الشريف، لم يكن على مذهب واحد، فقد رأى بعضه أن الحديث لا يمكن أن يحتج به إلا بشروط، ولقد أجاز الشاطبي (ت590هـ) الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها⁽¹⁾.

ولقد أنكر الشاطبي (ت590هـ) على أبي حيان ومن ذهب مذهبه منهم عدم الاحتجاج بالحديث الشريف، مع احتجاجهم بكلام العرب الأجلاف الذي يكثر فيه الفحش.

ويخالف الشاطبي ابن مالك في الاحتجاج بالحديث مطلقا، ويرى أبو حيان أنه «لا يستدلّ من الحديث إلا بما عرف اعتناء ناقله بلفظة، وكُتبه ﷺ والأمثال النبوية»⁽²⁾.

أما موقف المحدثين من قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد استقر رأيهم على ما توصل إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في هذا الشأن ومفاده أنه:

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأوّل كالكتب الصحاح فما قبلها.

2- يحتج بالحديث في هذه الكتب الآنفه على الوجه الآتي:

- الأحاديث المتواترة المشهورة.

- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

(1) - خزانة الأدب ولب لسان العرب: عبد القادر بن عمرو البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1998م، ص12.

(2) - المصدر نفسه، ص12.

- كُتب النبي ﷺ.

- الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

- الأحاديث التي عرف عن حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد وابن سيرين.

- الأحاديث المروية عن طرق متعددة وألفاظها واحدة.

- الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس وعبد الله بن جريح والإمام الشافعي⁽¹⁾.

هذا، ويرى فريق المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف، أنه يحتج بالحديث مطلقاً، دون اعتبار للشروط التي ذكرها النحاة الأوائل، أو ما توصل إليه النحاة المحدثون، ولقد تزعم هذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (ت672هـ)، وعبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ).

لقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث الشريف وحجته في ذلك الإجماع على أن الرسول ﷺ أفصح العرب لهجة، وأن الأحاديث أصحّ سنداً مما يُنقل من أشعار العرب، ولا عبرة في ذلك كون الرواة من العجم، لأنّ هذا ينطبق على الشعر والنثر من كلام العرب، ثم أنه يُحتج بهما، ثم إن كثيراً مما يُتوهم فيه اللحن في حديث رسول الله ﷺ قد وُجد له وجه من الصحة⁽²⁾.

ولقد وقع الخلاف في كون ابن مالك أوّل من احتج بالحديث في مسائل النحو والصرف، تقول خديجة الحديثي: «مر بنا أن الباحثين والنحاة الأوائل اختلفوا في أوّل من احتج بالحديث في

(1) دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسن، مكتبة دار الفتح دمشق، ط2، 1380هـ-1960م، ص177-178.

(2) انظر الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية: مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، تحقيق رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، ط1، 1318هـ-1998م، ص6.

مسائل النحو والصرف، وتبعهم على هذا الاختلاف المحدثون، فقد عدّ البغدادي في خزانته السهيليّ (ت581هـ) سابقاً، لابن مالك في الاحتجاج به وعدّ ابن الطيّب الفاسي المغربي السهيليّ من أصحاب مذهب الاحتجاج بالحديث في النحو، وذهب ابن الضائع إلى أن ابن خروف (ت209هـ) أوّل من أكثر من الاستشهاد بالحديث في النحو، وكان أبو حيان يرى أن ابن مالك أوّل من خالف النحاة المتقدّمين والمتأخرين في الاحتجاج به⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن هؤلاء النحاة الثلاثة: السهيلي، وابن خروف، وابن مالك قد أشاعوا في النحاة الذين جاءوا من بعدهم عالة لم تكن عند من سبقهم من النحاة، وهي كثرة الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل النحو الصرف⁽²⁾.

وسوف أعرض طائفة من الأحاديث التي احتج بها النحاة كالسهيلي، وابن مالك، وابن خروف، وغيرهم.

أولاً: السهيليّ

وقد قرّر السهيلي كثيرا من أحكام النحو والصرف محتجا على ذلك بأحاديث النبي ﷺ ومنها:

1- ما جاء في فصل (في الأعلام المؤنثة وسر تجردها من التنوين)، «فجميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف، وقد وجدت في الحديث المسند عناقا اسم امرأ مصروفا، هكذا قيده أهل الحديث»⁽³⁾.

2- ما جاء في فصل في وضع الضمائر المنفصلة «فإذا قيل حكم، دخلت الكاف على هو وهي خافضة وهو ضمير رفع، قلنا: لم توضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: حديجة الحديثي، ص191.

(2) انظر المرجع نفسه، ص191 وما بعدها.

(3) أمالي السهيلي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (507-571هـ) في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، د ت ط، ص31-32.

منصوب، وإنما وضعت للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث ونحو ذلك، ألا ترى أنك تؤكد بها المخفوض فتقول: مررت به هو، وبك أنت، فقد وقعت موقع الخفض ولم يبالوا بذلك... وفي الحديث «من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى، لا يخرج إلا إياه» فأوقع إياه موقع المرفوع. ولم يبال بذلك، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب، ويجوز في المضمرة فكذلك تقول: زيد كهو فتوقعها موقع الضمير المخفوض، ولا تبالي، إلا أنّ الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب، وإن حولف بها لم يبعد⁽¹⁾.

3- ما جاء في فصل (في وقوع نعم موقع بلى): «إذا ثبت هذا فلا يمتنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب في نفس المتكلم، لأنّ المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكرا عليه: أليست الخمر حراما؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره أو توبيخه، وفهم مراده من ذلك، بقرينه نذكرها بعد إن شاء الله، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعم، تصديقا لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي، لأنّه ليس بناف في الحقيقة، إلا أنّ أكثر العرب على غير ذلك، يرون مراعاة اللفظ أولى، لأنّه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراب: 172]، ولم يقولوا: نعم، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إثبات، فإن قيل: فهل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجديد؟ قلنا: نعم، حديث رواه أبو عبيد في (شرح الغريب)، وهو أن المهاجرين قالوا: أن الأنصار قد أوونا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال: أليست تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم، قال: فإنّ كان ذلك، أي: إن ذلك شكر لهم، وهكذا صحت الرواية بنعم⁽²⁾.

فالسهيلى يستدل بالحديث على صحة ما ذهب إليه من جواز وقوع نعم موقع بلى مع أن المشهور الغالب هو غير ذلك.

4- ما جاء في مسألة (في توجيه تسعة وتسعين اسم، بخفض التمييز) «وأما (تسعة وتسعين

(1) _المصدر السابق، ص 42-43. والحديث أخرجه أبو داود في باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة.

(2) _المصدر نفسه، ص 45، 46.

اسم⁽¹⁾. بخفض اسم فيخرج لأن قوما من العرب يجعلون الإعراب في النون، يلزمون الجمع الياء فيقولون: كم سنينا؟ وعرفت سنينا، ولا يفعلون هذا مع الواو، وإن صغروا "سنون" بالواو المنقلبة ياء في النصب والخفض، قالوا: سنّيات، فإن صغروا سنينا قالوا: سنّين، كما تقول في جنين، حُنّين، وقال الشاعر: وقد جاوزت سن الأربعين.

وقال آخر:

وابن أبيّ أبيّ من أبيّين.

وقال الفرزدق:

إلا الخلائف من بعد النبيين.

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها، فإذا قلت على هذا، تسعين اسم، فعلاصة النصب فتحة النون، وحذفت للإضافة التنوين من تسعينا، وفي هذا الحديث من رواية تسعة وتسعين مائة إلا واحدة، فأثّ الاسم لأنه كلمة، لا أن الاسم بمعنى التسمية⁽²⁾.

5- ما جاء في مسألة [في إعراب ربّ] «وأما: (ربُّ كاسية)⁽³⁾، فالأحسن على مذهب سيوييه الخفض على النعت، ومن مذهبه أن "ربّ" حرف خفض، وأنها تخفض من بين سائر حروف الخفض بالتقدم في أول الكلام، وألا تعمل إلا في نكرة، وألا يكون مخفوضها إلا منعوتا، ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلق به كثيرا، تقول: ربّ رجل عاقل لقيته، فعاقل نعت، ولقيته في موضع نعت آخر، وقد تمّ الكلام، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به ربّ، وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول: برجل عاقل لقيته، ويسكت، فهذا في الباء ونحوها لا يجوز، وفي ربّ جائز على حذف الفعل.

(1) _ أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء باب في أسماء الله تعالى.

(2) _ أمالي السهيلي، ص 65، 66.

(3) _ أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: العلم والعظة بالليل.

فإن قلت: «رب رجل عاقل لقيث» بلا هاء، تعلق رب بلقيت، ولم يكن في الكلام حذف، وإن قلت «رب رجل عاقل» فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ، والجملة في موضع النعت، إذ لا بد من نعت في هذا الباب، والفعل محذوف، وأنشدوا:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار

أي: هو عار، وعلى هذا يكون الرفع في "عارية"، أي هي عارية، والفعل الذي تتعلق به رب محذوف، كما تقدم، وأجاز الكسائي أن تكون رب اسما مبتدأ، والمرفوع خبرها، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي (ت 527)، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه، وإن كانوا قد احتجوا أن "رب" حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها، كما تدخل على كم فنقول لهم: المانع من ذلك ما تضمنته من معنى (قل) و"أقل"، تقول العرب: قل رجل يقول ذلك، كما تقول: ما يقول ذلك إلا زيد، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل على "رب" لأن معناها من معنى "قل" والله أعلم⁽¹⁾.

6- وفي مسألة [في الظرف المقطوع والحال] يقول السهيلي: «وأما: (أيهم يكتبها أول)»⁽²⁾. فهو رواية الرفع مبني على الضم، لأنه ظرف قطع عن الإضافة مثل: قبل وبعد، قال سيويه: تقول: ابدأ بهذا أول.

وإذا نصبت فهو حال من الكاتب؛ تقدير الكلام: يكتبها أول من غيره، كما تقول: يجيء زيد أحسن من فلان، ثم قد يحذف الجار والجرور، ويفهم المعنى.

وكذلك: «أيهم جاء أول» فهو حال إذا نصبت، وظرف مبني إذا رفعت.

وكذلك قول أبي بردة: «أحببت أن تكون شاتي أول تذبح»، من رفع فظرف، كأن قال: تذبح قبل، ومن نصب فحال من المضمر الفاعل، كأنه قال: تذبح أول من غيرها، ثم قدم الحال،

(1) _أمالي السهيلي: ص 80-82.

(2) _أخرجه البخاري في كتاب الصلاة.

وجاز تقديمها لأن العامل لفظي.؟

وأما حديث أبي هريرة فلا يجوز فيه الظرف ولا البناء، لأنه نعت لأحد، ومن نصب فحال من النكرة، وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله: «صلى وراءه قوم قياماً»⁽¹⁾، فتأمل»⁽²⁾.

هذه مجموعة من الأحاديث التي احتج بها السهيلي في عدة مسائل نحوية وصرفية.

المسألة الأولى: مجيء اسم علم مؤنث على وزن فعال مصروفًا.

المسألة الثانية: وقوع ضمير النصب المنفصل "إياه" في موضع الرفع، ووقوع ضمير الرفع المنفصل محل المجرور.

المسألة الثالثة: وقوع نعم موقع بلى في الجواب على الاستفهام من النفي.

المسألة الرابعة: في خفض التمييز بإضافة (تسعين) إليه.

المسألة الخامسة: جواز الرفع في (عارية) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي عارية).

المسألة السادسة: في مجيء الحال من النكرة.

ويورد السهيلي في أماليه مجموعة من المسائل التي قد تخالف ما تعارف عليه النحاة، ويحتج لها بما يجده من الأحاديث الصحيحة التي تزخر بها الصحاح والمسانيد، وقد اعتمد كما جاء في الأمثلة المذكورة على الصحيحين، وموطأ الإمام مالك، وسنن أبي داود.

تقول خديجة الحديثي تعليقا على منهج السهيلي في الاحتجاج بالحديث الشريف: «وفي هذا دليل على أنه كان يستقرئ الحديث لاستخراج ما جاء منه مطابقا للموضوع الذي يتحدث فيه، ويعتمد عليه في وضع قواعد جديدة تخالف ما ذهب إليه النحاة أو يجوز معتمدا عليها ما منعه»

(1) _ أخرج مالك في الموطأ، باب: صلاة الإمام وهو جالس.

(2) _ أمالي السهيلي: ص 92-93.

من هذه القواعد»⁽¹⁾.

ولعلّه منهج السهيلي في استقراء الحديث هو الذي جعل بعض النحاة يعتبرونه أول المحتجين بالحديث الشريف، ذلك أن كثيرا ممن عدّهم الباحثون محتجين بالحديث هم في الحقيقة يحتجون له، ولا يحتجون به.

تقول خديجة الحديثي: «والذي أظنّه بعد هذا ظنا قريبا من اليقين أن السبب الذي دعا الأوائل إلى اعتبار السهيلي أول من احتج بالحديث أو من أوائل المحتجين به، أنه لم يكن مثل النحاة الذين سبقوه، يستدل بالحديث مجرد استدلال، قد تبني عليه قاعدة أو قول جديد، وقد يكون مصاحبا لعبارات أخرى، من منشور كلام العرب، وإنما كان يستقرئ الحديث ويستبدل به فيما له سببه أو يبني عليه قاعدة جديدة لم يتعرض لها سابقوه أو تعرضوا لها ومنعوا وقوعها، فيثبت وجوه ما منعوه»⁽²⁾.

وتعدّي السهيلي الاحتجاج بالحديث إلى مناقشة صحة رواية بعضها في الأمالي معتمدا في ذلك على دراسة متن الحديث في حد ذاته، وذلك من عمل المحدثين في نقد الحديث من حيث سنده ومنتنه.

يقول السهيلي في مسألة [في البهام مرادا بها الأباهم]: «وأما "البهام" في رواية السمرقندي، فلم يبلغني عن أحد من أهل اللغة أنه حكاها لغة، وإنما الفصيح "إبهام"، وفيها لغة مولدة كثرت في الصدر الأول، وتبّه أهل اللغة عليها، وهي البهّم وجمعها بُهّام، ولشهرتها في الزمن الأول تبّه عليها صاحب الفصيح⁽³⁾، فقال: وهي الإبهام التي في اليد، وأما البهام فجمع البهم (جمع بهمة وهي أولا

(1) _موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، ص 205.

(2) _المرجع نفسه، ص 206.

(3) _هو أبو العباس أحمد بن ثعلب (ت 291هـ).

الضأن خاصة⁽¹⁾.

فقله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافا، أو بلغة فيها لغة ضعيفة، فاختار اللغة الفصحى، والله أعلم.

فإن صحت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهم، ويكون المعنى: أشار بالأباهم جمعا في معنى الثنية، وهذا كله بعيد، والحق أبلج⁽²⁾.

ويقول السهيلي في مسألة "خوة رواية في أخوة" «وأما حديث أبي بكر: (لكن خوة الإسلام)⁽³⁾. فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها من صاحب أو التابع مسهلة الهمزة، بنقل الحركة إلى النون الساكنة، فتوهم الهمزة ساقطة أصلا، أو تعمد كتبها كذلك ليقراها كما سمعها مسهلة محذوفة، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف، فنطق بالنون ساكنة غير محرّكة بحركة الهمزة، فصارت رواية منقولة، وهكذا هي روايتي لها، ويحتمل أيضا أن تكون لغة في الأخوة، كما قالت العرب: خذ وكُل ومُر من الأمر والأخذ والأكل، فلا غرو أيضا أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء وبقيت عين الكلمة ولامها، كما فعلوا في خذ وكُل، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي⁽⁴⁾، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيّفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب⁽⁵⁾، وأبي عبيدة⁽⁶⁾ وغيرهما، فإن ما ذكره فيما لم يذكره نقط من بحار، والله أعلم⁽⁷⁾.

(1) _انظر: الصحاح: تاج عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1404هـ-1984م، ج5، ص1875.

(2) _أما السهيلي: ص60.

(3) _أخرجه البخاري في كتاب الصلاة.

(4) _هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي البصري (ت216هـ).

(5) _هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوي (ت244هـ).

(6) _هو أبو عبيد القاسم بن سلات (ت224).

(7) _المصدر نفسه، ص128-129.

وفي دراسة السهيلي للحديث، ما يدل على أنه يحاول تخريج الروايات المختلفة، ويبيّن روايته هو للحديث، وقد ظهر ذلك جليا في قوله "وهكذا هي روايتي لها".

ثانيا: ابن مالك.

يقول ابن مالك فيما يقع الشرط مضارعا والجواب ماضيا: «ومنها قول النبي ﷺ «من يقيم ليلة القدر عُفِرَ له»⁽¹⁾، وقول عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها-: "إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رَقَّ"⁽²⁾ قلت: تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراها بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"⁽³⁾.

2- يقول ابن مالك في اجتماع ضميرين هل الأولى انفصالهما أو اتصاليهما: "ومنها قول سهل بن سعد (فأعطاه إياه) يعني القائل (ما كنت لأوتر بنصيبي منك أحدا)⁽⁴⁾.

وقول هرقل (كيف كان قتالكم إياه)⁽⁵⁾ وقول المرأة (يا رسول الله إني نسجت هذه بيدي لأكسوكها)⁽⁶⁾

وقول القوم للرجل: (وما أحسنت سألتها إياه)⁽⁷⁾.

قلت وفي الحديث الأول والثاني استعمال ثاني الضميرين منفصلا مع إمكان استعماله

(1) _ أخرج البخاري في كتاب الإيمان.

(2) _ أخرج البخاري في كتاب الأنبياء

(3) _ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، دت ط، ص 14.

(4) _ أخرج البخاري في كتاب المساقاة.

(5) _ أخرج البخاري في كتاب بدء الوحي.

(6) _ أخرج البخاري في كتاب اللباس.

(7) _ أخرج البخاري في كتاب اللباس.

متصلاً⁽¹⁾.

ويورد ابن مالك بعد استقراء تلك الأحاديث ما اتفق عليه النحاة من قبل فيقول: «والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل كتعذره لإضمار الفاعل نحو ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [القرة: 40] وعند التقسيم، نحو ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5] وعند العطف نحو: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: 131]، وعند وقوعه بعد "إلا" وبعد واو المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ الْأَتَّعِبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: 40]، وكقول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:

فآليت لا أنفك أأخذو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدي⁽²⁾

ونجد ابن مالك يحكم على انفصال الضميرين بالجودة و الحسن فيقول: «فإن اختلفا وتقاربت الهاءات نحو: أعطاهوها، وأعطاهاهما، ازداد الانفصال حسناً وجودة لأن فيها مخلصاً من قرب الهاء من الهاء. إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو: أعطاهوها وبالألف نحو أعطاهالا بخلاف أنضرموما وأنا لهما، وشبهه. ولترجيح الانفصال في نحو أعطاهاه، جيء به دون الاتصال في قول القوم للرجل، ما أحسنت سألتها إياه، ولم يقولوا سألتهاها، ولو قيل لجاز⁽³⁾»

وفي قول ابن مالك، ولو قيل لجاز، دلالة قوية على أنه يحترم السماع وإن خالف ذوقه.

وعارض ما اتفق عليه النحاة من قبل.

وعند اختلاف الضميرين بالرتبة، يجوز ابن مالك اتصال الثاني وانفصاله حال قدم أقربهما رتبة نحو: أعطيتكه وأعطيتك إياه، ويرى أن الاتصال أجود لموافقة الأصل، وتراه يستشهد على صفة ذلك بالقرآن الكريم والحديث الشريف. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ

(1) _المصدر السابق، ص 24-25.

(2) _شواهد التوضيح، ص 24-25.

(3) _المصدر نفسه، ص 29-30.

فِي مَنْامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَبْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَنْ نَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ﴿ [الأنفال: 43] ومن الحديث (لأكسوكها) و(أكسنيها).

ويرى ابن مالك أن الصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال مخالفا في ذلك سيبويه الذي يرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبا والانفصال ممتنعا⁽¹⁾.

3- ويقول ابن مالك في رفع المستثنى بعد إلا: «ومنها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم»⁽²⁾.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كل أمتي معافي إلا المجاهدون»⁽³⁾، قلت حق المستثنى ب"إلا" من كلام تام أن ينصب، مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده.

فالمفرد نحو: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: 67] والمكمل معناه بما بعده نحو ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: 59] ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع، إلا النصب.

وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء، ثابت الخبر ومحدوفه، فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم، ف"إلا" بمعنى "لكن" و"أبو قتادة" مبتدأ، و"لم يحرم" خبره⁽⁴⁾ ويحتج ابن مالك لصحة رفع المستثنى ب"إلا" في هذا الموضع بقراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: 81] قائلا: «ف"امراتك" مبتدأ، والجملة بعده خبره، ولا يصح أن يجعل "امراتك" بدلا من "أحد" لأنها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين. ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن

(1) _أنظر شواهد التوضيح، ص30.

(2) _أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد.

(3) _أخرجه البخاري في كتاب الأدب.

(4) _شواهد التوضيح، 41-42.

يسرى بهم . وإن لم تكن من الذين سري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل "يلتفت" لأنه بعض
مادل عليه الضمير المجرور بـ "من" (1).

وابن مالك كما يبدو لنا في تعامله مع الحديث والقراءات القرآنية، ينهج المنهج الصحيح
الذي يكون فيه النحوي مستقرًا لكلام العرب الفصيح، مستنبطًا منه قواعده، غير مغفل لبعضه
مهما كانت أسباب ذلك الإغفال فإنه يضع النحوي في موضع يكون فيه قد استقرا بعض كلام
العرب وخطأ به بعضه.

كما أن ابن مالك يحتج بالقراءة القرآنية، لا أن يحتج لها كما هو دأب كثير من النحاة الذين
سبقوه.

4- وقال ابن مالك في الابتداء بالنكرة المحضة بعد "إذا" المفاجأة وواو الحال: «ومنها وقوع
المتبدأ نكرة محضة بعد "إذا المفاجأة" وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم: «إذا
رجل يصلي» (2).

وكقول عائشة رضي الله عنهما: ودخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار (3)، ومثله: دخل
النبي ﷺ فإذا حبل ممدود. (4)

قلت: لا يمنع الابتداء بالنكرة الإطلاق، بل إذا لم يحصل الابتداء بها قاعدة نحو رجل تكلم،
وغلام احتلم، وامرأة خاضت.

فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمنع لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم وغلام
يحتلم وامرأة تبيض.

(1) _ شواهد التوضيح، ص 42.

(2) _ أخرجه البخاري في كتاب العمل في الصلاة.

(3) _ أخرجه البخاري في كتاب النكاح.

(4) _ أخرجه البخاري في كتاب التهجد.

فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة، جاز الابتداء بها.

ومن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على "إذا" المفاجأة كقوله انطلقت فإذا سبع في الطريق، وأتيت زيدا فإذا رجل يخاصمه، ومنه قول صاحب رضي الله عنه: إذا رجل يصلي ، وقول الشاعر:

حسبتك في الوغى مردى حروب إذا خور لديك فقلت سُحُفًا⁽¹⁾

وكذا الاعتماد على واو الحال، كقولك انطلقت وسبع في الطريق، وأتيت فلانا ورجل يخاصمه.

ومنه ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: 154] ومنه ودخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار ودخل رسول الله ﷺ وحبل ممدود. ومنه قول الشاعر:

سرينا ونحم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق⁽²⁾ .

5- وقال ابن مالك في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار: "ومنها قول رسول الله ﷺ: إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا⁽³⁾".

قلت : تضمن هذا الحديث العطف على الضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش.

والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نثرا ونظما.

أما ضعف احتجاجهم فبين، وذلك أن لهم حججتين:

(1) من شواهد الأشموني وقائله مجهول.

(2) من شواهد مغني اللبيب وشرح الأشموني، لم ينسبه أحد لقائل معين، شواهد التوضيح، ص 44، 45، 46.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة.

إحداهما أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: 11]⁽¹⁾

والحجتان ضعيفتان:

أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع. ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد، ولا يبذل منه بإجماع، فالعطف عليه أسوة بهما.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر، شرطاً في صحة العطف، لم يجز: رب رجل وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها، ولا: كم ناقة لك وفصيلها، ولا: الواهب الأمة وولدها، ولا: زيدوا وأخوه منطلقان. وأمثال ذلك، من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخر ما عطف عليه، كثيرة وكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في: مررت بك وزيد، ونحوه ولا في " إنما مسلككم واليهود والنصارى"⁽²⁾.

وبقول ابن مالك بصحة العطف على الضمير المخفوض معتمداً على ما جاء في الحديث الشريف، راداً بذلك حجج البصريين التي حكم عليها بالضعف.

ويؤيد ابن مالك جواز العطف على الضمير المخفوض بما ورد في القرآن الكريم. فيقول: " ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 217] ، فجر " المسجد" بالعطف على الهاء

(1) _ فصلت، 11.

(2) _ شواهد التوضيح، ص 43-54.

المجرورة بالباء⁽¹⁾.

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1]⁽²⁾ فعطف "الأرحام" على الهاء المجرورة بالباء.

ولقد نحا النحاة هذا المنحى وساروا على نهجه ، فاستشهدوا بالحديث الشريف ، واحتجوا به في ما خالف القواعد التي وضعها النحاة الأولون .

وانكب النحاة في هذه المرحلة على الحديث الشريف ، رواية وتصحيحا وإعرابا ، فوضعوا المؤلفات في شتى فروع العلوم المتعلقة به ، كما صنفت كتب أفردت للدراسة النحوية للحديث الشريف .

(1) _شواهد التوضيح، ص54.

(2) _النساء، 1.

الفصل الثالث:

التعريف في الحديث الشريف

المبحث الأول: التعريف بـ (أ)

المبحث الثاني: التعريف بالإضافة

المبحث الثالث: التعريف بالعلمية

المبحث الرابع: التعريف بالضمير

المبحث الخامس: التعريف بالموصولية

المبحث السادس: التعريف بالإشارة

التوطئة: التعريف:

المعرفة عند النحاة أقسام سبعة:

يقول ابن مالك: «المعرفة: مضمرة، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة»⁽¹⁾.

ولا يكتفي ابن مالك بسرد أقسام المعرفة، بل رتبها من حيث درجة قوتها فيقول: «وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به، والمنادى، ثم الموصول، وذو أداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقا»⁽²⁾.

وقد جعل كثير من النحاة المعرفة خمسة أقسام، غير أن ذلك لم يكن ليخالف ما تعارف عليه الجمهور إلا في إغفالهم المعرف بالنداء، وجعلهم اسم الإشارة والموصول قسما واحدا سموه بالمبهم، فهم يقولون: والمبهم على ضربين، اسم إشارة وموصول، فيؤول عدد أقسام المعرفة إلى ستة⁽³⁾.

و جاء في الكافية: «وجملة المعارف سبعة، المضمرة، والعلم، واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالنداء والمعرف بالإضافة»⁽⁴⁾.

(1) _ شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي 672 هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط 1، 1422 هـ - 2001م، ج1، ص 114.

(2) _ المصدر السابق الصفحة نفسها .

(3) _ أنظر المصدر نفسه، ص 115

(4) _ شرح الكافية الشافية: الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجبالي الشافعي المتوفى سنة 672 هـ تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط 1 سنة 1420 هـ - 2000م ج1 ص90

جاء في الكافية الشافية:

ما شاء في جنس ك (عبد) نكرة
فمضمر أعرفها ثم العلم
وذو أداة ومنادى عينها
وغيره معرفة ك (عنترة)
واسم إشارة موصول متمم
أو ذو إضافة بها تبينها

ولقد وصف الناظم الموصول بـ ((متم)) لأن الموصول لا يزول إجمامه، ولا يكون معرفة إلا بصلته.

و المنادى قيده الناظم بالتعيين، بمعنى انه لا بد أن يفيد المنادى تعيينه بالنداء، فإذا كان معينا قبل النداء فلا يدخل في هذا الباب نحو قولنا

(يا زيد) فإن النداء زاد المنادى وضوحا ولم يعطه تعيينا فهو معين⁽¹⁾.

(1) _ انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج1، ص 90

- المبحث الأول: التعريف ب (أل):

يقسم النحاة (أل) المعرفة على قسمين عهدية وجنسية.

وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه، نحو (بعث البستان واشترت الدار)، فانت تقصد بالبستان، بستانا معيننا يعرفه المخاطب وكذلك الدار⁽¹⁾.

1- (أل) العهدية، والعهد ثلاثة أنواع:

أ- العهد الذكري: وهو أن يقدم لمصحوبها ذكر في اللفظ. نحو (زارنا رجل فأكرمت الرجل).

و المعنى انك أكرمت الرجل الذي تقدم ذكره في العبارة ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿١٦﴾﴾ [المزمل 15-16].
أي الرسول الذي تقدم ذكره⁽²⁾.

فلو كان الكلام (عصى فرعون رسولا) لظن السامع أنه رسول آخر، رسول أرسل إلى فرعون فعصى رسولا آخر غير الرسول الأول الذي أرسل إليه، وذلك لأنه نكرة.

ب- العهد الذهني: وهو أن يتقدم لمصحوبها علم المخاطب به⁽³⁾.

نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا فِي آثِنِينَ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ ﴿٤٠﴾﴾ (التوبة 40)، فالغار يعرفه المتلقي من قبل فهو معهود، له صورة واضحة في ذهن المتلقي ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴿١٨﴾﴾ (الفتح 18)، فالشجرة الواردة في الآية معروفة لدى المسلمين وغيرهم.

(1) _ معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ج1، ص 114

(2) _ المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(3) _ المصدر نفسه، الصفحة نفسها

ج- العهد الحضوري:

كقولك لشاتم رجل حاضر: (لا تشتم الرجل) (1).

و العهد الحضوري هو أن يكون مصحوبها حاضرا شاهدا أو محسوسا (5)

و منه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة 3) فالיום الذي ورد فيه ذكره في الآية حاضر محسوس.

و يلحق بالعهد الحضوري، ما يسميه المتكلمون: تعريف الماهية، كقول القائل: ((اشتر اللحم)) فالقائل يخاطب من هو معتاد على قضاء حاجته فهو عند معهود بالعلم، فصار كالمشاهد الحاضر (2).

2- (أل) الجنسية: وهي التي تدل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس كما هي العهدية (3).

و من ذلك قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28].

فالمقصود الإنسان في الآية جنس الإنسان لا إنسانا بعينه، فهي تفيد العموم والشمول، فكل إنسان قد خلق ضعيفا.

وقسم النحاة (أل) الجنسية على قسمين:

أ- الاستغراق، وهي على قسمين:

أ-1- استغراق جميع أفراد الجنس: ومن علامات هذا قيام الألف واللام مقام ((كل))

(1) _ شرح الكافية الشافية: لابن مالك، ج1، ص 137

(5) . معاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي، ج1، ص 115

(2) _ انظر المصدر نفسه، ج1، ص 137

(3) _ معاني النحو: فاضل صالح السامرائي: ج 1، ص 115

وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿[العصر: 2-3]، إِنَّ استثناء (الذين آمنوا) من (الإنسان) تعني إن (الإنسان) المعرف ب(أل) قد شمل حقيقة الإنسان وأحاط بكل أفراد، وجواز وصفه بجمع كقولك ((أهلك الناس الدينارَ الحمُرُ)) ف(الحمُر) وصف ل(الدينار) باعتباره معرفاً تعريفاً استغرق حقيقة الدينار وأحاط بمجموعه، وكقوله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: 31] (١).

أ-2- استغراق جميع خصائص الأفراد: وهي التي يخلفها ((كل)) تجوزاً، كقولك زيد الرجل، وتعني بذلك أنه مكتمل الرجولة، جامع لخصائصها صفاتها (٢):

ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 2]، أي الكتاب المكتمل الجامع كل صفات الكتاب الحق، وتسمى أيضاً (أل) الكمالية (٣).

ب- أن تكون لتعريف الحقيقة، وهي التي لا تخلقها كل، وذلك نحو قولنا (خلق الله آدم من الطين) فليس المقصود أن الطين كله قد استغرق في خلق آدم، بل معناه إنه خلقه من هذا الجنس، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30] (٤).

ويراد ب(أل) في هذا القسم الحقيقة القائمة في الذهن عن المعرف بها، ومادته التي تكون منها دون التفتات لكثرتها ولا إلى قلتها ولا إلى صفاتها العرضية، فنحن نقول مثلاً (الحديد أصلب من الذهب) دون النظر إلى شيء معين مصنوع من الحديد أو الذهب، فقد تكون آلة من الذهب أصلب من آلة من الحديد، وقد يكون الحديد في حالة معينة أقل صلابة من الذهب، ولكن لا اعتبار لكل ذلك. وتسمى (أل) الداخلة على هذا النوع (أل) التي هي للحقيقة أو للطبيعة، أو

(١) _ انظر شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص 251

(٢) _ انظر المصدر نفسه، ج1، ص 137

(٣) _ انظر معاني النحو فاضل شاكر السامرائي، ج1، ص 116

(٤) _ المرجع نفسه، الصفحة نفسها

للماهية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التعريف بالإضافة

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي أن يكون ثانيهما مجرورا دائما.

قد يكون المضاف إليه جملة، وهي جملة تؤول بمفرد، أما المضاف إليه فلا بد أن يكون اسما ويعرب حسب حالة الجملة، فيكون مبتدأ أو خبرا، أو فاعلا أو غير ذلك⁽²⁾.

و تنقسم الإضافة قسمين، محضة (وتسمى معنوية أو حقيقية) و غير محضة (و تسمى لفظية أو مجازية)⁽³⁾.

فالإضافة المحضة هي إضافة غير الوصف، نحو (كتاب محمد) أو إضافة الوصف إلى غير معموله نحو كريم مصر⁽⁴⁾.

و تسمى الإضافة المحضة الإضافة المعنوية أو الحقيقية، وهي التي تحقق الغرض المعنوي المراد منها وهي استفادة المضاف التعريف من المضاف إليه أو التخصيص .

و يكون الاتصال في الإضافة المحضة قويا ما بين المضاف والمضاف إليه، فلا يفصل بينهما ضمير مستتر⁽⁵⁾.

واستقر عند النحاة أن الإضافة تكون بمعنى اللام، و(من)، و(في). فيجب اشتغالها على حرف جر مناسب اشتغال تخيل لا اشتغال حقيقة وواقع⁽⁶⁾.

(1) _ انظر النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف - مصر، ط3، (د ت) ج 1، ص 428 و 428

(2) _ انظر النحو الوافي: عباس حسن، ج3، ص2

(3) _ المرجع السابق ج 3 ص3

(4) _ معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ج3، ص123

(5) _ انظر معاني النحو: للسامرائي، ج3 ص132 والنحو الوافي: عباس حسن ج3 ص3

(6) _ انظر النحو الوافي، ج3، ص16

ودور حرف الجر المفترض هو كشف الصلة بين المضاف والمضاف إليه، فعند قولنا (ثياب الحرير)، نفهم (ثياب من حرير) بمعنى أنها صنعت منه، وفي قولنا (عمل اليوم) نفهم العمل الذي قمنا به في اليوم، وفي قولنا (حقوق العباد) فالحقوق للعباد.

وقد جرى الاصطلاح النحوي عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف فيقال: الإضافة على معنى ((من)) أو الإضافة على معنى ((في)) أو الإضافة على معنى ((اللام))⁽¹⁾.

(1) _ المرجع السابق، ص 18

المبحث الثالث: التعريف بالعلمية

العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد⁽¹⁾.

فاسم العلم يدل بنفسه مباشرة على شيء واحد معين بشكله، وأوصافه وتميزه، ولا يدل على غيره من أفراد جنسه⁽²⁾.

ينقسم العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخص معناه على علم شخص وعلم جنس.

1- علم الشخص: هو اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً⁽³⁾ نحو: محمد وزيد

وعمر.

2- علم الجنس: اسم موضوع للصورة الخيالية التي داخل العقل، والتي تدل على فرد شائع من

أفراد الحقيقة الذهنية⁽⁴⁾.

فيكون في هذه الحالة اسم العلم (علم جنس) شبيهاً للنكرة في عمومته، ودلالته على كل أفراد

الجنس، فأسامة، مثلاً، يطلق على كل أسد، وثعالة يطلق على ثعلب⁽⁵⁾.

ويستعمل علم الجنس استعمال المعرف ب(أل) العهدية، فإذا أطلقت فهم منها الشمول،

فقولك أسامة شر من ذؤالة، حيث أسامة للأسد وذؤالة للذئب، فكأنما قد قلت الأسد شر من

الذئب⁽⁶⁾.

(1) _ شرح الرضي على الكافية: ج3، ص245.

(2) _ انظر النحو الوافي: عباس حسن، ج1، ص286.

(3) _ المصدر نفسه، ج1، ص293.

(4) _ المصدر نفسه، ص296.

(5) _ انظر معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ج1، ص77.

(6) _ انظر شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص166.

المبحث الرابع: التعريف بالضمير

1) تعريف: الضمائر من الأسماء المضمرة وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر، نحو: الهاء في به، والواو في فعلوا والألف في فعلا⁽¹⁾.

يقول المبرد: (وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضره إلا بعد ما يعرفه السامع، ذلك أنك لا تقول، مررت به، وضربته، ولا ذهب، ولا شيء من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى من يرجع هذا الضمير⁽²⁾).

إن الوظيفة التواصلية للغة هي التي جعلت الضمير معرفة، ذلك انه من غير المعقول أن يستعمل المرسل ضميرا ليس للمتلقي به علم، فإنما غرض المتكلم أن يفهم، فالكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع⁽³⁾.

و أفاظ الضمائر كثيرة، فهناك ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المنفصلة والمتصلة، وضمائر الجر ولا تكون إلا متصلة⁽⁴⁾.

2- عود الضمير: إن الأصل في الضمير أن يعود على الاسم المتقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: 224]⁽⁵⁾.

و قد يهمل هذا الأصل لحكمة بلاغية⁽⁶⁾.

(1) _ المقتضب: لأبي العباس المبرد، ج4، ص17

(2) _ المصدر السابق: ج4، ص280

(3) _ شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية ومعه حاشية العلامة الشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي المالكي- دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع 1272 هـ، ص6

(4) _ انظر معاني النحو فاضل صالح السامرائي، ج1 ص43 وما بعدها، والنحو الوافي عباسي حسن، 12 ص219 وما بعدها.

(5) _ معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج1 ص61

(6) _ النحو الوافي، عباس حسن، ج1 ص256 (انظر النحو الوافي لمزيد من التفصيل ص256 وما بعدها)

المبحث الخامس: التعريف بالموصلية

1- التعريف: الموصول اسم مبهم ولا يتم معناه بنفسه، بل يفتقر إلى كلام بعده، ليتم اسما بين الدلالة، ولهذا الافتقار سمي بالموصول⁽¹⁾.

و جاء في المفصل: «والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع اليه وتسمى صلة ويسمى سبويه الحشو وذلك قولك الذي الذي أبوه منطلق زيد، وجاءني من عهده عمرو واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة اللام ويرجع الذكر منه اليه كما يرجع إلى الذي»⁽²⁾.

فالموصول يكون اسما تاما بصلته، وهو في واقعه اللغوي اسم تام الاسمية، فانه لا يتصور عاقل أن يأتي احدهم بكلام يذكر فيه الموصول دون صلته، وإلا كان للغة وظيفة أخرى غير وظيفتها التواصلية.

و يشترط في جملة الصلة وجود عائد من ضمير يربطها بموصولها ولا يجوز حذفه إلا إذا كان الباقي في الجملة صالحا لان يكون صلة⁽³⁾.

و صلة الموصول لها وظيفتان رئيستان:

- تكسب الموصول اسميته.

- تجعله معرفة.

فالموصول دون صلة لا مرجع له، وذلك يفقده اسميته، ولعل سبويه قد شعر بهذا، فسمى

(1) _ هداية السالك إلى ألفية ابن مالك: الدكتور صبيح التميمي، دار البعث قسنطينة، ط2، 1410هـ-1990م، ج1 ص261

(2) _ شرح المفصل: ابن يعيش (ت 643هـ)، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية مصر د.ط، د.ت، ج3 ص150

(3) _ انظر هداية السالك إلى ألفية ابن مالك: صبيح التميمي ج1 ص286 وما بعدها

الصلة "حشوا" فقال: " زعم الخليل رحمه الله انه سمع من العرب رجلا يقول: ما إنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا. فالوصف بمنزلة الحشو (المحشو) لأنه يحسن بما بعده كما أن الحشو (المحشو) إنما يتم بما بعده"⁽¹⁾.

و يدل استعمال لفظة " الحشو " على أن الموصول وصلته بمنزلة اللفظة الواحدة، ومن ذلك حشو الشطر في الشعر، فهو غير الضرب والقافية.

و للتعريف بالموصولية أغراض أهمها:

1- عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك (الذي كان معنا أمس رجل عالم) فالمخاطب لا يعرف من أحوال هذا الشخص إلا انه كان معه أمس⁽²⁾.

و يقول الجرجاني عن دواعي استعمال الموصول: «انه إنما اجتلب حتى إذا كان قد عرف رجل بقصة وأمر جرى له، فتخصص بتلك القصة وبدلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه بذكر " الذي "، تفسير ذلك انه لا تصل "الذي" إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها وأمر قد عرفه عنده"⁽³⁾.

فلا فائدة لجملة الصلة إذا لم تكن معلومة لدى المتلقي، فهي بمثابة الجزء من اللفظة، فمثلها كمثل من أراد أن يتلفظ بلفظة فحذف بعض حروفها، فأنى للمتلقي أن يعرف ما يريد المرسل، ولا يكون حينئذ اللفظ كلاما البتة فما هو بالمفيد.

لكن المتلقي قد يكون خالي الدهن من فائدة جملة الصلة، ومع ذلك يؤتى بها في الكلام. يقول الجرجاني عن هذه الحالة " قد يؤتى بعد "الذي" بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حيث يكون "الذي" خبرا، وذلك كقولك «هذا الذي كان عندك بالأمس»، و«هذا الذي قدم رسولا

(1) _ الكتاب: سيبويه، ج2، ص 108

(2) _ معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ج 1، ص 119

(3) _ دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 194

من الحضرة»⁽¹⁾.

- 2- الإبهام وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون
- 3- استهجان التصريح باسمه فيؤتى بالذي ونحوه موصولا بما صدر منه من فعل أو قول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَبَرَأَ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: 69].
- 4- التعظيم: بأن تذكره بصلته المعظمة له نحو قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: 4].
- 5- التحقير نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: 113]
- 6- التعريض كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أُنْذِرْنِي وَلَا تَنْفِتْنِي﴾ [التوبة: 49].
- 7- التفخيم كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: 10].
- 8- الاختصار نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: 69].
- 9- إرادة العموم نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184].
- 10- إرادة واحد من الجنس غير معين نحو قوله تعالى: ﴿مِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17]⁽²⁾.

(1) _ المصدر السابق، الصفحة نفسها

(2) _ انظر: معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ج 1، ص 119 وما بعدها

المبحث السادس : التعريف بالإشارة

1- التعريف: اسم الإشارة اسم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشارة حسية إليه⁽¹⁾ فالإشارة في الأصل تكون للشيء المحسوس المشهود ويستعمل اسم الإشارة في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجازا فينزل منزلة المحسوس المشاهد وكما في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72]، وكذلك «أعجبني هذا الرأي»⁽²⁾.
و لذلك قال النحويون ان أسماء الإشارة بتعرف شيئين: العين والقلب⁽³⁾.

2- أغراض الإشارة:

للإشارة أغراض متعددة ودلالات كثيرة، منها:

- أ- تمييز الشيء المقصود بالإشارة المحسوسة إليه فيميز عن غيره تمييزا تاما مثل قولنا «أريد هذا» و«بكم داك؟»
- ب- تنزيل الأشياء المعقولة غير المشاهدة منزلة المحسوسة المشاهدة نحو ﴿إِنَّمَاذِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ آل عمران 175 فالشيطان غير مشاهد ولا محسوس ولكن الإشارة إليه وتنزيله منزلة المحسوس المشاهد يستحضر معها السامع صفات الشيطان وعداوته للإنسان
- ت- بيان حال المشار إليه قريبا وبعدا، فما كان للقرب نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: 25]، وما كان للبعد نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: 22].

(1) _ النحو الوافي: عباس حسن ج 2 ص 321.

(2) _ انظر معاني النحو: فاضل صالح السامرائي ج 1 ص 88.

(3) _ هداية السالك إلى ألفية ابن مالك الدكتور صبيح التميمي دار البعث- قسنطينة ط 2 1410 هـ 1990 م ج 1 ص 237.

ث- التعظيم ويكون بلفظ القريب نحو قوله تعالى (لمثل هذا فليعمل العاملون) الصفات 61، وفيه استحضار عظمة المشار إليه أمام سمع المتلقي وعينه ويكون التعظيم أيضا بلفظ البعيد، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5].

ج- التحقير ويكون كذلك بلفظ القريب نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: 62]، فيشير بالبعيد إمعانا في احتقار المشار إليه وتبينا لانحطاطه و قد يوصف المشار إليه بالحقارة بلفظ البعيد، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: 16].

ح- التعريض بعبارة المخاطب، في إشارة إلى انه لا يعقل إلا ما كان أمامه مشاهدا محسوسا. ومنه قول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِنِّي بِمِثْلِهِمْ
إِذَا جَمَعْتَنَا يَا حَرِيرُ الْمَجَامِعِ⁽¹⁾

(1) _ انظر معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ج1، ص88، وما بعدها

دراسة ما جاء من أقسام المعرفة في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان.

الحديث الأول:

عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله إني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن عليّ وأذكر اسم الله عليها، فقال «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» قُلْتُ وَإِنْ قَتَلَن؟ قَالَ «وَإِنْ قَتَلَن، مَا لَمْ يَشْرُكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا» قُلْتُ لَهُ فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأُصِيبُ فَقَالَ «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ».

وقوله (كَلْبُكَ) بإضافة كلب إلى كاف الخطاب على معنى (اللام) وهو من الإضافة المحضة التي تفيد منها النكرة التعريف، فالمعنى الكلب لك فهو معرفّ بالإضافة.

والكلاب التي تستعمل في الصيد هي من (الكلاب المعلمة)، و(أل) في (المعلمة) لا تفيد التعريف بل هي من الموصول وقد اتصلت باسم المفعول (معلمة)⁽¹⁾. والمعنى (كلابك التي علمتها الصيد).

وقوله (يَشْرُكْهَا) فيه ضمير يعود على الفريسة، مع أن الضمير (ها) لم يسبقه اسم مفسر له، ولكنه ذكر لعلم المخاطب به، ومنه ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، فالضمير عائد على القرآن رغم أنه غير مذكور في السياق لعلم المخاطبين به.

وقوله: (بِالْمِعْرَاضِ) أي بالسهم الذي لا ريش فيه ولا نصل قاله أبو عبيد في النهاية وفي القاموس المعراض كمحراب سهم بلا ريش رقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده⁽²⁾ قال القاضي: «المعراض خشبة ثقيلة، أو عصا في طرفها حديدة، وقد تكون بغير

(1) _ انظر المرجع نفسه، ج 1، ص 128

(2) _ شرح صحيح مسلم المسمى الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: جمع وتأليف محمد بن عبد الله العلوي المرري الشافعي، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج ودار طوق النجاة، ط 1، 1430هـ-2009م، ج 20 ص 306

حديدة.»⁽¹⁾.

قوله (بالمِعْرَاضِ) معرف ب(أل) الجنسية، وتفيد شمول كل أفراد الجنس.

قال: « إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ » أي (نفذ)، (فكَّله). فلم يشترط الحديث معراضاً معيناً ولكن الشرط متعلق بالكيفية التي يصيب بها ذلك المعراض الصيد.

الحديث الثاني:

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ فَقَالَ: إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، وَإِنْ قَتَلْتَ. إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ. فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ. فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِمَّا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ. فَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا. فَلَا تَأْكُلْ.

قوله (بِهَذِهِ الْكِلَابِ) إشارة إلى الكلاب التي يستعملها في الصيد تمييزاً لها عن غيرها من الكلاب، والإشارة إليها بالقرب تدلّ على أنها كانت أمامه حين كان يسأل الرسول ﷺ، فهي مشاهدة محسوسة.

وقوله (إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ)، الكلب معرّف ب(أل)، وهي تفيد العهد الحضوري لأن الكلب المذكور في السياق، وهو الكلب المعلم. وقوله: (إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ) إضافة النفس إلى الضمير العائد على الكلب، وجاء في الكتاب العزيز: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 4].

وفي قوله: « فَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا. فَلَا تَأْكُلْ. » ففيه نهي عن الأكل مما أمسكت الكلاب من غير الكلاب التي أرسلها المسلم، و(غير) من الألفاظ الملازمة للتنكير الموقلة في الإبهام والتي لا تفيدها الإضافة تعريفاً⁽²⁾. فهذه الكلاب المتحدث عنها تبقى مجهولة ومن ثم لا يجوز أن

⁽¹⁾ _ إكمال المعلم بفوائد الإمام مسلم: للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت544). تحقيق

الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط1، 1414هـ-1998م، ج6، ص361

⁽²⁾ _ انظر النحو الوافي: عباس حسن، ج3، ص24 و26

يؤكل مما أمسكت والله أعلم.

الحديث الثالث:

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ؟ فَقَالَ «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فُكِّلَ وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَعَتَّلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلْ» وَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَلْبِ؟ فَقَالَ «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبِكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فُكِّلَ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» قُلْتُ فَإِنْ وَجَدْتُ مَعَ كُلِّي كَلْبًا آخَرَ فَلَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ «فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَمَنْ تَسَمَّ عَلَى غَيْرِهِ».

وقوله: «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ»، أي حد المعراض وفيه تفسير لقوله "حَزَقَ" في الحديث الأول. (وَقِيدٌ) أي كالحَيوان الموقود في حرمة أكله والموقود هو الحيوان الذي قتل بغير محدد كالعصا والحجر والخشب وغيرهما⁽¹⁾. وجاء في محكم التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: 3].

وفي قوله (وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ). وفيه حجة في وجوب التسمية أنها شرط في صحة الذكاة مع الذكر، وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 118] وقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام، 121]⁽²⁾.

(1) _ الكوكب الوهاج، ج 20، ص 309

(2) _ إكمال المعلم بفوائد الإمام مسلم: للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت 544) تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط 1، 1414 هـ - 1998 م، ج 6 ص 360

الحديث الرابع:

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ؟ قَالَ «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قَتَلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ».

الضمير في قوله (تجده) لا يعود على السهم بل على ما أصابه السهم، ودليل ذلك قوله (الماء قتلته أو سهمك). وفيه ذكر للضمير ولم يتقدمه الاسم الذي يعود عليه، وذلك لعلم المخاطب به. وأما قوله (سهمك) فالإضافة بمعنى (اللام) أي سهم لك. باعتبار مرسل السهم قد سمى عليه.

الحديث الخامس:

عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ سَمِعْتُ رِبْعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخَثَمِيَّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بَارِضٌ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آبِيئِهِمْ. وَأَرْضٌ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ. أَوْ بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ. فَأَخْبَرَنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْتُمْ بَارِضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ تَأْكُلُونَ فِي آبِيئِهِمْ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آبِيئِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاعْسَلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بَارِضٍ صَيْدٍ فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَادْكُرْ ذِكَاةَهُ فَكُلْ».

قوله (آبِيئِهِمْ) الإضافة علة معنى اللام، فإذا كانت الآنية لهم فلا يجوز الأكل فيها. قال القاضي: لأنهم يستعملونها في الأنجاس عندنا في الميتات ولحم الخنزير والخمر وغير ذلك⁽¹⁾.

الحديث السادس:

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَعَابَ عَنْكَ فَادْكُرْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يُنْتِنْ»

(1) _ إكمال المعلم بفوائد الإمام مسلم، ج6، ص365

في قوله « فَعَابَ عَنْكَ » ضمير الغائب في الفعل غاب فيه وجهان: الوجه الأول أن يكون عائدا على السهم وهو الاسم المتقدم، وذلك هو الأصل. والوجه الثاني أن يكون الضمير الغائب عائدا على الصيد ولم يذكر لعلم المخاطب به فهو يسأل عنه.

الحديث السابع:

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، زَادَ إِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَمَنْ نَسَمِعَ بِهَذَا حَتَّى قَدِمْنَا الشَّامَ .

قوله (السَّبْعِ): تحتل (أل) في الحديث أن تكون جنسية استغراقية، فهي تشمل كل السباع من ذوي الناب. وتحتل أن تكون من العهد الذهني، فالتحريم يشمل ما يتوقع أن المخاطب له علم بالفصيلة المقصودة بالتحريم دون غيرها من السباع. ويدل على ذلك الخلاف الفقهي الذي وقع في الضبع والثعلب والهرة والآنس والوحشي وشبهه. قال القاضي: لكن الخلاف عندنا في الكراهة، والتحريم عند مالك إنما هو في السباع العادية، فأما عداها فلا خلاف عندنا في أنها غير محرمة. وقد أجاز ابن كنانة من أصحابنا ما لم يفتس ويأكل اللحم، وقال: لم يأت فيها نهي⁽¹⁾.

قال الهريري: (ذِي نَابٍ) أي صاحب ناب قوي من السبع، والمراد من ذي ناب أن يكون له ناب يصطاد به. واختلف في الفيل، فأجاز الشافعي أكله وابن شهاب، وكرهه الحسن والكوفيون، لأنه ذو ناب عندهم، واختلفوا في اليربوع والضب والقنفذ والوبر⁽²⁾.

الحديث الثامن:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .

قوله (الطَّيْرِ): تحتل (أل) في الحديث أن تكون جنسية استغراقية، فهي تشمل كل الطير من

(1) _ إكمال المعلم بفوائد الإمام مسلم، ج6، ص368

(2) _ انظر الكوكب الوهاج والروض البهاج: الهريري، ج20، ص322

ذوي المخلب، فيكون أكلها حراما. قال القرطبي: وقد تقرر أن ذلك النهي محمول على التحريم في السباع، وقوله (وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ) معطوف على قوله (عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ) فيلزم منه تحريم كل ذي مخلب من الطير لأن الواو تقتضي المشاركة بين المعطوف والمطوف عليه في الإعراب والمعنى وقد صار إلى تحريم كل ذي مخلب من الطير طائفة تمسكا بهذا الظاهر⁽¹⁾.

وتحتمل (أل) في (الطير) أن تكون من العهد الذهني، فالتحريم يشمل ما يتوقع أن المخاطب له علم بالفصيحة المقصودة بالتحريم دون غيرها من الطير. جاء في الكوكب الوهاج: «وأما مذهب مالك فحكى عنه ابن أويس كراهة أكل كل ذي مخلب من الطير وجل أصحابه ومشهور مذهبه على إباحة ذلك متمسكين بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: 145] الآية وقد تَمَّ الكلام عليها والظاهر التمسك بما قرناه من ظاهر هذا الحديث وتقييد الطير بذي مخلب يقتضي من أكل السباع الطير العادية كالعقاب والشاهين والبازي وما أشبهها ولا يتناول الخطاف وما أشبهها والله أعلم»⁽²⁾.

الحديث التاسع

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ حُمْرِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ.

تحتمل (أل) في قوله « وَعَنْ حُمْرِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ » أن تكون للعهد الحضوري أي أن رسول الله ﷺ يكون قد نهى عن الحمر التي كانت لدى المسلمين بخير حاجتهم إليها. وذكر ابن عباس قال: «لا أدري أنه نهى رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حمولة للناس، فكره أن تذهب حمولتهم»⁽³⁾. وبذلك يكون أكل لحم الحمر الإنسية مباحا وإما تقييد النهي عن أكله بالحاجة إليه يوم خيبر وكلما كانت الحاجة إليه حيا. ويؤكد ذلك حديث ابن عمر إذ قال: نهى رسول الله ﷺ

(1) _ المصدر نفسه، ج 20، ص 327

(2) _ إكمال المعلم بفوائد الإمام مسلم، ج 6، ص 370

(3) _ المصدر السابق، ج 6، ص 378

عن أكل الحمار الأهلي يوم خير وكان الناس احتاجوا إليها.

وتحمل (أل) أن تكون لاستغراق الجنس، فتكون حرمة الحمر الإنسية مطلقة. قال الإمام: المذهب عندنا على قولين في الحمر الإنسية، وقيل بالكراهة المغلظة، فمن قال بالتحريم تعلق بالحديث المذكور فيه التحريم، وهو نص في بابه، فيكون هذا النص مؤكداً لظاهر القرآن، وهو قوله عز وجل: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: 8]، فذكر المنافع التي ذكرها لها ولو كان أكلها مباحاً لنبه عليه سبحانه وتعالى، وذكر وجه المنفعة به على عبادته كما ذكر غيره من المنافع⁽¹⁾.

الحديث العاشر:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ: أَصَبْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ حُمُرًا فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَكْفُوُوا الْقُدُورَ .

(أَكْفُوُوا الْقُدُورَ) يعني القدور التي أمامكم، هي معرفة ب(أل) التي تفيد العهد الحضوري، ولو لم تكن الحمر الإنسية محرمة لذاتها لما أمر رسول الله ﷺ بإكفاء القدور⁽²⁾. وهذا ما يؤكد أن (أل) في الحديث السابق، حيث ورد قوله ﷺ (الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ)، دلت على استغراق الجنس.

الحديث الحادي عشر:

وفي حديث أنسٍ من الباب نفسه جاء «فَأُكْفِئَتِ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا».

وقد استعمل الموصول (ما) احتقاراً للحم المطبوخ فهو من الحرام، كما أن الموصول مبهم دل على كل المواد المحتواة في القدور دون النظر إلى أنها من المباح إذ اختلطت باللحم المطبوخ وهو من الحرام فأخذت حكمه، ولذلك (أُكْفِئَتِ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا)، والله أعلم.

(1) _ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(2) _ المصدر نفسه، ج6، ص379.

الحديث الثاني عشر:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ ثُمَّ أَنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ فَلَمَّا أَمَسَى النَّاسُ، الْيَوْمَ الَّذِي فَتِحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟» قَالُوا عَلَى لَحْمٍ قَالَ: «عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟» قَالُوا عَلَى لَحْمِ حُمُرٍ إِنْسِيَّةٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَهْرِيْقُوهَا وَأَكْسِرُوهَا» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْنَهْرِيقُوهَا وَنَعْسِلُوهَا. قَالَ «أَوْ ذَاكَ».

في قوله (مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ) ؟ اسم إشارة للقريب، والمقصود بهذه الإشارة المحسوسة تمييز النيران المقصودة فقد يكون بالمعسكر نيران غيرها.

وفي قوله «أَهْرِيْقُوهَا وَأَكْسِرُوهَا»، فالضمير للقدور، وقد أهمل أصل عود الضمير لأن الاسم المتقدم على الضمير معلوم لدى المخاطب.

الحديث الثالث عشر:

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحُمُرَ الْوَحْشِ. وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ.

وفي قوله (أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ) تفيد (أل) تعريف الحقيقة. فليس شأن الناس في خير أنهم أكلوا كل الخيل ولكنهم أكلوا لحم ما هو معروف أنه من الخيل.

وقد أضاف (زَمَنَ) إلى اسم العلم (خَيْبَرَ) على معنى (في)، ومعناه الزمن الذي كان في خير أو انقضى فيه.

وأما (خَيْبَرَ) فهو علم شخص.

الحديث الرابع عشر:

عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَيْفُ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَحْمُودًا قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حَفِيدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ بَحْدٍ فَقَدِمَتْ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ قَلَمًا يُقَدَّمُ إِلَيْهِ طَعَامٌ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمِّيَ لَهُ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُضُورِ: أَخْبِرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدَّمْتَنَ لَهُ، قُلْنَ: هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحْرَامُ الضَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ». قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ فَلَمْ يَنْهَيْهِ.

ورد في الحديث (سَيْفُ اللَّهِ) وهي من الكنية وقد كني بها خالد بن الوليد رضي الله عنه، وهي تفيده المدح.

(وَبِنْتُ الْحَارِثِ): وهي من الكنى، وقد أضيفت إلى الحارث وهو اسم علم منقول دخلت عليه (أل)، وهو جائز معروف عند النحاة. و(بِحَدِّ) وهو من العلم المرتجل.

الحديث الخامس عشر:

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَبِّ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَقَالَ: «لَا أُدْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ».

في قوله « الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ »، اسم موصول وصلته، فقد جيء باسم الموصول لوصف المعرفة بجمله.

الحديث السادس عشر:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضْبَبَةٍ وَإِنَّهُ عَامَّةُ طَعَامِ أَهْلِي قَالَ: فَلَمْ يُجِبْهُ، فَعَاوَدَهُ، فَعَاوَدَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ فَقَالَ: «يَا

أَعْرَابِيٌّ، إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَيَّ سَبَطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ دَوَابَّ يَدْبُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا فَلَسْتُ أَكُلُّهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا».

فِي قَوْلِهِ (يَا أَعْرَابِيٌّ) نداء بالياء، و(أَعْرَابِيٌّ) نكرة مقصودة.

ومن أنواع المنادى نوع واحد يكتسب التعريف بالنداء، وهذا النوع الوحيد هو النكرة المقصودة مثل: يا شرطيُّ أو يا حارسٌ. ودرجة هذا المنادى هي درجة اسم الإشارة، لأن تعريف كل منهما يتم بالمقصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى النكرة المقصودة⁽¹⁾.

والنكرة المقصودة من حيث الإعراب في درجة اسم العلم ذلك أنها تبنى في النداء كاسم العلم تماما على ما ترفع به، فنقول: يا شيخُ ويا محمَّدُ، ف(شيخُ) و(محمَّدُ) كلاهما مبني على الضم في محلِّ نصب، ونقول أيضا: يا شيخُ محمَّدُ.

الحديث السابع عشر:

عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: ثِنْتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرْخِ ذَبِيحَتَهُ.

في قوله (الإحسان) تدلُّ (أل) على العهد الذهنيّ، وذلك أنه قد جاء في الكتاب والسنة ما يشير إلى مفهوم الإحسان ويوضحه.

وفي قوله (أحدكم) إضافة إلى كاف الخطاب. والظاهر أن النكرة (أحد) قد اكتسبت التعريف بالإضافة إلى الضمير. غير أن الخطاب معنيّ به كل مسلم، فهي تفيد العموم، ومن ثمّ فلا يراد بقوله (أحدكم) شخصا معيَّنا من المسلمين ولكنه يريد جميعا بهذا الخطاب إذ كل مسلم مكلف. وبذلك تكون الإضافة في هذا الموضع قد خرجت عن أصلها التي تعارف عليه النحاة.

(1) _ النحو الوافي: عباس حسن، ج1، ص440

وفي قوله (شَفْرَتُهُ) و(ذَيْبِحَتُهُ) فالإضافة إلى الهاء لا تفيد التعريف، فإنه لا يعقل أن يحدّ المسلم الشفرة ويريح الذبيحة عند الذبح إن كانت الشفرة شفرته والذبيحة ذبيحته، ولا يحدّ الشفرة ولا يريح الذبيحة إن كانتا لغيره، بل هو يريجهما مطلقا. فالإضافة لم تعد الاسم النكرة تعريفا وأبقتة على عمومته وهو خلاف الأصل.

الحديث الثامن عشر:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنَفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا.

في قوله (: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟) إشارة بالقریب (هَذَا) احتقارا للفاعلين وتوبيخا لهم، وما يؤكد ذلك أيضا قوله (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا) فاستعمل الموصول (مَنْ) استهجانا للتصريح باسم الفاعل فأبهمه وتجاهله، كما أنه يدلّ هلى أنّ اللعن يمتدّ إلى كل من قام بهذا الفعل الذي جرّمه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بهذه الرواية عن رسول الله ﷺ.

الختام

جامعة الأمير عبد العزيز
العلوم الإسلامية

أرجو أن يكون بحثي هذا قد ساهم في تسليط مزيد من الضوء على جزء ولو يسير من القضايا التي شغلت النحاة قديما وحديثا. وأجمل ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات فأقول:

- إن النحاة قديما لم يجعلوا حدا أو تعريفا للتوجيه النحوي غير أنهم مارسوه كثيرا خاصة في تعاملهم مع القرآن الكريم، وما نتج عن ذلك من تعدد الآراء في معاني الآيات وذلك من الأسباب الموضوعية في الخلاف ما بين الفقهاء في كثير من الأحكام الشرعية. وإنه ينبغي وضع تعريف للتوجيه النحوي عبر استقراء مجهودات النحاة في توجيه النصوص العربية الفصيحة.

- العلاقة بين المعنى والإعراب علاقة متينة، بحيث يؤثر أحدهما في الآخر، وتلك العلاقة مظهران: مظهر من جهة المرسل ومظهر من جهة المتلقي: فالمرسل يتخير التركيب الذي يؤدي المعنى الذي وجدته في نفسه مراعيًا حال المتلقي الذي يشترك معه في الإعراب، والمتلقي يحاول فهم رسالة المرسل بما يفهمه من العلاقات داخل ذلك التركيب. ولا يزال دور الحركة الإعرابية في توجيه المعنى بحاجة إلى المزيد من الدرس والتحليل.

- للقراءات القرآنية أثر بليغ في إثراء ميدان البحث النحوي والعودة إلى استقراء لغات القبائل المختلفة بدل تخطيء بعضها ببعض، وغاية ما فعله النحاة هو أنهم احتجوا للقرآن وقراءاته بشعر العرب ونثرهم.

والمعول عليه هو أن يُحتج بالقراءة القرآنية على صحة اللغة لا أن يحتج بلغات العرب على صحة القراءة القرآنية.

- إن المنهج الذي التزمه نحاة المرحلة الأولى لم يكن ليسمح لهم باستقراء الحديث الشريف، كما أنهم لم يكونوا يمتلكون في ذلك الزمن من الأدوات ما يمكنهم من جمع كلام سيّد المرسلين ﷺ وتدوينه. غير أن الموضوع لا يزال - في تقديري - بحاجة إلى المزيد من البحث.

- في قوله ﷺ (وليحدّ أحدكم شفرته) لم تدل الإضافة على التعريف ولا على التخصيص بل على العموم وذلك ما لم أجد له أثرا في كتب النحو التي اعتمدت عليها، واقترح أن تستدرك القاعدة بالعبارة الآتية: وقد تدل الإضافة على العموم - خلافا للأصل - فلا تفيد التعريف ولا

التخصيص ومنه ما جاء في قول الرسول ﷺ: (وليحد أحدكم شفرته)، فالمقصود ب(أحدكم) غير واحد من الناس، فلا هو معرّف ولا مخصّص.

-إن عمل رواة الحديث والمجهودات التي بذلوها في الجمع والتدوين والجرح والتعديل وكشف الكذابين والوضّاعين لا تدع مجالاً لعدم الاحتجاج بالحديث الشريف خاصة فيما جمعه أصحاب الصحاح ودوّنوه فيها. والمعول عليه في هذا الشأن هو توسيع قاعدة الاحتجاج إلى مدوّنات الصحاح الستة واستدراك ثغرات الاستقراء التي وقع فيها نحة المرحلة الأولى-على جلاله قدرهم وعظم فضلهم- ومن تبع مذهبهم، ومن ثمّ التوصل إلى مراجعة كثير من القواعد النحوية التي تزخر بها كتب النحو.

وأوصي مؤلفي كتب النحو المدرسية والجامعية بأن يطبقوا مسائل النحو على أحاديث النبي ﷺ - كما طبقوها على آيات القرآن وجيّد الشعر العربي- بدل الأمثلة المفتعلة التي لا تزيد طالب النحو إلا تبرّماً ونفوراً.

ملخص البحث

يأتي الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم بوصفه مصدرا من مصادر التشريع، ويعده البلاغيون من أفصح ما تكلم به عربي، غير أن نحاة المرحلة الأولى لم يعتمدوا عليه في استنباط قواعد اللغة، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم وعلى كلام العرب شعرا ونثرا وفق شروط مكانية وزمانية. وإذا كان نحاة المرحلة الأولى قد سكتوا عن الأسباب التي جعلتهم يخرجون الحديث الشريف من دائرة الاحتجاج فإن النحاة من بعد قد حاولوا تفسير هذه الظاهرة فقالوا إن تجويز الرواية بالمعنى هو أهم سبب من الأسباب التي دفعت نحاة المرحلة الأولى إلى عدم الاحتجاج بالحديث فقد تصرّف الرواة في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، سيما وأن أغلبهم من الأعاجم، رغم أن من روى عن الأعراب في البوادي والأسواق هم أيضا من الأعاجم من أمثال سيويه إمام النحاة وابن جني.

إن القواعد التي وضعها رواة الحديث في الجمع والتدوين، والشروط التي اشترطوها في من يأخذون عنه الحديث لا تدع مجالاً للشك في نسبة تلك الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى آل بيته الأطهار وصحابته الاخيار، وإذا تصرّف الصحابي في الحديث - وذلك دأب العرب في نقلهم بعضهم عن بعض - فإنما يبدل لفظا صالحا للاحتجاج بلفظ غيره صالح للاحتجاج أيضا. وصحيح مسلم الذي جعلته محلّ دراستي لم يكن صاحبه مسلم بن الحجاج رحمه الله ممن يجيزون الرواية بالمعنى أصلا.

ولقد تناولت بالدراسة والتحليل التعريف بأقسامه التي ذكرها النحاة في كتبهم وهي: التعريف ب(أ)، والتعريف بالإضافة، والتعريف بالعلمية، والتعريف بالضمير، والتعريف بالموصولية، والتعريف بالإشارة. كما تناولت التعريف بالنداء حيث يكون المنادى نكرة مقصودة فترتفع بالنداء إلى منزلة اسم العلم.

ولقد درست ما جاء من أحاديث في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان من

صحيح مسلم.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها بهذا البحث:

- أثر القراءات القرآنية البليغ في إثراء ميدان البحث النحويّ والعودة إلى استقراء لغات القبائل المختلفة.

- عدم امتلاك نحاة المرحلة الأولى الأدوات التي تمكنهم من جمع الحديث وتدوينه هو الذي جعلهم يجدون في أنفسهم حرجا من الاحتجاج به.

- الإضافة إلى الضمير قد لا تفيد التعريف بل العموم وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلّم (وليحدّ أحدكم شفرته وليرح ذبيحته) فالأمر موجّه لكل أحد همّ بالذبح، ومع كل شفرة وكل ذبيحة.

وأوصي الباحثين في ميدان النحو عموما و في ميدان النحو التعليمي خصوصا بأن يكثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف في مسائل اللغة والنحو والصرف.

و الله أسأل أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم.

العلوم الإسلامية

Research Summary

The Hadith comes second after the Koran as a source of legislation, and it is considered by rhetoricians as the best form of Arabic spoken by an Arab. However, grammarians of the first phase did not rely upon it in the development of language rules; they rather relied on the Koran in addition to Arabic poetry and prose according to specific spatial and temporal conditions. Unlike the first phase grammarians who did not mention the reasons that made them get the Hadith out of the debate circle, the grammarians who came after have tried to explain this phenomenon. They said that the most important reason that prompted rhetoricians of the first phase not to invoke the Hadith is the permissibility of transmitting the overall meaning of the sayings of the prophet. According to that hypothesis then, the narrators of Hadith have somehow changed the words of the Prophet, peace be upon him, especially since most of them were foreigners. This being said, one has to note that the language of the Arabs which is considered valid by grammarians was reported from Bedouins in the countryside and in markets by foreigners like Sibawayh—the father of grammar— and Ibn Djinni.

The narrators of Hadith have set rules to collect and record the sayings of the prophet and they specified conditions that any transmitter of Hadith has to comply with. This leaves no room for doubt as to the attribution of those Hadiths to the Messenger of Allah, peace be upon him, and to the people of his household and his good companions. And if it is found that the companion of the prophet somehow changed the Hadith— which the Arabs usually do when reporting one another—, then he most likely exchanged one word valid for arguing for another one valid as well. Having said that, the author of Sahih Muslim - Muslim Bin Alhadjjaj May Allah have mercy upon him— did not permit narrating the meaning of Hadiths in the first place.

I have studied and analysed definition and its different parts mentioned by grammarians in their books: the definition using the definite article (ال), the definition using addition, the definition using proper nouns, the definition using pronouns, the definition using relative pronouns, and the definition

using demonstratives. I have also tackled the definition using calling/announcing where the addressed is a specific/indefinite/raising the call to the status of proper noun.

I have examined the Hadiths that came in the book of "Hunting and Slaughtering and Edible Animals" from Sahih Muslim. The most important findings of this research are:

- Koranic recitals enriched the field of rhetoric research and prompted Arab grammarians to understand the different tribal languages.

- The lack of tools by the first phase rhetoricians to collect and record Hadiths is the reason that prevented them from using the sayings of the prophet to argue.

- In the Arabic language, addition using pronouns does not benefit the definition; it rather benefits generalisation. This could be seen in the Hadith of the prophet peace be upon him: "Let each one of you sharpen his blade and let him spare suffering to the animal he slaughters." Consequently, this command is given to each one who is about to slaughter, and with every blade and every sacrifice.

Last but not least, I urge researchers in the field of grammar in general and in educational grammar in particular to multiply examples using Hadith while teaching language, grammar, and conjugation.

I ask God to make this work purely for His sake.

Résumé

Le Hadith arrive en deuxième position après le Coran comme source de législation, et il est considéré par les rhétoriciens comme la meilleure forme de 'parole' exprimée par un Arabe. Cependant, les grammairiens de la première phase ne se sont pas appuyés sur le Hadith durant l'élaboration de règles linguistiques; ils se sont plutôt appuyés sur le Coran, en plus de la poésie et de la prose arabe, selon des conditions spatiales et temporelles spécifiques. Contrairement aux grammairiens de la première phase qui n'ont pas mentionné les raisons qui l'ont poussé à mettre le Hadith hors du centre du débat, les grammairiens qui sont venus après ont tenté d'expliquer ce phénomène. Ils ont dit que la raison la plus importante qui a incité les rhétoriciens de la première phase à ne pas invoquer le Hadith est la possibilité, voir la permission, de transmettre le sens global des paroles du prophète. Selon cette hypothèse, les rapporteurs du Hadith ont- en quelque sorte- changé les paroles du Prophète, que la paix et le salut d'Allah soient sur lui, surtout que la plupart d'entre eux étaient des étrangers. Ceci étant dit, il faut noter que la langue des Bédouins dans la campagne et sur les marchés, qui est considérée comme valide par les grammairiens, a été rapportée par des étrangers comme Sibawayh, le père-fondateur de la grammaire arabe, et Ibn Djinn.

Les rapporteurs du Hadith ont établi des règles pour recueillir et enregistrer les paroles du prophète et ils ont indiqué que tout émetteur de Hadith doit se conformer à des exigences précises. Cela ne laisse aucun doute quant à l'attribution de ces hadiths au Messenger d'Allah, que la paix et le salut d'Allah soient sur lui, et de **Ahl al-Bayt** (les proches du prophète) et ses bons compagnons. Et s'il est constaté que le compagnon du prophète a en quelque sorte changé le Hadith- une chose que les Arabes faisaient fréquemment quand ils rapportaient le discours d'un l'autre-, alors il a probablement échangé un mot valable par un autre aussi valable. Cela dit, l'auteur de Sahih Muslim - Mouslim Bin Alhajjaj, que Dieu aie pitié de son âme, ne permettait pas de raconter le sens des Hadiths en premier lieu.

J'ai étudié et analysé la définition et ses différentes parties mentionnées par les grammairiens dans leurs livres: la définition utilisant l'article défini (ال), la définition utilisant l'addition, la définition utilisant les noms propres, la définition utilisant les pronoms, la définition utilisant les pronoms relatifs, et la définition utilisant les démonstratifs. J'ai également abordé la définition utilisant l'appel où l'adressé est un indéterminé spécifique, soulevant l'appel au statut du nom propre.

J'ai aussi examiné les Hadiths mentionnés dans le livre de «La chasse, l'abattage, et les Animaux Comestibles" de SahihMuslim. Les conclusions les plus importantes de cette recherche sont:

- les récitals coraniques ont enrichi le domaine de la recherche en rhétorique et ont incité les grammairiens Arabes à comprendre les différentes langues tribales.

- Pour les rhétoriciens de la première phase, le manque d'outils pour recueillir et enregistrer les Hadiths est la raison qui les empêchait d'utiliser les paroles du prophète pour argumenter.

- Dans la langue arabe, l'addition utilisant les pronoms ne bénéficie pas la définition; elle bénéficie plutôt la généralisation. Cela pourrait être lu/vu dans le Hadith du prophète, que la paix et le salut d'Allah soient sur lui, "Que chacun de vous aigüise son coutelas et laissez épargner la souffrance à l'animal qu'il égorge". Par conséquent, cette commande est remise à chaque personne qui est sur le point d'abattre, et avec chaque lame et durant tous les sacrifices.

- Enfin, j'exhorte les chercheurs dans le domaine de la grammaire en général et dans l'enseignement de grammaire en particulier de multiplier les exemples de Hadith tout en enseignant la langue, la grammaire et la conjugaison.

Je prie Dieu que ce travail soit purement par amour pour Lui.

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

الكتب:

1. الإتقان في علوم القرآن: الحافظ أبي فضل جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج1.
2. أسباب اختلاف النحاة من خلال كتابه الإنصاف لابن النباري، دار ابن حزام، 1431هـ-2010م.
3. أسباب النزول للنيسابوري وأسفل مختصر تفسير الطبري، دار الفجر الإسلامي دمشق، ط6، 1418هـ-1998م، ص488.
4. أسرار العربية، الإمام أبي البركات عد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري 513-577هـ، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات الجمع العلمي العربي، دمشق، دت ط.
5. أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، 2002.
6. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النخّاس (ت337هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405هـ-1985م، ج2.
7. الاقتراح في علم أصول النحو، خلال الدين السيوطي ت911هـ، قراءة وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ-2006م.
8. إكمال المعلم بفوائد الإمام مسلم: للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت544). تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط1، 1414هـ-1998م، ج6.
9. الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: محمد عبد الرحمن طوالبه، ص43 إلى 76، دار عمار، عمان الأردن، ط1، 1418هـ-1998م).

10. أيسهر التفاسير لكلام العليّ الكبير: جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائريّ مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط5، 1324هـ-2003م، ج3.
11. الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، .
12. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، إشراف مكتب البحوث والدارسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1426-2005م، بيروت لبنان.
13. بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز، إعداد بهجت عبد الواحد الشبخلي، مكتبة أنديس، ط1، 1422هـ-2001م، ج3.
14. التبيان في إعراب القرآن: تأليف أبي البقاء وعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين، ط1، 1422هـ-2001م، ج1.
15. تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي «ت:745هـ»، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الرحمان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج1.
16. تفسير التحرير والتنوير: سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، 1973، ج3.
17. تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفاسير: الحافظ ابن كثير اختصار وتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الوفاء 1424هـ-2003م، ج1.
18. التفسير الكبير مفتاح الغيب الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 1405هـ-1985م، ج31.

19. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب لعبد الله بن عباس، جمع مجد الدين محمد بن يعقوب أبو طاهر الفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، لبنان.
20. التوجيه النحوي وأثره في الدلالة الحديث النبوي الشريف: الدكتور نشأت علي محمود عبد الرحمان، المطبعة العصرية صيدا، بيروت، ط1، 1432هـ-2011م.
21. جامع البيان في تأويل آي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جدير الطبري المتوفى سنة 310هـ، دار الفكر، 1405هـ-1984م، بيروت لبنان، ج1.
22. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي حققه أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، دط، دت، ج13.
23. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما نضمه من السنة وأبي الفرقان: أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر القرطبي (ت671هـ) تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن تركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427-2006م، ج22.
24. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، تنسيق محمود صافي، دار الرشيد دمشق، ط3، 1416هـ-1995م، ج1.
25. الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح: عبد الكريم إسماعيل صباح، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1419هـ-1998م.
26. الحديث النبوي في النحو العربي: الدكتور محمود فجال، أصوات السلف، ط2، 1417هـ-1997م.
27. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1371هـ-1952م، ج1.
28. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني أقرأه وعلق عليه أبو فهر محمد شاكر، مكتبة الخازنحي القاهر، ط2، 1410هـ-1989م.

29. سنن ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (207-275هـ)،
 حقق نصوصه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، دت.
30. سنن أبي داوود، الإمام الحافظ المصنف المتقن أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني
 الأزدي، مراجعة وضبط: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دت.
31. سنن الترمذي (الجامع الصحيح): الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة
 الترمذي (209هـ-279هـ)، حققه وصححه: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر
 للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
32. سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مجموعة محققين بإشراف
 شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (دط)، (دت)، ج12.
33. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: الدكتور محمود فجال، أصوات
 السلف، ط2، 1417هـ 1997م ج1.
34. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن
 مالك الطائي الجياني الأندلسي 672 هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي
 السيد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط 1، 1422 هـ - 2001م، ج1.
35. شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي، ط2،
 1996، ج1.
36. شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية ومعه حاشية العلامة الشيخ إسماعيل بن موسى
 الحامدي المالكي- دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع 1272 هـ.
37. شرح الكافية الشافية: الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك
 الطائي الجياني الشافعي المتوفى سنة 672 هـ تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد
 الموجود، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط 1 سنة 1420 هـ 2000م ج1.

38. شرح المفصل: ابن يعيش (ت 643هـ)، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية مصر د.ط، د.ت، ج3.
39. شرح صحيح مسلم المسمى الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: جمع وتأليف محمد بن عبد الله العلوي الهري الشافعي، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج ودار طوق النجاة، ط1، 1430هـ-2009م، ج20.
40. صحيح البخاري، ضبط وترقيم وتخرىج وفهرسة، الدكتور مصطفى ديب البغا، مطبعة الهندي، 1397هـ-1976م، كتاب العلم.
41. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الآفاق العربية، 1426هـ-2005م.
42. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: أبو عمرو من الصلاح، تحقيق: موقف عبد الله عبد القادر، دار العرب الإسلامي، ط2، 1408هـ-1978م.
43. علم اللغة بين القديم والحديث، الدكتور عبد لغفار حامد هلال، مطبعة الجيلاوي، مصر، ط2، 1406هـ-1987م.
44. علم زوائد الحديث دراسة ومنهج ومصنفات: عبد السلام محمد علوش، دار ابن حزم، ط1، 1415هـ-1995م.
45. الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني (ت643هـ)، تحقيق فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة الدوحة، المجلد3.
46. الفقه المالكي وأدلتة: الحبيب بن الطاهر، مؤسسة المعارف بيروت لبنان، 1423هـ-2003م، ج1، ص68 وما بعدها.

47. الفقه المالكي وأدلته: الحبيب بن الطاهر، مؤسسة المعارف بيروت لبنان، 1423هـ-2003م، ج1.
48. فهرست ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
49. القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسين عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1415هـ-1995م.
50. القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
51. الكافي في علوم الحديث: علي بن عبد الله بن الحسن، أبو الحسن الأردبيلي، نشر: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان-الأردن، ط1، 1429هـ-2008م.
52. كتاب العين: أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم لسامرائي، دار مكتبة الهلال، دت، ج3.
53. الكشاف في حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467-538هـ)، دار المعرفة، بيروت لبنان، دت ط، ج2.
54. لسان العرب: ابن المنصور، ضبط نصه وعلق على حواشيه د.خالد رشيد القاضي، دار صبح إديسوفت، ط1، 1427هـ/2006م، ج3.
55. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج2.
56. مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر، بن المثنى التيمي ت210هـ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي القاهرة، دت، ج1.

57. مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير: عبد الحميد بن باديس، دار البعث للطباعة والنشر - قسنطينة، ط1، 1402هـ-1982م، ص156.
58. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، 1426هـ-2005م، ج18
59. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الحلیم النجار، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، وزارة الأوقاف مصر، 1415هـ-1994م، ج1.
60. المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده أبو الفضل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
61. المحيط في اللغة: العلامة الوزير صاحب بن عباد الطالقائي «ت385هـ»، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط1، 2010، ج1.
62. المزهري في العلوم اللغة وأنواعها العلاقة جلال الدين عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، تحقيق مجموعة من الأساتذة تحت إشراف محمد أحمد جاد المولى بك، مكتبة دار التراث القاهرة، ط3، دت، ج1.
63. مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: الدكتور شرف الدين علي الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت، ط1 1973.
64. معاني القرآن وإعراجه: للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري المتوفى سنة311هـ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلي، وعالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1977م، ج3.
65. معاني القرآن: تأليف أبي زكرياء يحيى بن زيد الفراء المتوفى سنة 207هـ، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م، ج3.

66. معاني القرآن: لأبي الحسن السعدي مسعدة الأخصف الأوسط المتوفى سنة 215هـ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1411هـ، 1990م، ج2.
67. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السماراني: عمان دار الفكر الأردن، ط1، 1420هـ، 2000م، ج1.
68. معجم الصحاح: الإمام اسماعيل بن حماد الجوهري، اعتمى به خليل مأمون شيخنا، دار المعرفة بيروت لبنان، ط4، 1433هـ-2012م.
69. معجم القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، رتبه ووثقه خليل مأمون شيخنا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط5، 1432هـ-2011م، ص265 مادة (ح ج ج). .
70. المقرب: على بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، دط، 1392هـ-1972م، ج1.
71. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، القسم الأول، ط1، 1391هـ-1982.
72. المفردات في غريب القرآن: تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني والتحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ت.ط، ج1.
73. مقاييس اللغة: لابي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي المتوفى سنة 395هـ، وضح حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، در الكتب العلمية، ط1420، 1-1999، ج2.
74. المقتضب، لابن العباس محمد بن يزيد المرّذ المتوفى سنة 285هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، عالم الكتب، بيروت، دت، ج3.

75. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، ج1.
76. موطأ الإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط11، 1401هـ-1990م.
77. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف - مصر، ط3، (د ت) ج1.
78. نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: أحمد مكّي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1405هـ.
79. هداية السالك إلى الفية ابن مالك الدكتور صبيح التميمي دار البعث - قسنطينة ط2 1410هـ 1990م ج1.
80. الوضع في الحديث الشريف: عمر حسن فلاته، مكتبة الغزالي دمشق بيروت 1401هـ-1981م، ج2.
81. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، 1397هـ-1977م، ج5.

فهرس المرخرمات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أ	مقدمة
مدخل	
8	أولاً: ترجمة الإمام مسلم
15	ثانياً: بصحيح مسلم
22	ثالثاً: التعريف بالحديث
الفصل الأول: التوجيه النحوي والمعني	
26	المبحث الأول: التوجيه لغة واصطلاحاً
46	المبحث الثاني: التوجيه النحوي في المعنى
الفصل الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف	
60	توطئة
66	المبحث الأول: مصادر الاحتجاج
66	1- القرآن الكريم
67	2- الاحتجاج بالحديث الشريف
69	3- الاحتجاج بكلام العرب
74	المبحث الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف
74	المطلب الأول: آراء المخالفين من النحاة وحججهم
90	المطلب الثاني: النحاة المحتجون بالحديث الشريف

الفصل الثالث: التعريف في الحديث الشريف	
109	توطئة: التعريف.
111	المبحث الأول: التعريف بـ"أ"
114	المبحث الثاني: التعريف بالإضافة
116	المبحث الثالث: التعريف بالعلمية
117	المبحث الرابع: التعريف بالضمير
118	المبحث الخامس: التعريف بالموصلية
121	المبحث السادس: التعريف بالإشارة
123	دراسة ما جاء من أقسام المعرفة في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان
135	الخاتمة
138	قائمة المصادر والمراجع
148	فهرس الموضوعات